وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أكلي محند أولحاج– البويرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

السياسة المالية وأثرها على التوازن الداخلي

دراسة حـــالـــة:

الجزائر 2015/2000.

مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب:

– بريش رابح

تحت إشراف الأستاذة:

– رسول حميد

لجنة المناقشة:

د. علام عثمان .....رئيساً.

د. رسول حميد .....مشرفاً.

د. حيدوشي عاشور.....ممتحناً.

2018/2017

كلمة شكر

كلمة شكر

أحمد الله وأشكره على نعمه، فالحمد لله الواحد القهار، العزيز الجبار، مقدر الأقدار الذي قدرني ووفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

وأتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على تحصيل المعلومات ومن ساندني ولو بكلمة رفعت من معنوياتي لإتمام هذا العمل.

وأتقدم بأسمى عبارات التقدير والشكر إلى الأستاذ "رسول حميد" الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمــة وكذا رحابة صدره ونرجوا من الله العلي القدير أن يوفقه في حياتها العلمية والعائلية وأن يرزقه الفضل والبركة والتوفيق وأن يجعله منارة من منارات العلم تنير درب المتعلمين.

أتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة التي قبلت مناقشة مذكرتنا برئاسة الدكتور والأستاذ علام عثمان والدكتور حيدوشي عاشور ممتحناً والأستاذ الدكتور رسول حميد مشرفاً.

وأشكر كل الأساتذة الذين حرصوا على تلقيني العلم والمعرفة في كامل مشواري الدراسي.

وأتقدم بالشكر إلى كافة الأصدقاء والرفقاء الذين ساهموا معي في إتمام هذا العمل.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الوالدين الحبيبين الممتن لهما بمساندتهما بحبهما وعطفهما لي، "وفي الأخير أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يرزقنا العلم النافع ويمحوا عنا الجهل".

وشكـــــراً

الإهداء

إهداء

الحمد لله الذي منى علي بإتمام هذا العمل الذي أرجوه خالصا لوجهه الكريم و الذي أهدي من خلاله ثمرة جهدي إلى:

من غصة الشوق إلينا فبكى...إلى من أحببناه دون أن نراه لكن سويداء القلب تبصره. ثم أحببناه قرة أعيننا محمد صلى الله عليه وسلم.

الذي علمني كيف أنحت تمثال الأمل من سخرة اليأس إلى النور الوضاء، فخري إلى من سقاني من كأس الأخلاق وحرضني على طلب العلم إلى أبي الغالي "لخضر".

إلى من فتحت عيني على محياها إلى من إحتضنتني و غمرتني بدفئها الذي اختلج جوانح صدري. أمي الغالية "حورية".

إلى من هو بحار الحب والعطاء والتسامح إلى أغلى ما أملك في الوجود إلى النجوم المضيئة في سمائي، إلى من تتفتح الزهور بابتسامتهم وتحلو الحياة برفقتهم إخوتي

إلى جميع أساتذتي الذين درسوني.

إلى جميع من يعرفني من الأصدقاء والأحباب.

إلى جميع من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

الطالب " بريش رابح"

الملخص

ملخص:

تتناول هذه الدراسة أثر السياسة المالية على التوازن الداخلي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2015، حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة في: كيف يمكن تفعيل السياسة المالية للتأثير على التوازنات الداخلية؟، حيث تطرقنا إلى الإطار النظري للسياسة المالية وتطرقنا الإطار النظري للتوازن الداخلي، كما قمنا بدراسة تطبيقية تتكون من احصائيات وتقارير خلال الفترة المدروسة عن السياسة المالية وأثرها على التوازنات الداخلية في الجزائر، وتمثلت أهم النتائج الدراسية في أن الجزائر اعتمدت سياسة مالية توسعية نتيجة تزايد الإيرادات بسبب ارتفاع الجباية البترولية من جراء ازدهار أسعار البترول في الأسواق العالمية منذ سنة 2000، وبطبيعة الحال هذا التوسع في الانفاق له اثر على مؤشرات التوازن الداخلي، بحيث تراجعت معدلات البطالة بشكل ملحوظ بفعل البرامج والأشغال الكبيرة التي قامت بها الجزائر ما خلق مناصب شغل عديدة، لكن ضخ الأموال في اقتصاد غير مرن أدي إلى ارتفاع معدلات التضخم ما أضعف القدرة الشرائية للفرد، وعرف معدل النمو تذبذب بمن سنة لأخرى وبقي مرتبط بأسعار البترول، لعدم بناء قاعدة إنتاجية خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، التوازن الداخلي.

الفهرس

الفهرس	الصفحة
كلمة شكر	I
الإهداء	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	III-VI
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	VIII
مقدمة عامة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	
تمهيد	01
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	01
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية	02
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية	03
المطلب الثالث: أهداف وأنواع السياسة المالية	06
أولا: أهداف السياسة المالية	06
ثانيا: أنواع السياسة المالية	07
المبحث الثاني: ألية عمل السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها	
المطلب الأول: ألية عمل السياسة المالية	08
أولا: حالة الكساد الاقتصادي	08

ثانيا: حالة التضخم الاقتصادي	10
المطلب الثاني: عوامل نجاح السياسة المالية	11
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية	12
أولا: العوامل السياسية	12
ثانيا: العوامل الادارية	13
المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية	15
المطلب الأول: النفقات العامة	15
المطلب الثاني: الايرادات العامة	19
المطلب الثالث: الموازنة العامة	22
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الداخلي	
تمهيد	27
المبحث الأول: التوازن في الفكر الاقتصادي	28
المطلب الأول: مفهوم التوازن واشكاله	28
أولا: مفهوم التوازن الاقتصادي	28
ثانيا: أشكال التوازن	29
المطلب الثاني: مجالات التوازن الاقتصادي العام	31
أولا: التوازن الاقتصادي الداخلي	31
ثانيا: التوازن الاقتصادي الخارجي	31

المطلب الثالث: التوازن الداخلي في المدارس الاقتصادية	33
أولا: التوازن الداخلي في الفكر التقليدي	33
ثانيا: التوازن الداخلي في الفكر الكينزي	34
المبحث الثاني: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي	36
المطلب الأول: التوازن في سوق الانتاج	36
المطلب الثاني: التوازن في السوق النقدي	42
المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي العام	46
أولا: التوازن الاقتصادي العام بيانيا	46
ثانيا: التوازن الاقتصادي العام جبريا	47
المبحث الثالث: مؤشرات التوازن الداخلي	49
المطلب الأول: البطالة	49
المطلب الثاني: التضخم	54
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي	59
خلاصة الفصل الثاني	67
الفصل الثالث: السياسة المالية وأثرها على التوازن الداخلي دراسة حالة الجزائر 2000-2015	
تمهيد	68
المبحث الأول: الايرادات العامة في الجزائر	69
المطلب الأول: طبيعة الايرادات العامة في الجزائر	69

المطلب الثاني: تطور الايرادات العامة في الجزائر للفترة 2000-2015	71
المطلب الثالث: علاقة الجباية البترولية بالإيرادات العامة	77
المبحث الثاني: النفقات العامة في الجزائر	80
المطلب الأول: طبيعة النفقات العامة في الجزائر	80
المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2015	83
المطلب الثالث: تحليل مدى رشادة النفقات العامة	88
المبحث الثالث: أثر السياسة المالية على التوازنات الداخلية خلال الفترة 2000-2015	91
المطلب الأول: تطور معدلات التضخم	91
المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة والنمو الاقتصادي	94
أولا: تطور معدلات البطالة	94
ثانيا: تطور معدلات النمو الاقتصادي	98
المطلب الثالث: تطور الموازنة العامة للفترة 2000-2015	100
خلاصة الفصل الثالث	106
خاتمة عامة	107

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.	71
02	هيكل تطور إيرادات الجزائر للفترة 2012-2015.	73
03	العلاقة بين الجباية والايرادات العامة.	77
04	رصيد صندوق ضبط الايرادات واستخداماته منذ تاريخ انشائه الى سنة 2014.	78
05	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.	83
06	توزيع نفقات التسيير حسب الأبواب للفترة 2012-2015	87
07	تطور معدلات التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون (B سنويا) للفترة 2000-2015.	91
08	تطورات معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2015.	94
09	توزيع العمالة على مختلف القطاعات في الجزائر للفترة 2000-2014.	97
10	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.	98
11	تطور رصيد الموازنة العامة في لجزائر خلال الفترة 2000-2015.	103

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	السياسة المالية التوسعية	09
02	السياسة المالية الانكماشية	10
03	دالة الاستهلاك بدلالة الدخل المتاح	37
04	حجم الاستثمار بدلالة سعر الفائدة	38
05	اشتقاق منحى IS من خلال منحى الاستثمار والادخار	41
06	اشتقاق منحنى LM من خلال العرض والطلب على النقود	45
07	التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود في ان واحد	47
08	منحنى فيلبس	59
09	مخطط سولو	64
10	المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن	66
11	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.	72
12	تطور الجباية البترولية في الجزائر للفترة 2000-2015.	74
13	تطور الجباية العادية والايرادات الأخرى للجزائر خلال 2000-2015.	76
14	تطور النفقات العامة في الجزائر بشقيها للفترة 2000-2015	84
15	تطور النفقات العامة الكلية في الجزائر للفترة 2000-2015	85
16	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2015	92
17	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2015.	95
18	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2000-2015.	99
19	تطور الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2015	104

مقدمة عامة

مقدمة:

تسعى الاقتصاديات الحديثة إلى تحقيق توازنات كلية على المدى الطويل تماشيا مع تطور دور الدولة في استعمال السياسات للتأثير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، من أجل ذلك كان لابد من الإدراك بأن مستوى تدحل الدولة في النشاط الاقتصادي هو شيء أكبر من ضروري لتحديد السياسات الاقتصادية الأكثر نجاعة للتأثير في الواقع الاقتصادي و تحقيق الأهداف الأساسية للتوازنات الداخلية والتي تشمل البحث عن النمو الاقتصادي، والتحكم في التضخم والبطالة.

السياسات الاقتصادية الكلية هي مجموعة التدابير والقوانين والأطر التي تضعها السلطات العامة للقطاعات الاقتصادية لتحقيق أعظم المنافع للمجتمع، والسياسات الاقتصادية تعبر عن البرنامج السياسي والاقتصادي للسلطة السياسية الحاكمة، وتحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات الاقتصادية خصوصا مع تطور مفهومها الذي يرتبط بتطور دور الدولة في الاقتصاد حيث انتقال دورها من "الدولة الحارسة" إلى " الدولة المتدخلة" أدى إلى انهيار مبدا الحياد المالي الذي يرتكز على مراعات مبدأ توازن الميزانية.

تستطيع السياسة المالية أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني وذلك بفضل ادواتها المتعددة حيث تتعلق بالإجراءات المعتمدة من طرف الدولة فيما يخص الانفاق العام والإيرادات العامة بهدف التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما يمكن أن تكون محور او نقطة ضعف تتسبب في فشل هذه الأهداف.

إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق يمكن طرح إشكالية بحثنا المتمثلة في السؤال الجوهري الاتي:

كيف يمكن تفعيل السياسة المالية للتأثير على التوازنات الداخلية ؟.

يتمخض عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- فيما تتمثل أهم مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي؟.
- كيف ساهمت السياسة المالية في الجزائر في تحسين ظروف الاقتصاد الوطني؟.
- بماذا تتميز السياسة المالية في الجزائر؟.
- هل أثر تزايد الايرادات العامة والنفقات العامة على النشاط الاقتصادي في الجزائر؟.

الفرضيات:

بقصد الإجابة على أسئلة الدراسة المطروحة في مشكلتنا، تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

✓ للتوازن الاقتصادي الداخلي مؤشرات تتمثل في: النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة.

- ✓ ساهمت السياسة المالية في الجزائر بتطوير القطاعات الإنتاجية لتحريك الالة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.
- ✓ تتميز السياسة المالية في الجزائر بتوفر إيرادات متعددة وغير محدودة.
- ✓ أدت زيادة النفقات العامة والايرادات العامة في الجزائر إلى التقليل من معدلات البطالة والتضخم وتحقيق معدل نمو مستقر.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع إلى الدوافع الآتية:

- بحكم التخصص الذي ادرسه.
- دوافع ذاتية مرتبطة بالميول الشخصي للجانب المالي.
- محاولة الربط بين المعارف النظرية والواقع الفعلي.
- كثيراً ما نسمع عن الدور البارز للسياسة المالية جعلنا نحاول دراسة تأثيرها على التوازنات الداخلية للاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف أهمها:

- تحديد المفاهيم المرتبطة بالسياسة المالية والتوازن الداخلي.
- إبراز أهمية ودور السياسة المالية في تحقيق الأهداف المخطط لها من قبل الدولة.
- دراسة تطورات المالية العامة في الجزائر ومدى تأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم.

أهمية الدراسة:

تتوقف أهمية أي بحث على أهمية الظاهرة المدروسة وعلى قيمتها العلمية والعملية ومدى إسهامها في إثراء المعرفة النظرية من جهة والتطبيقية من جهة أخرى، وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها تتناول موضوع على مستوى الاقتصاد الكلي لتحديد أثر السياسة المالية على الاقتصاد الوطني وخاصة على أهم المؤشرات التي تساهم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

حدود الدراسة:

تم وضع المحددات التي تدور في إطارها هذه الدراسة وذلك من حيث البعد المكاني والزماني.

البعد المكاني: تتمثل حدود الدراسة من الجانب المكاني في حالة الجزائر.

البعد الزماني: نعتمد في هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2015، واخترنا هذه الفترة لأنه خلالها دخلت الجزائر مرحلة جديدة بفضل تطور وازدياد ايراداتها.

المنهج المتبع:

المنهج الوصفي: الذي يقوم على وصف الظواهر الاجتماعية والطبيعية.

المنهج التحليلي: من خلال التطرق الى تحليل الجداول المتعلقة بالمالية العامة وكذا تطور مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني.

صعوبات البحث:

عند قيامي بهذه الدراسة واجهتني العديد من الصعوبات نذكر منها:

- قصر الفترة لتقديم العمل.
- عدم تعاون عمال المكتبة معنا من خلال إعارة الكتب أي تحديد عدد الكتب المسموح بإعارتها إعارة خارجية.
- عدم توفر بعض المراجع بنسخ كبيرة مما يضطر عمال المكتبة بعدم إعارتها إعارة خارجية وقصر فترة الإعارة الداخلية.
- عدم المصادقة على عنوان المذكرة مبكراً مما قلص مدة التربص.
- تباين في الاحصائيات المنشورة من طرف بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات.
- عدم استقرار الأوضاع في الجامعة وكثرة الاضرابات ما أثر على عمل المكتبة وكذا التأخير الكبير في امتحانات السداسي الاول.

الدراسات السابقة:

- ضيف أحمد، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر-3-، 2014-2015.

هدف البحث الى:

- دراسة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1989-2012) وماهي الجوانب الرئيسية من الميزانية المؤثرة على النمو.
- دراسة أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي ومدى وملاءمتها للاقتصاد الجزائري.
- معرفة العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر.
- دراسة تطورات المالية العامة في الجزائر ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي.
- إعطاء بعض الآراء في كيفية استعمال السياسة المالية للتمكن من حفز النمو الاقتصادي بناء على التجارب السابقة.

- دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)"، هدف البحث الى:
  - الكشف عن أثر الانفاق والاقتطاع العامين على التوازن الاقتصادي العام.
  - الكشف عن السياسة المالية المثلي لتحقق الاهداف الاقتصادية العامة.
  - الكشف عن التدخل الأمثل للدولة اقتطاعا وإنفاقا حسب طبيعة الحاجة.
- منصور شريفة، "السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر)"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة وهران 2، 2015-2016.

هدف البحث الى:

- معرفة أهمية السياسة المالية في الاقتصاد.
- مكانة السياسة المالية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.
- علاقة السياسة المالية بالسياسات الاقتصادية الأخرى.
- اقتراح الحلول المناسبة من أجل إتباع سياسة مالية ناجحة.

هيكل البحث:

قصد الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للبحث ومعالجة الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول وكل فصل يحتوي على ثلاثة مباحث.

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار النظري للسياسة المالية.

الفصل الثاني: أشرنا فيه إلى الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الفصل الثالث: درسنا فيه السياسة المالية وأثرها على التوازن الداخلي دراسة حالة الجزائر (2000-2015).

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات الاقتصادية، وهذا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي يتم تكييفها بحيث تؤثر في مختلف الجوانب الاقتصادية للمجتمع، باستعمال آلية محددة.

أدى التطور السياسي والاجتماعي إلى تطور السياسة المالية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توحيد المسار الاقتصادي.

وبناءا على هذا تم تقسيم الفصل إلى مجموعة المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.
- المبحث الثاني: آلية عمل السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها.
- المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها وتسعى للوصول اليها، الا أن هذا المفهوم تعدد واختلف في عدة مدارس اقتصادية، ونعرج من خلال هدا المبحث إلى مفهوم السياسة المالية وتطورها وكذا أهدافها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

هناك عدة تعاريف للسياسة المالية نظرا لتعدد العلماء والمفكرين الذين قدموا عدة تعاريف لها وفقا للوظائف والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتي اختلفت عبر مراحل التطور الاقتصادي وعلى هذا فإن السياسة المالية لها عدة تعاريف نذكر منها:

1. اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية "Fisc"وتعني حافظة النقود أو الخزينة.
2. هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة.[1]
3. عرفها الأستاذ "عبد المطلب عبد الحميد" بأنها: "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة".
4. عرفها "FMI": على أنها "الإدارة السلمية للمالية العامة للدولة، من خلال التسيير الرشيد لمواردها، وتوجيه نفقاتها توجيها فعالا ودقيقا، ويتضح هذا من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها الشيء الذي يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي".[2]
5. السياسة المالية هي مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة وضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازنة...الخ لتقيق اهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية.[3]

– من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن السياسة المالية هي الإدارة الرشيدة التي تقوم بها الدولة لتوجيه نفقاتها توجيها فعالا ودقيقا وتحصيل إيراداتها بأكبر كفاءة ممكنة، ويتضح هذا من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها، وهذا لتحقيق مجموعة من الهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

---

[1]- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 182.

[2]- كمال قويدري، **السياسة المالية وأثرها على الاستثمار**–دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص 23.

[3]- عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الاوراق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 50.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

✍ السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي The Fiscal Policy Classic Analysiez:

خلال المدة التي سادة فيها النظرية الكلاسيكية وبالتحديد في القرنين الثامن والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كانت الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية تقوم على أساس سيادة النظام الاقتصادي الحر والذي يقرر أنه من الضار أن تتدخل الدولة في غير المجالات المحددة لها، فضلا عن ذلك تعمل قوى السوق على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي فهمت النظرية الكلاسيكية على أنها تنادي بعدم تدخل الدولة على وجه الإطلاق في الحياة الاقتصادية لأن نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة كما يعتقدون، فتدخلها في غير المجالات المعهودة إليها (الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء وضمان المرفق العام) تبديد وضياع لجزء من الموارد الاقتصادية لهذه الأسباب أمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ (الحياد المالي) في ظل مفهوم الدولة الحارسة.

كما أكدوا على ضرورة توازن الموازنة العامة، وهذا يعني أن السياسة هي سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة، لم تكن الضرائب مثلا تستخدم في تحقيق أية أهداف اقتصادية واجتماعية، كذلك يرفضون مسألة اللجوء إلى القروض العامة، وفي الوقت نفسه يرفضون فكرة وجود العجز في الموازنة العامة وبشكل أشد من الفائض فيها ذلك لأن وجود العجز يتطلب المزيد من الضرائب لسد العجز، الأمر الذي يتنافى مع الفروض الكلاسيكية، إذا أن المزيد من الضرائب تكون على حساب مدخرات الأفراد ومن ثم على الاستثمار الخاص الذي يعدونه الممول الرئيسي للأنشطة الاقتصادية، كذلك وجود الفائض يعني أن الدولة تمادت في فرض الضرائب الاقتصادية، ويؤدي هذا إلى الآثار السابقة نفسها، ولذا لم يكن للموازنة أي أهمية اقتصادية، فلم تكن إلا وثيقة للموازنة الحسابية السنوية، إذ كان للتساوي الحسابي الدقيق بين النفقات العامة والإيرادات العامة قاعدة مهمة جدا في المالية التقليدية والتي تعرف بقاعدة توازن الموازنة.[1]

✍ السياسة المالية في التحليل الكينزي The Fiscal policy of Keynesaian Analysis:

في الوقت الذي يؤكد فيه الكلاسيك على أنه لا وجود للكساد، أبرزت منذ الانهيار لاقتصادي مشكلة البطالة وانخفاض الدخل القومي بصورة لم تعرف من قبل وبالتحديد في العقد الثالث من القرن الماضي، إذ كان لشدة هذا الكساد الدور الكبير في إجبار الدولة على إعادة النظر في فكرة حياد الدولة في النشاط الاقتصادي.

تلك الفكرة نادى بها الاقتصادي كينز متصديا للتحليل الكلاسيكي بالنقد، أشار إلى أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة والكساد، رافضا بذلك قانون ساي للأسواق، ومصدر كينز في تحليله وبكل قوة إلى

[1]- عباس كاظم الدعمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 51 52.

استنتاج أنه لا يمكن إحداث مستويات أعلى مصطنعة من الطلب الكلي الفعال للاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية، لذا أكد كينز للخروج من أزمة الكساد على أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وحقنه بجرعات منشطة حتى يتسنى رفع الطلب الكلي إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق تطبيق جملة من السياسات ومنها ما كان في مجال السياسة المالية خفض الضرائب أو زيادة الانفاق العام أو كلاهما معا وخصوصا في مجال الأشغال والخدمات العامة، وهنا سيفعل المضاعف (Multiplier) فعله، وبالتالي تعويض النقص في الطلب الكلي حتى يؤدي ذلك إلى عجز الموازنة العامة، لذلك فقد دافع كينز وبقوة عن سياسة التمويل بالعجز بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد وبذلك التخلي عن القواعد التقليدية للسياسة المالية متخذا وأتباعه مفهوما جديدا لما يتمثل في المالية الوظيفية أو المحفزة (Fumctional Finance) بدلا من مفهوم المالية المحايدة وأصبحت أداة رئيسية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

وانتهى كينز في تحليله إلى أن التوازن لا يتحقق تلقائيا، بل أن النظام الرأسمالي في ظل الحالة الغالبة في مستوى أقل من سوى التشغيل الكامل.

ويمكن تمثيل انعكاس التحليل الكينزي على النظرية المالية فيما يأتي:

- حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالي غاية للسياسة المالية.
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية.[1]

السياسة المالية في التحليل النقدي The Fiscal Policy of MomeTary Analysis:

بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي (Staglfation) في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة وبنسب عالية، إذ اعتقد النقديون وصناع السياسة بأن السياسة المالية النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم، وأن السياسة المالية ليس لها أثر في مستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير، ويعتقد أنصار المدرسة النقدية أمثال (ميلتون، فريدمان، وكارل برونز ومليزر ولبرلد وفليب كادجان وغيرهم) بأن اليد الخفية (Invisible) الذي تحدث عنها أدم سميث يمكن أن تعود إلى العمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة، وهم بذلك يقفون موقفا معارضا ضد أنصار المدرسة استخدام السياسة المالية كعجلة لتحقيق التوازن الاقتصادي.

[1]- عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 53 54.

✍ السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية The Fiscal Lolicy Of Rotational Expectations Analysis:

في خضم الجدل الدائر بين المدرستين النقدية والكينزية بشأن فاعلية السياستين المالية والنقدية ظهر إلى وجود فرضية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في مضمار السياسات الاقتصادية الحكومية، التي تبنتها مجموعة صغيرة من الاقتصاديين الشبان المنتمين إلى التيار النيوكلاسيكي خلال عقد السبعينات من القرن الماضي أطلق على هذا التيار أصحاب نظرية التوقعات العقلانية التي أصبحت إلى جانب من الأهمية في التحليل الاقتصادي.

ويستند أنصار هذه النظرية إلى أن سلوك الوحدة الاقتصادية يتحدد من خلال تعظيم المنافع التي أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى الحدود الممكنة، كذلك ويقرون أن أمام كل وحدة اقتصادية كما معينا من المعلومات تمكن من يستخدمها بكفاءة عالية في بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية، بالإضافة إلى ذلك فهم يقرون بمرونة كل من الأجور والأسعار ووضوح السوق (النظرية الكلاسيكية) لما من شأنه الحفاظ على حالة الأسواق في توازن دائم.

✍ السياسة المالية في التحليل الاقتصادي من جانب العرض The Fiscal Policy Of SupplySide Economists Analysis:

تؤكد مدرسة اقتصادي جانب العرض على دور السياسة المالية في انتعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي العرض الإجمالي بدلا من التأكيد على دور السياسة المالية في انتعاش الطلب الكلي الفعال والتوظيف عن طريق الإنفاق حسب رؤية المدرسة الكينزية، إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأسعار والأجور لتفعيل آلية السوق الحرة كأداة لتخفيض الموارد المثلى وليس عن طريق تأثير تدفقات الدخل والإنفاق، بمعدلات الضريبة تؤثر في الأسعار النسبية للسلع، وبالتالي في العرض من اليد العاملة ورأس المال، وهذا ما يؤكد أن أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافئة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل والادخار والاستثمار مقارنة بوقت الفراغ والاستهلاك، ومن جهة أخرى يمثل تحليل التغيير في الضريبة في معدل عائد العمل والادخار وليس النظر إلى تأثير تغير الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق، فخفض الضرائب مثلا عن العميل أو الفائدة أو أرباح الأسهم وبشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره بصورة إيجابية على العرض الكلي ومن ثم النشاط الاقتصادي.[1]

[1]- عباس كاظم الدعمي، مرجع سبق ذكره، ص ص55 60.

المطلب الثالث: أهداف وأنواع السياسة المالية

للسياسة المالية اهداف عديدة تندرج ضمن أهداف السياسة الاقتصادية وسنتناول في هذا الفصل أهداف وانواع السياسة المالية

أولا: أهداف السياسة المالية

– **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومقاومة التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، فإذا كانت الحكومة ترغب في الوصول إلى مستوى مرغوب من الدخل القومي الحقيقي فإنها تستخدم في تلك الحالة أدوات السياسة المالية لتحقيق ذلك الهدف وفي حالة الوصول إلى ذلك المستوى المرغوب من الدخل القومي الحقيقي فإن دور السياسة المالية هنا يتلخص في المحافظة على استقرار هذا المستوى المرغوب ومنع التقلبات التي قد يتعرض لها.[1]

– **تحقيق التنمية الاقتصادية:** تلعب الضريبة في المالية المعاصرة وظائف هامة ومتعددة، فهي أداة رئيسية تتحكم الدولة من خلالها في النشاط الاقتصادي.

كما يساهم الإنفاق العام في تمويل التنمية الاقتصادية والمجتمعة، وهذه الوظيفة المالية التقليدية مثلت الدور الأساسي للدولة المتدخلة، وهي الأساس لبرامج الأعمال الكبرى المنفذة خلال القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية أما في القرن العشرين فقد شهدت هذه الوظيفة طفرة كبيرة من خلال النمو الهائل للنفقات الاستثمارية والتحويلية، والنفقات الخدمية الموجهة لتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

– **تحقيق العمالة الكاملة:** البطالة تعني وجود قوة بشرية في المجتمع بدون عمل، وهذا بسبب سوء حالة الاقتصاد وتردي الهياكل الإنتاجية، لذلك فإن تدخل الدولة بسياستها الإنفاقية على الاستثمار لزيادة حجم الطاقة الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة.[3]

– **توزيع الدخول:** يعتبر الدخل من أهم أهداف السياسة المالية وأكثرهم أهمية ولعل أهم أداة وأكثرها تأثيرا هي الضريبة فهي عامل منظم لتوزيع الدخل الوطني المحقق.

أما في مجال الإنفاق، فيمكن للدولة التدخل مباشرة بتقديم منح وإعانات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود، كما تستطيع أن تقلل هذه الميزات لأصحاب الدخول المرتفعة والثروة.

---

[1]- محمد فوزي أبو السعود، **الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 182.

[2]- عبد الحميد محمد القاضي، **مبادئ المالية العامة**، دار الجامعات المصرية، مصر، 1986، ص ص 235.

[3]- أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية**، مصر، 2012، ص 35.

ثانيا: أنواع السياسة المالية

1. **السياسة المالية التوسعية:** ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة ركود أو كساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزى ذلك إلى قصور الطلب الكلي، ولذا يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظيف مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل وبالتالي ارتفاع معدل النمو في الدخل ويتم ذلك من خلال:

- زيادة الإنفاق الحكومي.
- تخفيض الضرائب.
- المزج بين الأداتين.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المصرفي من خلال التوسيع في الإصدار النقدي، وهذا قد يترتب عليه زيادة معدل التضخم.

2. **السياسة المالية الانكماشية:** ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات وغيرها من الآثار السلبية الأخرى ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي. ورغم افتراض ثبات الأسعار في ظل هذا التحليل، غير أنه عندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظيف الكامل، تتجه الأسعار إلى الارتفاع ولذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة المالية الانكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي واحد من التضخم في المجتمع وبالتالي تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ويتم ذلك من خلال:

- تخفيض الإنفاق الحكومي.
- زيادة الضرائب.
- المزج بين الأداتين معا.

أي تعمل الحكومة على إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة.[1]

[1]- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص ص 230 231.

المبحث الثاني: آلية عمل السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها

تعمل السياسة المالية وفق ألية محددة في حالة الكساد الاقتصادي وفي حالة الركود الاقتصادي وتمكنها من النجاح عدة عوامل في ظل العوامل التي تؤثر فيها.

المطلب الأول: آلية عمل السياسة المالية

تصاغ السياسة المالية للحكومة على ضوء الحاجة إلى تدخل الحكومة في مجريات النشاط الاقتصادي ويكون ذلك التدخل لمعالجة خلل اقتصادي ما سواء كان موجودا فعلا أو متوقعا كما في حالات الكساد أو التضخم.[1]

أولا: حالة الكساد الاقتصادي: ففي حالة الركود والكساد الاقتصادي تعتمد الحكومات على زيادة إنفاقها أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد والمؤسسات الاستثمارية أو استخدام الحالتين معا وهذا ما يطلق عليه سياسة مالية توسعية "Expamsionary Fiscal Policy".[2]

وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق:

- زيادة مستوى الإنفاق العام: والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع وخدمات)، أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الإفراد لان إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيادي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عملية التنمية إلى الأمام.
- كما تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام، أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي، لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.

وقد تستخدم الحكومة الإثنين معا، أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد.[3]

ويبين الشكل التالي كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية للكساد من خلال الرسم البياني الموالي:

---

[1]- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص 188-190.

[2]- نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطن، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 304.

[3]- واصف الوزني خالد، حسين الرفاعي أحمد، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق**، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 327.

الشكل رقم (01): السياسة المالية التوسعية

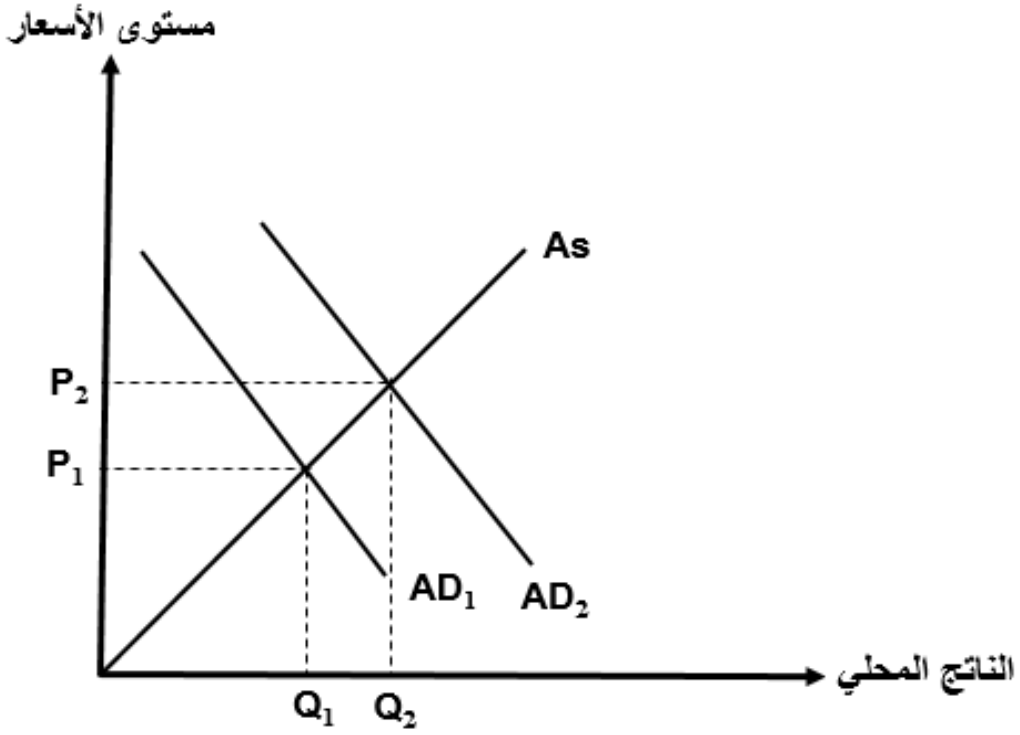

المصدر: أريا الله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 6.

حيث أن: AS: العرض الكلي.

AP_1: الطلب الكلي قبل إتباع السياسة التوسعية.

AP_2: الطلب الكلي بعد إتباع السياسة التوسعية.

ثانيا: حالة التضخم الاقتصادي: والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار، ويتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:

- تخفيض مستوى الإنفاق العام: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.
- رفع مستوى الضرائب: مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب، ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.

➢ المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.[1]

ويبين الشكل التالي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني:

الشكل رقم (02): السياسة المالية الانكماشية

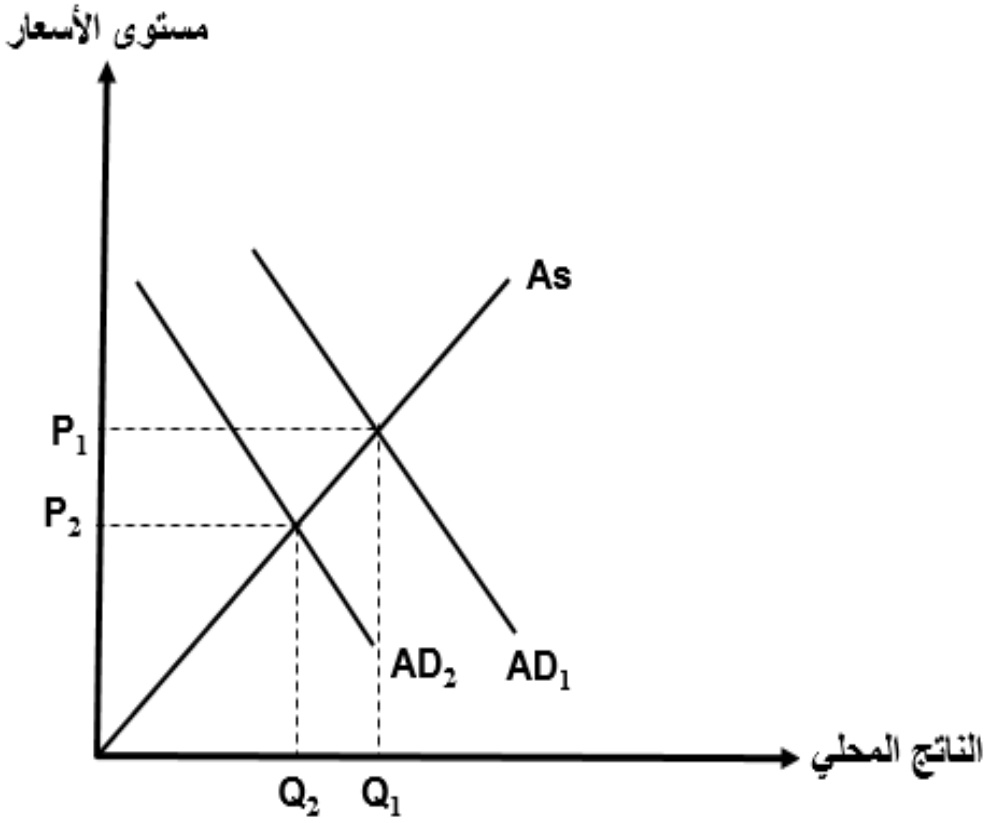

المصدر: أريا الله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 7.

يوضح الشكل رقم (02) كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD_1إلى AD_2وخفض الأسعار من P_1إلى P_2، وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار ولا يمكن للسياسة المالية أن تقوم بدورها ما لم تكون حكيمة أو رشيدة وهناك عدة عوامل تحدد السياسة المالية في الدولة.

[1]- نعيمي أحمد، **السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على بنية الميزانية**، مجلة علوم الاقتصاد وعلوم التسيير والتجارة، العدد 12، 2005، ص 143.

المطلب الثاني: عوامل نجاح السياسة المالية

تقوم السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل أهمها:

1. مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفئ: بما أن للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة للدولة، وهي تتناسب تناسبا طرديا مع التقدم الاقتصادي للدول، أي من ناحية التحصيل، فكلما كان الاقتصاد متقدما كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية، حيث هناك إمكانية فرض ضرائب وإمكانية تحصيل ضرائب كبيرة، وتعتمد جميع الضرائب في تحصيلها فضلا عن الطاقة الضريبية، على درجة الوعي الضريبي من جهة وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على التحصيل، وبالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفئ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.

2. مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها: بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في مجال اختصاصها، كما يتم تحديدها في الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن لمدى تقدم المؤسسات وكفاءتها دورا في ترجمة الميزانية العامة والتي تهدف إليه السياسة المالية، وعندما يقوم صانعو السياسة المالية بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية، وتقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبديد أو إسراف وفي الأوجه التي حددت له، فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس.

3. وجود سوق مالي: من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة، وبالتالي فإن وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين، يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية، ولا يمكن واعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم ، لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي، ويستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيرا مباشرا وفعالا في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد القومي.[1]

بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى (سلع، رأس مال، أصول حقيقية)، ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية (داخلية) وتتضح أهمية سياسة السوق المفتوحة عندما ندرك أن البنك المركزي يستطيع المساهمة في سوق رأس المال.

[1]- الفارس عبد الرزاق، **الحكومة والفقراء والانفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997، ص 132.

4. وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: نعني بالجهاز المصرفي البنوك بمختلف أنواعها التجارية المتخصصة والمركزية، تمر السياسات النقدية والمالية من خلال الجهاز المصرفي، وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.

5. العدالة: لا يمكن تجاهل العدالة الاجتماعية عند التخطيط لتنفيذ السياسة المالية، ذلك أن العدالة هي رغبة أكيدة لكل مواطن يريد التمتع بها ونجد هذه العلاقة في تطبيق أدوات السياسة المالية التي نتناولها بالتفصيل في المبحث الثالث.

6. الحرية الفردية: يرغب الأفراد في أن لا تتمس السياسات المالية المتخذة حريتهم، فعند فرض بعض الأنواع من الضرائب يجيب مراعاة هذه الحرية، وكذلك بالنسبة للإنفاق حيث يمكن المفاضلة بينهما على أساس مدى ارتباطهما أكثر بمعيار الحرية الفردية.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة وذلك على النحو الاتي:

أولا: العوامل السياسية: إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وجد منذ قديم الزمان، حيث يظهر التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية بوضوح، لأن الاقتطاع من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا القطاع وتحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية في النقاط الثلاثة الأتية:

- تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية:

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية فينتج على ذلك سلطة سياسية أعلى من السلطة التابعة عادة عن الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة.

- تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية: بمعنى أن ينظم لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثير البنايات السياسية نجد أن مثل الطبقة الحاكمة في أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أما من ناحية تأثير الواقع السياسي هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه

[1]- الفارس عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص133.

من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد في الوقت المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية والمالية تظهر جلا أثناء الحملات الانتخابية.[1]

➢ التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية:

الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، ومن هذا يظهر جليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخ طويل، كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى عامل لاندثاره.

ثانيا: العوامل الإدارية:

من أهم العوامل التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها، على النحو التالي:

➢ **تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية:** إن هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنايات الإدارية وكذلك تأثير السياسات الإدارية وذلك على النحو التالي:

✍ تأثير السياسات الإدارية على السياسة المالية: بعض السياسات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفر في دول معينة، كذلك اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لان الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها.

✍ تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية: للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية على المؤسسات والمنشآت الإدارية فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للمنطقة.

➢ **تأثير العوامل المالية على المؤسسات والسياسات الإدارية:** كما تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثير مزدوج كالتالي:

✍ تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية: نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته كما ان الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي.

✍ أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطات التشريعية للحصول على تصريح

[1]- حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، 2003، ص 35.

بالإنفاق، وفي حالة انعدام الحرية المالية للصيغة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وإن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة ومنه يمكن القول أن الاستقلال المالي هو مقياس حقيقي للامركزية.

✍ تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية: إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد أو جديد.[1]

[1]-حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 36.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

السياسة المالية تعني استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومن هنا يتضح ان هناك ثلاث أدوات للسياسة المالية هي: الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة.

المطلب الأول: النفقات العامة

سنتناول في هذا الفصل المفاهيم المرتبطة بالنفقات العامة

1- مفهوم النفقات العامة

التعريف الأول: تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة.[1]

التعريف الثاني: النفقات العامة هي مبلغ (نقدي أو اقتصادي) من المال يصدر عن الدولة أو أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة. ويمكننا من هذين التعريفين ان نحدد عناصر النفقات العامة:[2]

- النفقة العامة مبلغ نقدي: فليس من المنطق أن تكون النفقة العامة على شكل عيني، علما أن هذا الشكل قد وجد في العصور القديمة، إذ كانت النفقة إما أن تكون على شكل نقدي أو على شكل عيني، ولكن مع تطور الدولة وتعدد مؤسساتها وكثرة حاجات أفرادها أصبحت النفقة العامة تحمل الشكل المالي النقدي، لأن النقود أصبحت وسيط للتبادل ومن السهل على السلطة التشريعية ان تراقب الإنفاق النقدي.
- مصدر النفقة العامة خزينة الدولة: فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة، ضمن القوانين المعمول بها والمقرة من السلطة التشريعية، وفي الحالات التي تقدم أي جهة سوآءا أفراد أم مؤسسات، تبرع لبناء مسجد أو مدرسة أو مستشفى فلا يعد هذا نفقة عامة، لأنه لم يخرج من خزينة الدولة
- ترتبط النفقة العامة بهدف تلبية الحاجات العامة: فلا يجوز أن يكون الإنفاق العام لتلبية مصالح شخص بعينه سواء أكان مواطنا أم مسؤولا، بل الأصل في النفقة العامة أن تخدم الصالح العام وتلبي حاجات عامة مثل المحافظة على الأمن الداخلي أو حماية حدود الدولة من أي عدوان خارجي أو تعجيل التنمية الاقتصادية...إلخ.

2- أنواع النفقات العامة (تقسيماتها)

[1]- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 122.

[2]- خبالة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 58.

لا يوجد تقسيم أوحد تتبعه جميع الدول للنفقات العامة وقد أجمع معظم علماء المالية العامة على تقسيم النفقات العامة تقسيما نظريا علميا وتقسيما وضعيا.

2-1 التقسيم النظري العلمي للنفقات العامة:

- **النفقات العامة من حيث هدفها:** وتنقسم إلى:
  - ✓ نفقات الدفاع والأمن الداخلي.
  - ✓ نفقات الرفاه الاجتماعي والخدمات الاجتماعية: وهي تلك التي تنفق على الصحة والتعليم ...إلخ.
  - ✓ نفقات حكومية: وهي التي تستخدم لديمومة عمل الجهاز الحكومي.
  - ✓ الإنفاق على خدمة الدين العام: تسديد أقساط الديون العامة والفوائد المترتبة عليها حسب الفترة الزمنية المتفق عليها.
- **النفقات العامة من حيث أثارها الاقتصادية:** تنقسم النفقات العامة إلى:
- **نفقات حقيقية:** وهي صرف الأموال العامة على أجور والرواتب للعاملين بالدولة، كذلك على شراء السلع والخدمات اللازمة لتسير عمل إدارات وأجهزة الدولة.
- **نفقات تحويلية:** وهي صرف الاموال العامة على الإعلانات الاجتماعية والدعم الحكومي والضمان الاجتماعي والبطالة .... إلخ.
- **النفقات العامة من حيث تكرارها:** وتنقسم إلى:

نفقات متكررة: وهي النفقات العادية التي تكرر سنويا من حيث المدة وليس شرطا أن تتكرر من حيث المقدار.

نفقات غير متكررة: وهي النفقات غير العادية التي لا تتكرر سنويا مثل النفقات الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية.[1]

- **النفقات العامة من حيث شموليتها: وتنقسم إلى:**

نفقات محلية: وهي تلك النفقات التي تخصص لخدمة سكان إقليم أو منطقة معينة دون سواها داخل حدود الدولة، ويتولى عملية الإنفاق المجالس المحلية.

نفقات قومية: وهي تلك النفقات التي تخدم جميع مرافق الدولة وجميع مواطنيها بغض النظر عن مقر سكناهم، ويتولى عملية الإنفاق وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة.

[1]- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 124.

2-2 التقسيم العلمي للنفقات العامة

من الناحية العلمية تختلف الدول في الأسلوب الذي تتبعه لتقسيم النفقات العامة فكل دولة تستخدم التقسيم الوضعي الذي يتلاءم مع ظروفها، ويندرج تحت هذا التقسيم:

- **التقسيم الوظيفي:** يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي يتم الإنفاق عليها، ليتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الإنتاجية لتقارنه مع مصاريف وإنتاجية القطاع الخاص، وبعد ذلك يتم تخصيص اعتمادات الإنفاق العام وفقا للتكلفة، مثلا تعتمد النفقات العامة للسكك الحديدية بالاستناد على تكلفة الكيلو متر الواحد.
- **التقسيم الاقتصادي:** يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الأعمال والمهام (زراعة، صناعة، سياحة)، ويؤخذ بالحسبان نفقات الدوائر الحكومية ونفقات التجهيز التي تزيد من الدخل القومي ونفقات التوزيع (إعانات اجتماعية).
- **التقسيم الإداري:** يتم التقسيم على أساس الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق مثل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة...الخ، ضمن العمل الوظيفي لكل دائرة، وبعد ذلك يتم التقسيم داخل كل وحدة إدارية الأقل في التنظيم الإداري والأصغر فالأصغر.... الخ.[1]

3- أسباب زيادة النفقات العامة:

3-1 الأسباب الحقيقية: ومن بين هذه الأسباب:

- **أسباب اجتماعية:** أصبح هدف الدولة يتمثل في إعادة توزيع الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية.... الخ.
- **أسباب اقتصادية:** يتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال تحقيق التوازن العام للاقتصاد القومي هذا يتطلب نفقات مالية متزايدة مما يعني زيادة في حجم النفقات العامة.
- **أسباب سياسية:** مع انتشار المبادئ الديمقراطية والاشتراكية، وبطبيعة الحال انعكس كل ذلك على نفقات الدولة وأدى إلى زيادتها، فمثلا الدول الديمقراطية التي يسودها النظام البرلماني أصبح ممثلو الشعب يدافعون عن حقوقه لتحسين مستوى معيشته وتلبية المزيد من حاجاته مما يعني زيادة النفقات العامة.

[1]- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص 126 127.

- **أسباب إدارية:** إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي الحكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، كما تتطلب توفير ما يلزم للقيام بالأعمال الإدارية من لوازم وأثاث...الخ، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها.
- **أسباب عسكرية:** أدت كثرت الحروب إلى تخصيص جزء كبير من بنود الموازنة العامة للإنفاق على التسلح، وتجهيز الجيش وزيادة عدد المنتسبين إليه، وكما أن التوترات الحدودية والصراعات بين الدول تزيد من النفقات العامة.

3-2 أسباب ظاهرية:

وهي مجموعة من العوامل التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام، دون الزيادة في الحاجات العامة.

- **انخفاض القيمة لنقود:** من الملاحظ في جميع دول العالم أن أسعار السلع والخدمات في ارتفاع مستمر مما يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود وقوتها الشرائية، للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات بعد ارتفاع أسعارها يعني زيادة في المبالغ المخصصة للإنفاق العام.
- **الزيادة المضطرة في عدد السكان:** تعتبر المشكلة السكانية من أهم المشاكل التي تعاني منها دول العالم، ومن الملا حظ أن عدد السكان الكرة الأرضية في تزايد مستمر، والزيادة السكانية تعني الزيادة في النفقات العامة.
- **التوسع الجغرافي للدولة:** إن اتساع مساحة الدولة بضم أراضي جديدة لها يعني الزيادة في النفقات العامة.
- **استخدام النقود في الإنفاق العام:** أصبحت الدولة تحصل على حقها من الفرد نقدا وتدفع له مقابل جهده نقدا.[1]

[1]- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص 135-138

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

تمثل الإيرادات العامة الأساس العام الذي يتم الاستناد عليه في تمويل النفقات العامة التي تؤديها الدولة من خلال نشاطاتها المالية، وبما يحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال ماليتها العامة وسياستها المالية ويمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى عدة أنواع نذكرها كالاتي:[1]

1- إيرادات أملاك الدولة:

يقصد بأملاك الدولة الأموال العقارية المنقولة التي تملكها سواء ملكية عامة وهي تلك الخاضعة لأحكام القانون العام أو ملكية خاصة وهي تلك الخاضعة لأحكام القانون الخاص ولذا يطلق على الأموال الأولى الدومين العام وهي تلك المعدة للنفع العام ولا يكون تحقيق الربح هدفا مباشر من خلال استغلالها، كما يطلق على الاموال الثانية مصطلح الدومين الخاص وهي تلك المعدة للاستغلال الاقتصادي.[2]

2- الرسم:

يمكن تعريف الرسم بأنه مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد، فيما يتعلق بالنشاط أو الخدمات العامة.

2-1 عناصر الرسم: يتضح من التعريف السابق أن للرسم عناصر محددة هي:[3]

- الصفة النقدي للرسم.
- الصفة الجبرية للرسم.
- الرسم مقابل خدمة خاصة.

3- الضرائب:

3-1 تعريف الضريبة:

التعريف الأول: الضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات المحلية بصورة نهائية مساهمة في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.[4]

---

[1]- فليح حسين خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث والتوزيع وجدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 161.

[2]- عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 79.

[3]- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2006، ص 136.

[4]- خبالة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 132.

التعريف الثاني: الضريبة اقتطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة.[1]

3-2 خصائص الضريبة:

- **الضريبة مبلغ من المال**: أي أنها اقتطاع نقدي وهذا هو الحال في العصر الحديث فإن تم استيلاء الدولة على مال غير نقدي خرج الأمر من نطاق الضريبة.
- **الضريبة فريضة إجبارية**: بعد فرض الضريبة وجبايتها عملا من أعمال السلطة العامة، بمعنى أن فرض الضريبة أو جبايتها يستند إلى الجبر.
- **تفرض الضريبة بلا مقابل**: أي أن المكلف الذي يدفع الضريبة لا يحصل مقابلها على نفع خاص به.

3-3 أهداف الضريبة:

- **أهداف مالية**: ترمي الضريبة إلى تحقيق غاية مالية هي تغطية النفقات العامة للدولة التي تحتاج إليها لتسير مرافقها العامة.
- **أهداف اقتصادية واجتماعية**: أصبحت الضريبة في تطورها الأخير وسيلة لتحقيق غايات اقتصادية تتمثل في تحقيق التوازن الاقتصادي والتعجيل بالتنمية الاقتصادية بوصفها إحدى أدوات السياسة المالية وغايات اجتماعية تتمثل في تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال إعادة توزيع الدخل القومي.[2]

3-4 أنواع الضرائب

وتقسم الضرائب إلى نوعين ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.

الضرائب المباشرة Direct Taxes: هي الضرائب التي تقتطع مباشرة من الدخل قبل أن يصل إلى يد صاحبه، مثال ذلك الضرائب المباشرة على دخول موظفي الدولة، فهي تفرض مباشرة على وجود رأس المال أو نشأة الدخل.

الضرائب غير المباشرة Indirect Taxes: فهي تفرض عادة على المنتجات الاستهلاكية المختلفة، وهذه الضرائب يدفعها المستهلك في نهاية المطاف لكن بصورة غير مباشرة وهي بمثابة جزء من أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية التي يشتريها، فتفرض بمناسبة الإنتاج أو الاستهلاك أو تداول الثروة أو انتقالها.

---

[1]- أحمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، **المالية العامة**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص 145.

[2]- عادل فيلح العلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 92 93.

4- القروض العامة:

4-1 تعريف القروض العامة: القرض العام هو عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية، مع التعهد بوفاء القرض وفوائد للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد.[1]

4-2 خصائص القرض العام

- القرض العام مبلغ من المال.
- القرض العام يدفع إلى الدولة.
- القرض العام يتم بموجب عقد.
- القرض العام يدفع من قبل أحد أشخاص القانون العام أو الخاص.

4-3 أنواع القروض العامة:

القروض الداخلية والقروض الخارجية

القروض الداخلية: هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين فوق أراضيها وتتمتع الدولة بحرية كبيرة بهذا النوع من القروض.

القروض الخارجية: هي القروض التي تحصل عليها الدولة من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم في خارج البلاد أو من حكومات أجنبي.

القروض الاختيارية والقروض الإجبارية:

القروض الاختيارية: ينجم القرض الاختياري عن عقد تراضي، حيث يتم بتراضي المتعاقدين واختيارهما والمكتتب في هذه القروض ليس له الحق سوى بالقبول أو الامتناع.

القروض الإجبارية: هي القروض التي تفرضها الدولة على رعاياها بصورة إجبارية مقابل تعهدها لهم بسدادها في الوقت المناسب، وتلجأ إلى مثل هذه القروض في الأزمات الاقتصادية والحروب والظروف الطارئة التي تصيب البلاد.[2]

5- الإعانات الدولية:

تشكل الإعانات الدولية عموما أحد المصادر التي تغذي خزينة الدولة بالمال، وقد تكون الإعانات داخلية مستوفات من مواطني الدولة من إيمانهم بضرورة دعم حكومتهم وقد تكون الإعانات متأتية من أفراد أو منظمات أو دول أجنبية.

---

[1]- أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص ص 187 188.

[2]- أحمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 236-239.

5-1 أسباب ظهور الإعانات الدولية:

➢ **الأسباب الاقتصادية:** تبرز الأسباب الاقتصادية في رغبة الدول المتقدمة اقتصاديا للتخلص من فائض إنتاجها.

➢ **الأسباب السياسية:** تمثل هذه الأسباب في رغبة الدول الغنية بمساعدة الدول المؤيدة لها في الاتجاه السياسي أو السائرة في فلكها.

تطور التعاون الدولي:

قاد تقارب الدول بعد الحرب العالمية الثانية، وقيام هيئة الأمم المتحدة إلى بحث مشاكل التنمية الاقتصادية على أصعدة أوسع من ذي قبل، لذلك دعت منظمة الأمم المتحدة بتوصياتها الدول الغنية إلى مد الدول النامية بمزيد من المساعدات الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: الموازنة العامة

بعد التطرق إلى الإرادات العامة والنفقات العامة سنتطرق في هذا المطلب إليهما فيما يسمى بالموازنة العامة.

1- مفهوم الموازنة العامة

التعريف الأول: تعرف الموازنة العامة بأنها خطة تتضمن تقدير لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة غالبا ما تكون سنة واحدة ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية.[2]

التعريف الثاني: تعرف على أنها تقديرات الإيرادات العامة والنفقات العامة في فترة مقبلة من الزمن غالبا ما تكون سنة تقويمية.[3]

2- أهمية الموازنة العامة:

➢ **أهمية الموازنة العامة في الجانب السياسي:** تحتل الموازنة العامة دورا مهما في المالية العامة وتأخذ أبعادا سياسية ففي الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية ذلك أن أغلب السلطات التنفيذية في كل عام اللجوء إلى البرلمان من اجل أن يعتمدها نواب الشعب تمهيدا لصرف النفقات العامة في تحصيل الإيرادات ويعني ذلك إخضاعها للرقابة المستمرة لهذه المجالس وتتجلى رقابتها على أعمال الحكومة من خلال قدرتها على تعديل الاعتمادات التي تطلبها أو حتى رفضها لمشروع الموازنة الذي تتقدم به السلطة التنفيذية.

---

[1]- عادل فيلح العلي، مرجع سبق ذكره، ص ص163-164.

[2]- محمد جمال ذنيبات، **المالية العامة والتشريع المالي**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 266.

[3]- سلام عبد الكريم ال سميسم، **السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 27.

➢ **أهمية الموازنة العامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية:** تكتسب أهمية الموازنة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من حيث نطاق دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كبير ذا أهمية وتستخدم الدولة الموازنة كأداة لتعديل توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية أو الطبقات أو من خلال استخدام الضرائب وتوجيه النفقات العامة.[1]

فهدفها تحقيق الاستخدام الكامل وتعبئة الموارد الاقتصادية وزيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة.

3- قواعد الموازنة العامة

➢ **وحدة الموازنة:** يقصد بوحدة الموازنة أن تدرج جميع نفقات الدولة وإيراداتها في موازنة واحدة والمقصود في الموازنة الواحدة موازنة الدولة وحدها ولذلك لا يعد استثناءا من هذه القاعدة وجود موازنات عامة أخرى.

ويتم تنويع هذه القاعدة من ناحيتين من الناحية المالية أن تطبيق هذه القاعدة يسهل معرفة المركز المالي للدولة وهل هي متوازنة وتسهل وظيفة المراقبة للبرلمان.

➢ **سنوية الموازنة:** يجب ان يتم التحضير والإعداد للتصديق على النفقات العامة وإيراداتها بصورة دورية أي كل عام، وان الموازنة العامة يتعين أن تقرها السلطة التشريعية سنويا وفي حالة ما إذا لم يحدد الاعتماد فإن الحكومة لا تستطيع إنفاق أي مبلغ.

➢ **قاعدة عمومية الموازنة:** تعني هذه القاعدة أن تظهر جميع تقديرات النفقات العامة في وثيقة واحدة دون إجراء مقاصة واحدة دون الإثنين، فقاعدة العمومية تهدف إلى أن يسجل في هذه الوثيقة وبالتحصيل كل تقدير لنفقة أو إيراد دون أن تحدث مقاصة بين أي إيراد أو نفقة لبعض المرافق.

➢ **قاعدة توازن الموازنة:** يعد هذا المبدأ أحد مرتكزات النظرية التقليدية وهي التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة بشكل مطلق.[2]

أما المفهوم الحديث لمبدأ توازن الميزانية حيث يتمثل في أراء الفكر المالي المعاصر الذي يستبعد فكرة التوازن وكل ما هنالك هو أنه يميل إلى أن يستبدل فكرة التوازن المالي بفكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام "أي الاهتمام بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي بدلا من الاهتمام بالتوازن المحاسبي" حتى ولو أدى هذا إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية ويعرف هذا الاتجاه بنظرية العجز المنتظم.[3]

---

[1]- محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 89.

[2]-نفس المرجع، ص 90.

[3]- علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 97.

4- إجراءات وأساليب إعداد الموازنة:

4-1 تحضير وإعداد الموازنة:

➢ **السلطة المختصة بإعداد الموازنة:** إن إعداد الموازنة يعتبر من الأعمال الإدارية الفنية التي يفضل تركها للحكومة نظرا لكونها أقدر السلطات على تقدير إيرادات الدولة، وعلى الإلمام بمختلف الحاجات المطلوب إشباعها.[1]

➢ **خطوات تحضير الميزانية العامة:** تمر الميزانية العامة بعدة خطوات كالتالي:

- ✓ دراسة الوضع المالي والاقتصادي.
- ✓ إصدار تعميم "منشور" الموازنة العامة.
- ✓ تحضير مشروعات الموازنة في الوزارات والمصالح الحكومية.
- ✓ بحث ومناقشة ميزانيات الوزارات والهيئات العامة.
- ✓ إعداد الإطار النهائي للموازنة العامة.[2]

4-2 تقنيات تقدير النفقات والإيرادات:

➢ **تقدير النفقات:** تقدر النفقات مباشرة تبعا للحاجات المنتظرة مع مراعاة الدقة ويطلق على المبالغ المقترحة للنفقات "الاعتمادات".

ويتم تقدير النفقات أو ما يعرف بالاعتمادات باستخدام عدة طرق أهمها:

➢ **الاعتمادات المحددة والاعتمادات التقديرية:** تعني الاعتمادات المحددة تلك التي تمثل الأرقام الوارد بها الحد الأقصى لما تستطيع الحكومة إنفاقه دون الرجوع إلى السلطة التشريعية وتعد هذه الطريقة هي الأساس في اعتمادات النفقات وتطبق بالنسبة للمرافق القائمة بالفعل والتي يكون لها الخبرة في تقدير نفقاتها المستقبلية، مما يعني عدم تجاوزها الاعتمادات المخصصة لتغطية هذه النفقات.

أما الاعتمادات التقديرية فيقصد بها النفقات التي تيم تحديدها على وجه التقريب وهي تطبق عادة على المرافق الجديدة التي لم تعرف نفقاتها على وجه التحديد.

➢ **اعتمادات البرامج:** وهو خاص بمشروعات يستغرق تنفيذها عدة سنوات وقد جرى العمل على استخدام طريقتين لتنفيذ هذه البرامج "طريقة اعتمادات البرامج، طريقة اعتمادات الارتباط".[3]

---

[1]- الرويلي صالح، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 135.

[2]- محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص 81.

[3]- عدل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 301.

➢ **تقدير الإيرادات:** تعتمد كل الدول عند تحضير إيراداتها إلى إيرادات ثابتة وإيرادات متغيرة تقيميه كما تنتهج عند تقديرها أساليب متعددة وهي كما يلي:

طريقة التقدير الأولى: يتم تقدير موارد الموازنة الجديدة على أساس الإيرادات الفعلية المدرجة في الحساب الختامي لأخر سنة مالية منتهية، بعد زيادتها أو تخفيضها بمعدل محدد حسب توقع تغير النشاط الاقتصادي.

طريقة التقدير المباشر: تعتمد هذه الطريقة بصفة أساسية على التنبؤ باتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة على حدى وتقدير حصيلته بناء على هذه الدراسة المباشرة ويترك لكل وزارة أو هيئة عامة أو مصلحة حكومية تقدير ما تتوقع تحصيله من رسوم وإيرادات أخرى.[1]

1- اعتماد وتنفيذ الموازنة العامة

أ. **اعتماد الموازنة العامة:** تقوم السلطة التشريعية باعتماد الموازنة باعتبارها ممثلة للشعب ويقصد باعتماد السلطة التشريعية للموازنة العامة الإقرار "المصادقة" على توقعات الحكومة بالنسبة للاستخدامات والإيرادات العامة لسنة المقبلة والموافقة عليها.

ب. **تنفيذ الموازنة العامة:** إن موافقة السلطة التشريعية على الموازنة العامة وصدور قانون المالية يعني بداية مرحلة التنفيذ، أي أن انتقال الميزانية العامة من التطبيق النظري إلى حيز التطبيق العلمي، فتتولى الحكومة ممثلة في وزارة المالية تحصيل وجباية الإيرادات الواردة والمقررة في الموازنة، كما تتولى الإنفاق على الأوجه المدرجة في الموازنة.[2]

ت. **مراقبة تنفيذ الموازنة:** بعد إتمام المراحل السابقة (إعداد، اعتماد وتنفيذ) تأتي مرحلة أخرى ضرورية، ولا بد من المرور بها وهي مرحلة الرقابة، وذلك للتأكد من حسن إدارة الأموال العامة ومدى تطابق تقديرات الموازنة مع الموازنة الفعلية وتتعدد أوجه الرقابة فنجد من حيث التوقيت: رقابة سابقة ورقابة لاحقة.

ومن حيث المصدر: رقابة إدارية (ذاتية) ورقابة برلمانية (تشريعية) ورقابة مستقلة.[3]

---

[1]- عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 302.

[2]- عطية عبد الواحد، **الموازنة العامة للدولة**، دار النهضة العربية، لبنان، 1996، ص 211.

[3]-وجدي حسين، **المالية الحكومية والاقتصاد العام**، مصر، 1988، ص 224.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التعرف على مفهوم السياسة المالية وتطورها بدءا بالدور المحايد للسياسة المالية في إطار ما تضمنته المالية العامة الكلاسيكية وصولا إلى السياسة المالية المتدخلة في إطار النظرية الكينزية، وأصبحت السياسة المالية كأداة في إطار السياسات الاقتصادية العامة تستخدم لتحقيق الأهداف العامة.

إن للسياسة المالية آلية تعمل بها سوآءا في حالة الركود أو في حالة التضخم كما تبين ان هناك عوامل تؤثر في السياسة المالية من بينها عوامل سياسية وعوامل إدارية.

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار السياسة المالية باستخدام أدوات تتمثل في الموازنة العامة والإيرادات والنفقات.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتوازن الداخلي

تمهيد:

تطور مفهوم التوازن وتوسع إطاره ولم يبقى توازنا في موازنة الدولة العامة، وإنما يشمل عناصر أهم وأكبر كما أنه ليس توازنا رقميا بل هو كيفي ينظر إلى النوع بالإضافة إلى الكم.

التوازن الكلي للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة، وعلى الرغم من تعدد أشكال التوازن يبقى التوازن الاقتصادي بحد ذاته تحديا أمام صانع القرار الاقتصادي والسياسي لما له علاقة بمفاصل حياة ذلك المجتمع من استثمار، ادخار ومعدلات بطالة وتضخم وغيرها لذا فقد أوضحت المدارس الاقتصادية رؤاها تجاه هذا المفصل وعلى هذا ارتأينا أن نقسم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: التوازن في الفكر الاقتصادي.

المبحث الثاني: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي.

المبحث الثالث: مؤشرات التوازن الداخلي.

المبحث الأول: التوازن في الفكر الاقتصادي

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث وسنعرض في هذا المبحث مفهوم وأشكال التوازن واستعراض مختلف التعاريف التي حظي بها، وكذا أراء الاقتصاديين القديمة والحديثة في موضوع التوازن.

المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي وأشكاله

1. مفهوم التوازن الاقتصادي:

- يعتبر مصطلح التوازن الاقتصادي من المصطلحات والمفاهيم القديمة في الاقتصاد وقد اهتمت النظرية الاقتصادية في الأغلب من تحليلاتها بتحليل التوازن ومفاهيمه وكيفية تحقيقه.
- يقصد بالتوازن عموما تعادل القوى المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة موضوع الدراسة.
- ويزخر الأدب الاقتصادي بنماذج التوازن بشقيه العام والجزئي والتوازن الاقتصادي الداخلي، والتوازن لاقتصادي الخارجي ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

وقد حظي التوازن بعدة تعاريف نذكر منها:

- التوازن هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محددة بحيث أن عدم استمرار إحداهما أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي بسيرته الأولى.[1]
- كما يعرف التوازن على أنه تلك الحالة التي يمكن أن تبقى دائما طالما لم يحدث أي تغير في الظروف المؤدية إليها.
- التوازن بصفة عامة يعني التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي.
- يعرف التوازن بأنه عبارة عن الحالة التي ينعدم فيها الضغط نحو التغيير، وعندما يبتعد الاقتصاد عن حالة التوازن يتحقق عدم التساوي بين الإنتاج (أو الدخل) ومستوى الإنفاق، مما يدفع المؤسسات إلى رفع أو خفض مستوى إنتاجها.

[1]- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 102.

كما تؤدي الزيادة الأصلية في الإنفاق إلى إحداث زيادة مضاعفة في الدخل القومي، ويؤدي نقصان الإنفاق إلى تخفيض مستوى الدخل القومي بعدة أضعاف الانخفاض الأصلي في الإنفاق، إذ يتولد عن حدوث العجز تسلسل النقصان في الدخل القومي والنقصان في الإنفاق على الاستهلاك دورة بعد دورة من دورات الإنفاق.[1]

2. أشكال التوازن:

➢ التوازن الاقتصادي الكلي والجزئي:

إن نظرية التوازن الجزئي تهتم بدراسة التوازن على المستوى الجزئي أي توازن الفرد أو المؤسسة أو القطاع، حيث أن توازن الفرد يتحقق عند تعادل مستخدماته مع منتجاته، أما توازن المؤسسة يتحقق عندما تتعادل إيراداتها مع نفقاتها.

أما التوازن الكلي فهو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة أي انعدام صافي التدفقات وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار، ولهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد الوطني والتأثيرات المتبادلة فيما بينهما.

إن شرط تحقيق التوازن الكلي قد يتحقق بالرغم من وجود اختلالات في التوازنات الجزئية شريطة أن تتعادل مجموع الفوائض المنشقة عن تلك الاختلالات حيث يتجه كل من الإنتاج والتوظيف والأسعار إلى الانخفاض في الأسواق التي تعاني من فائض في العرض في الوقت الذي يتجه للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضخما.

➢ التوازن الناقص والتوازن الكامل:

يقصد بالأول هو ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة وهذا ما ركز عليه كينز أين قسم التشغيل إلى ثلاث مستويات اعتبر أن التشغيل الكامل هو واحد من هذه المستويات غير أن هذا النوع صعب التحقيق وخاصة في ظل سيطرت الاحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني.[2]

➢ التوازن الساكن والتوازن الحركي:

يقصد بالتوازن الساكن هو تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات موضوع الدراسة أي عدم وجود ضغوط أو قوى تعمل على تغير تلك القيم لكن هذا لا يمنع من حدوث اختلال بعد مرور الزمن، فقد يختل التوازن في مركزه.

---

[1]- محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، مصر،1977، ص 133.

[2]– صقر أحمد صقر، **النظرية الاقتصادية الكلية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1988، ص 31.

ويقصد بالتوازن الحركي في نظر مستخدمي هذا المفهوم إذا ما توفرت له الظروف والعوامل المناسبة ثم ما يلبث أن يفسح المجال أمام اختلال جديد إثر تدخل عوامل وظروف جديدة محل الاختلال الأول.

➢ **التوازن القصير الأجل والتوازن طويل الأجل:**

يقصد بالأول هو الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغير المخزون لاحقا، الذي يعمل هو الأخر على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال التوازن السلعي والتدفق الكامل.

أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل يتحقق عندما يكون توزيع مجموع المواد بحيث تصبح الإرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة إضافة التي تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المحالات الأقل تكلفة بحيث يعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها.[1]

[1]- سامي خليل، **اقتصاديات النقود والبنوك**، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، 1982، ص 193.

المطلب الثاني: مجالات التوازن الاقتصادي العام

يمكن أن نستعرض جوانب التوازن الاقتصادي في مجالين رئيسين هما:

– التوازن الاقتصادي الداخلي:

يتمثل في التساوي بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات أي تحقيق التوازن في الأسواق الثلاثة وفي نفس الوقت (سوق السلع والخدمات، سوق النقود، سوق الأوراق المالية) أما الخطوة الناتجة عن عدم تحقيق التوازن تتمثل في الارتفاع المستمر للأسعار(التضخم)، ويرى معظم الاقتصاديين أن التوازن الداخلي متعلق بالاستخدام التام لعوامل الإنتاج مقارنة بالمستوى العام للأسعار فالاستغلال الناقص لهذه العوامل سيترجم حتما في شكل بطالة و معدل نمو اقتصادي منخفض، والاستغلال المفرط لها سيؤدي إلى تراجع الإنتاجية (إرهاق العامل، اهتلاك الآلات) يعتبر التشغيل الكامل محل جدل بين الكلاسيك والكينزيين، فالمدرسة الكلاسيكية تعتبر أن الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل، فالبطالة المتواجدة هي طبيعية (أي اختيارية لدى الأشخاص) ولا يوجد فائض في الإنتاج مدام كل عرض يخلق طلبا مساويا له، أما الكينزيين فقد اعتبروا أن التشغيل التام هي حالة خاصة من حالات التوازن يمكن أن نحدث في وجود بطالة واستغلال ناقص لعوامل الإنتاج.

إن اختلال التوازن الداخلي يعد من الجوانب العامة في التحليل وتشخيص الاختلالات الاقتصادية، ومن ثم توجيه السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) إلى ما يحقق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل، يتطلب ذلك تحديد مجموعة من العوامل التي تتفاعل معا في تشكيل وظهور حالة التوازن الاقتصادي الداخلي وهذه العوامل هي:

- فجوة الاستهلاك – الإنتاج–.
- فجوة الادخار – الاستثمار–.
- فجوة الموازنة العامة للدولة.
- التوازن النقدي.[1]

– التوازن الاقتصادي الخارجي:

في الحقيقة لا توجد نقاط مرجعية واضحة لتحديد التوازن الخارجي كما هو الحال الاستخدام التام للأسعار بالنسبة للتوازن الداخلي، غير أن أغلب المراجع والدراسات تعتبر التوازن الخارجي بأنه ذلك المستوى من توازن ميزان المدفوعات بحيث لا يكون في حالة عجز تصل إلى عدم قدرة الدولة في تسديد ديونها ولا في حالة فائض يضع بقية العالم في نفس

[1]- لعزازي حسيبة، **دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي**، رسالة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 59-60.

وضعية العجز عن السداد تجاهه، يكون ميزان المدفوعات متوازنا اقتصاديا عندما يساوي الطلب على الصرف الأجنبي مع العرض منه، أي يتحقق شرط التوازن السوقي لميزان المدفوعات، وهو التوازن بين الطلب والعرض في سوق النقد الأجنبي هذا ما يفسر أن ما يستهلكه المجتمع ويستثمر يساوي إنتاج وادخار وصادرات ذلك المجتمع، لأن اختلال هذه العلاقة تعني أن الطلب المحلي على منتجات العالم الخارجي أكبر من طلب الأجانب على الإنتاج المحلي.[1]

[1]- لعزازي حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

المطلب الثالث: التوازن الداخلي في المدارس الاقتصادية

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث ومن خلال مراحل التطور هذه كان يغير التوازن من طبيعته شيئا فشيئا وسنحاول إيضاح المعالم الأساسية لأهم المراحل على النحو التالي:

✓التوازن الداخلي في الفكر التقليدي:

ينطلق الموقف الكلاسيكي في تفسيره للتوازن الاقتصادي من طريق آلية العمل التي ترسمها النظرية الاقتصادية لاقتصاد السوق.[1]

لدى الفكر التقليدي سادت الحرية الاقتصادية التي هي حسب اعتقادهم الكفيل الوحيد لحل جل المشاكل الاقتصادية وإعادة التوازن في حالة اختلاله.

وقد افترض الكلاسيك جملة من الفروض والمتمثلة في توافر شروط المنافسة التامة في سوق السلع والخدمات واستبعاد الاكتناز، واستحالة حدوث فائض بسبب قانون ساي (العرض يخلق الطلب) مع حدوث بطالة.

إن المحافظة على التوازن لدى الكلاسيك (بين العرض والطلب) يتم بواسطة آلية السوق، لأن سعر السوق هو العامل الوحيد الذي يحقق التوازن في المدى القصير عندما ي تساوي العرض مع الطلب، وفي المدى الطويل عندما يكون سعر السوق مساويا لسعر التكلفة أين تكون القوى الاقتصادية في حالة سكون.

من هنا يتضح أن الفكر التقليدي وبصدد التوازن الاقتصادي ركز على التشغيل الكامل الذي يستند على داعمين أساسيين أولهما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به.

وأخيرا يبقى لنا أن نبحث على الكيفية التي تتحقق فيها التوازن الداخلي في ظل شروط الفكر التقليدي من حرية وتلقائية.

- ويقصد بالتوازن الداخلي هو ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنه البطالة والتضخم، إن المساواة بين الادخار والاستثمار عند الكلاسيك يشكل شرطا أساسيا لصحة قانون ساي ومنه شروط التوازن الكلي، فقد توصل ساي إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات وأن النقود وسيط المبادلة ولا يمكنها أن تكون مخزون للقيمة، بمعنى أنها ليست وسيلة لنقل القيم، وبذلك فإن عدم تصريف منتجات فرع معين لا يعني نقص النقود وإنما تعني نقص إنتاج فرع أخر.[2]

---

[1]- سلام عبد الكريم مهدي ال سيسم، **التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوطني والنظام الاقتصادي الإسلامي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة، ص 35.

[2]– رفعت المحجوب، **الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة بالنمو**، دار النهضة العربية، مصر، 1971، ص 10.

إن قانون ساي بمفهومه التقليدي يعبر عن التوازن الكلي الدائم وبالتالي يستبعد عدم تصور نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي ومنه يتضح لنا أنه لا يوجد تسرب من الداخل عن طريق الادخار ولان هذا الأخير يحول مباشرة للاستثمار، أي أن الطبقة المدخرة هي نفسها الطبقة المستثمرة، وهي الطبقة الرأسمالية في حين أن الطبقة العاملة تنفق كل دخلها على الاستهلاك الضروري نتيجة حصولها على أجور تكاد تكون قريبة من مستوى الكفاف وبهدف تحقيق فكرة التوازن افترض الكلاسيك مرونة كل من الأسعار والأجور، حركات أسعار الفائدة.

✓ التوازن الداخلي في الفكر الكينزي:

تهدف النظرية الكينزية إلى البحث عن العوامل الواقعة والتي تحدد حجم التوظيف الفعلي في المجتمعات ومن ثم كيفية التخلص من البطالة والوصول إلى أعلى درجة من التوظيف ولذلك بدأ كينز نظريته برفض الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه النظرية الكلاسيكية والذي يقول أن المجتمعات تسودها حالة من التوظيف الكامل.

إن منهج كينز على حد قوله كان محاولة للتخلص من القديم وأخطائه وخاصة بعد أن عجزت النظريات التقليدية أن توجد تفسير للكساد وبصفة خاصة الكساد العالمي الكبير، حيث كانت تجتاح العالم أزمة اقتصادية كبرى بدأت عام 1930 واستمرت طوال الثلاثينات من القرن الماضي.

لقد أوضح كينز أن انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعلي حيث أن هذه الأجور تمثل نسبة هامة من الدخل الوطني وفي حالة انخفاضها ينخفض معها الدخل، كما أن انخفاض دخل العمال يؤدي إلى انخفاض طلبهم على السلع والخدمات وعندها يخفض المنتجين من إنتاجهم فتزيد البطالة كما تؤجل المشاريع كل هذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة عكس ما كانت ترى المدرسة التقليدية من أن انخفاض الأجور يؤدي إلى ارتفاع الأرباح، ومن هنا خلص كينز إلى أن مستوى الأجور ليس هو المحدد لمستوى التشغيل وإنما يحدد الطلب الكلي.[1]

إن منهج التحليل الكينزي يتمثل في الطلب الفعلي أو الكلي لكونه يشكل أداة للتعريف على حقيقة الوضع التوازني للاقتصاد، والذي أثبتت نظريته في الاستخدام إمكانية حدوثه دون بلوغ مرحلة التشغيل الكامل وهو ما يعرف بتوازن ما دون التشغيل الكامل، الأمر الذي استخدمته النظرية التقليدية إمكان حدوثه على نطاق واسع.[2]

يتكون الطلب الفعلي عند كينز من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري – اقتصاد مغلق- وأوضح أن الطلب الاستهلاكي يتحدد بعوامل موضوعية وأخرى شخصية، ولذا اعتبره حالة في الدخل مهملا بقية العوامل على الأقل في المدى القصير وأن ميله الحدي يتناقص مع زيادة الدخل – قانون كينز السيكولوجي- في حين يتحدد الطلب

[1]- درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 108-109.

[2]- ضياء مجيد موسوي، مرجع سبق ذكره، ص223.

الاستثماري تبعا للعائد المتوقع من قبل المنتجين ومدى تغطيته لتكاليف الاستخدام، ولذا اعتبر أن قرار الاستثمار حالة في الكفاية الحديثة لرأس المال وسعر الفائدة السائد في السوق.[1]

- وتعتبر النظرية الكينزية أن المساواة بين الادخار والاستثمار (S=I) شرط ضروري عند كل مستوى من مستويات الدخل حيث ينظر للادخار على انه ذلك الجزء المتبقي من الدخل والذي لم ينفق على السلع الاستهلاكية، في حين يعتبر الاستثمار أنه ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$Y=E=C+I=C+S \Rightarrow S=I$$

Y= الدخل، S= الادخار، I= الاستثمار، C= الاستهلاك، E= الإنفاق.

إن جوهر المساواة بين الادخار والاستثمار عند كينز تنتقل من خلال تغيرات الدخل الوطني، حيث يتحقق مستوى الإنتاج الكلي الذي يعطي الحجم المماثل من الادخار، كما أنه انطلق من وضعية الاختلال منفيا بذلك الطبيعة الدائمة للمساواة بين الادخار والاستثمار، وهنا يجب أن نحدد بدقة الطلب على أموال الاستثمار اللازم لتنفيذ حجم الإنتاج الكلي الذي يعطي المستوى المرغوب من الادخار.[2]

مما سبق يتضح أن كينز رفض فكرة أن الادخار يتعادل مع الاستثمار تلقائيا على أساس التغير في سعر الفائدة عند التقليديين كما يعتبر أن سعر الفائدة مقابل عدم الاكتناز وليس جزء الادخار، ويرى كذلك أن العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار إنما تتجدد في ضوء العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، وأن سعر الفائدة يتحدد بدوره عند نقطة التعادل بين عرض النقود والطلب عليها.

ونلخص في الأخير من خلال دراسة التوازن الداخلي عند كينز أن هناك نوعين من المساواة المنتجة لادخار عنصر الزمن في التحليل، الأول يتحقق بتوازن الادخار مع الاستثمار وبالمعنى المقصود عند الكلاسيك أم الثاني يتحقق لما ي تساوي الادخار المحقق في الفترة الحالية بالاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة وهذا ما انشغلت به النظرية الكينزية.[3]

[1]- سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 193.

[2]- ضياء مجيد موسوي، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[3]- محمد زكي شافعي، مرجع سبق ذكره، ص 163.

المبحث الثاني: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي

يتحدد التوازن الكلي للاقتصاد القومي عندما تتلاقى رغبات وقدرات القطاعات الأربع لشراء كميات الإنتاج القومي مع رغبات المنشأة الإنتاجية في تقديم هذا القدر من الناتج.[1]

وعلى هذا سنتطرق في هذا المبحث إلى التوازن في سوق السلع والخدمات، التوازن في سوق النقد والتوازن الاقتصادي العام من خلال ثلاث مطالب كالتالي:

المطلب الأول: التوازن في سوق الإنتاج:

إن نموذج IS يعطي كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، أي تساوي الإنفاق مع الدخل، ونعبر عن هذا السوق بخمس معادلات، أربع منها معادلات سلوك واحدة معادلة توازن (متطابقة) وهي:

1- دالة الاستهلاك: تمثل دالة الاستهلاك الركيزة الأساسية لنظرية كينز في تحديد المستوى التوازني للدخل، ويرى كينز بأن هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في الاستهلاك الكلي للمجتمع، حيث أجملها في نوعين من العوامل، عوامل موضوعية وعوامل ذاتية، فلعوامل الموضوعية يمكن تلخيصها في العادات الاستهلاكية والدخل المتاح ومستوى الأسعار، وحجم الأصول والثروة التي يملكها افراد المجتمع أما العوامل الذاتية فتتمثل في الكرم والتبذير والحرص والبخل...الخ.

إلى أن كينز رأى بأن أهم محدد للاستهلاك هو الدخل المتاح، وبذلك ربط الاستهلاك الكلي بالدخل المتاح على شكل دالة تسمى بدالة الاستهلاك.[2]

– **الاستهلاك كدالة للدخل:** يرجع الفضل إلى كينز في ربط الاستهلاك الكلي بالدخل الكلي، حيث جعل الاستهلاك دالة للدخل فقد أظهر في كتابه النظرية الاقتصادية العامة بأن الاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي) يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل (الدخل المتاح)، كما أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه إلى الزيادة في مستوى الدخل، ولكن بدرجة أقل من هذه الزيادة في الدخل.[3]

إن القول بأن الاستهلاك الكلي يتحدد بالدخل لا يعني عدم تأثره بعوامل أخرى ولكن يعني بأن الدخل هو المحدد الرئيسي للاستهلاك وهذه العلاقة التي تربط الاستهلاك بالدخل تسمى بدالة الاستهلاك.

---

[1] حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، الأردن، 2005، ص 164.

[2] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)، أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 119.

[3] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر،2008، ص 76.

يمكن توضيح التحليل السابق من خلال الدالة التالية: $C=f(Y_d)$

ونفرض أن العلاقة خطية ومنه يمكن كتابتها من الشكل: $C=C_a+cy_d$ حيث:

C= مستوى الاستهلاك، Ca= الاستهلاك المستقل عن الدخل، c= الميل الحدي للاستهلاك،

Y_d= الدخل المتاح.

أما الدخل المتاح ما هو إلا الدخل الكلي مخصوما منه كل من الضرائب و مضافا إليه مختلف الإعانات والتحويلات أي: $Y_d= Y-TX+TR$.

حيث TX= مختلف الضرائب على الدخل، TR= المدفوعات التحويلية.[1]

يمكن تمثيل دالة الاستهلاك بدالة الدخل المتاح كما يلي:

الشكل رقم(03): دالة الاستهلاك بدلالة الدخل المتاح

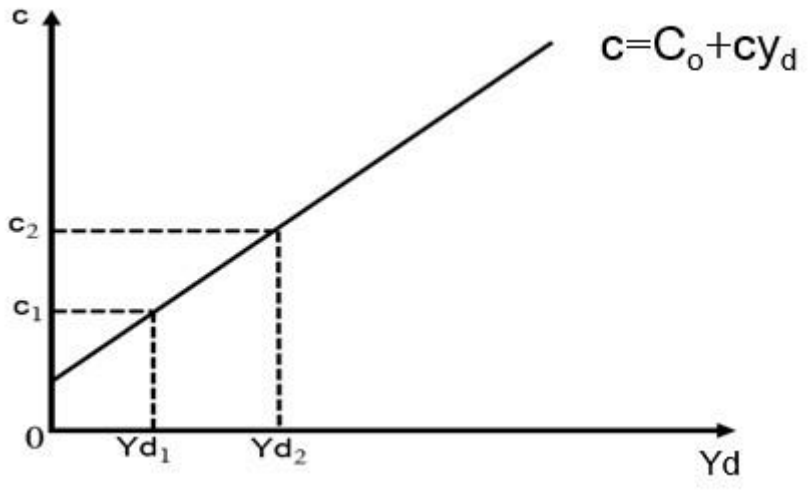

المصدر: ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014_2015، ص 120.

2-دالة الاستثمار: الإنفاق الاستثماري هو مجموع القيم النظرية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية)، التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية.

هناك عدة عوامل تؤثر في الاستثمار كالدخل، الاستهلاك، معدل الفائدة، الكفاية الحدية لرأس المال، التقدم التكنولوجي، توقعات المستثمرين، الأرباح...الخ.

[1]- عبد الوهاب الأمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار حافظ للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 97.

ركز كينز على عامل الفائدة واعتبره عامل مهم جدا في تحديد قيمة الاستثمارات وعليه يمكن كتابة دالة الاستثمار كما يلي: $I=I_a-g_i$

حيث: I= الاستثمار، I_a= الاستثمار المستقل.

g= حساسة الاستثمار لتغير سعر الفائدة (الميل الحدي للاستثمار) و i= معدل الفائدة.[1]

الشكل رقم (04): حجم الاستثمار بدلالة سعر الفائدة

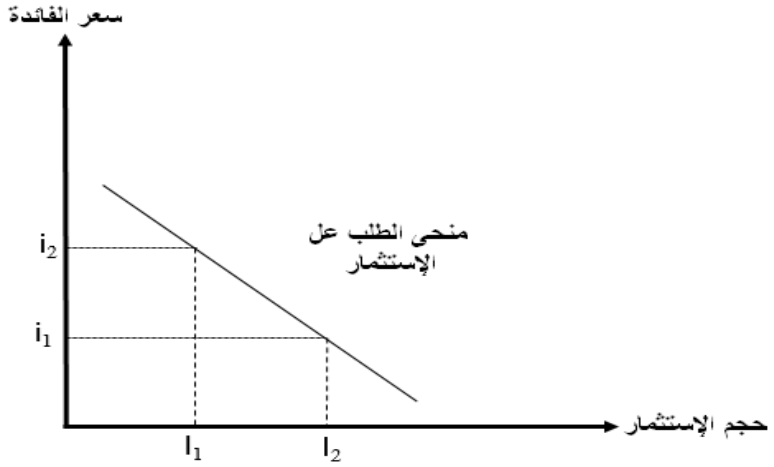

المصدر: محمد فوزي، أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مرجع سبق ذكره، مصر، 2014، ص 232.

3- دول القطاع الحكومي:

3-1 الضرائب: بما أن الضريبة اقتطاع من الدخل فيمكن أن تكون الضرائب دالة في الدخل كما يلي: $T=Ta+tY$

بحيث T = قيمة الضرائب الكلية، Ta : الضريبة المستقلة عن الدخل

t=معدل الضريبة. Y:الدخل.

[1]- حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد -التحليل الكلي-**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص ص 109-110.

3-1دالة الإنفاق الحكومي: $\overline{G} = G$ حيث اعتبرنا الإنفاق الحكومي عامل خارجي، أي يتحدد بعوامل خارج النموذج كالسياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة.

3-2 دالة الإعانات: "المدفوعات التحويلية" إن هذه الإعانات تقدم العلامات ذات الدخل الضعيف وبالتالي يمكن اعتبار وجود علاقة عكسية بين الدخل والإعانات المتقدمة لتصبح الإعلانات كما يلي: $TR=TR_0-bY$ ولتبسيط الدراسة يمكن اعتبار الإعلانات كذلك ثابتة مثل الإنفاق الحكومي

$\overline{TR} = TR$.[1]

4- دوال قطاع العالم الخارجي: يدخل العالم الخارجي في النموذج من خلال قيمة الصادرات X والواردات M، حيث اعتبر كينز الصادرات ثابتة ومنه يمكن كتابة $\overline{X} = X$.

أما الواردات فتتأثر بقيمة الدخل بعلاقة طردية أي كلما زاد دخل البلد زادت قدرته على الاستيراد ومنه تكون دالة الواردات كما يلي: $M=M_0+mY$

حيث: M= قيمة الواردات.

M_0= قيمة الواردات المستقلة عن الدخل.

M= الميل الحدي للواردات.

Y= الدخل.

5-معادلة التوازن: يحدث التوازن عند تساوي العرض مع الطلب في سوق السلع والخدمات حيث يتمثل العرض الكلي في الإنتاج المحلي والواردات $(Y+M)$ أما الطلب الكلي فيتمثل الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري والطلب الحكومي وطلب العالم الخارجي $(C+I+G+X)$ ويمكن كتابة معادلة التوازن بطريقتين كما يلي:

$Y+M=C+I+G+X$ أو $S+T+M=I+G+X$

حيث معادلة التوازن الأولى عبارة عن الإنفاق يساوي الدخل، أما الثانية عبارة عن التسرب يساوي الحقن.

يمكن استنتاج معادلة IS عن طريق معادلة التوازن الأولى أو الثانية:[2]

[1]- سامي خليل، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**، الكويت، 1994، ص 1479.

[2]- ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 122.

$Y+M=C+I+G+X \rightarrow Y=C_0+cY_d+I_0+g_i+\overline{G}+\overline{X}-(M_0+mY)$

$\rightarrow Y=C_0+c\,(Y+T_0-tY+\overline{TR})+I_0+gi+\overline{G}+\overline{X}-M_0-mY$

$\rightarrow Y\,(1-c+ct+m)=(c_0-cT_0+c\overline{T}R+I_0+\overline{G}+\overline{X}-M_0)+gi$

$$\rightarrow Y=\frac{(Co-cTo+c\overline{T}R+Io+\overline{G}+\overline{X}-M_0)}{1-c+ct+m}-\frac{g}{1-c+ct+m}i$$

$$\boxed{\rightarrow Y=\frac{(Co-cTo+c\overline{T}R+Io+\overline{G}+\overline{X}-M_0)}{1-c+ct+m}-\frac{g}{1-c+ct+m}i}$$

إن المعادلة السابقة هي معادلة (IS) وهي معادلة خط مستقيم والذي يعكس الأزواج (i.Y) من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات إن ميل هذا المنحى هو $\left(\frac{dY}{di}=-\frac{g}{1-c+ct+m}\right)$وإشارته سالبة دلالة على أن هذا المنحى متناقص وبالتالي فإن العلاقة عكسية بين الدخل وسعر الفائدة.

يمكن توضيح إسقاط منحى IS بيانيا بالأربع علاقات التالية:

أ: علاقة سعر الفائدة بالاستثمار. ب: علاقة الاستثمار بالادخار.

ج: علاقة الادخار بالدخل. د: علاقة الدخل بسعر الفائدة.

وهنا نوضح كيفية استحقاق منحى IS من خلال تغير سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى ارتفاع الطلب الاستثماري ومن ثم ارتفاع وزيادة الطلب الكلي ليتحدد مستوى جديد للدخل أعلى من المستوى السابق وسيوصل نقطتي التوازن في الرسم أسفل نحصل على منحى IS السالب دلالة على العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل هذا ويعتمد ميل المنحى IS على مرونة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة والشكل التالي يوضح لنا كيفية اشتقاق منحى IS بيانيا.[1]

[1]- ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 123.

الشكل رقم (05): اشتقاق منحى IS من خلال منحى الاستثمار والادخار

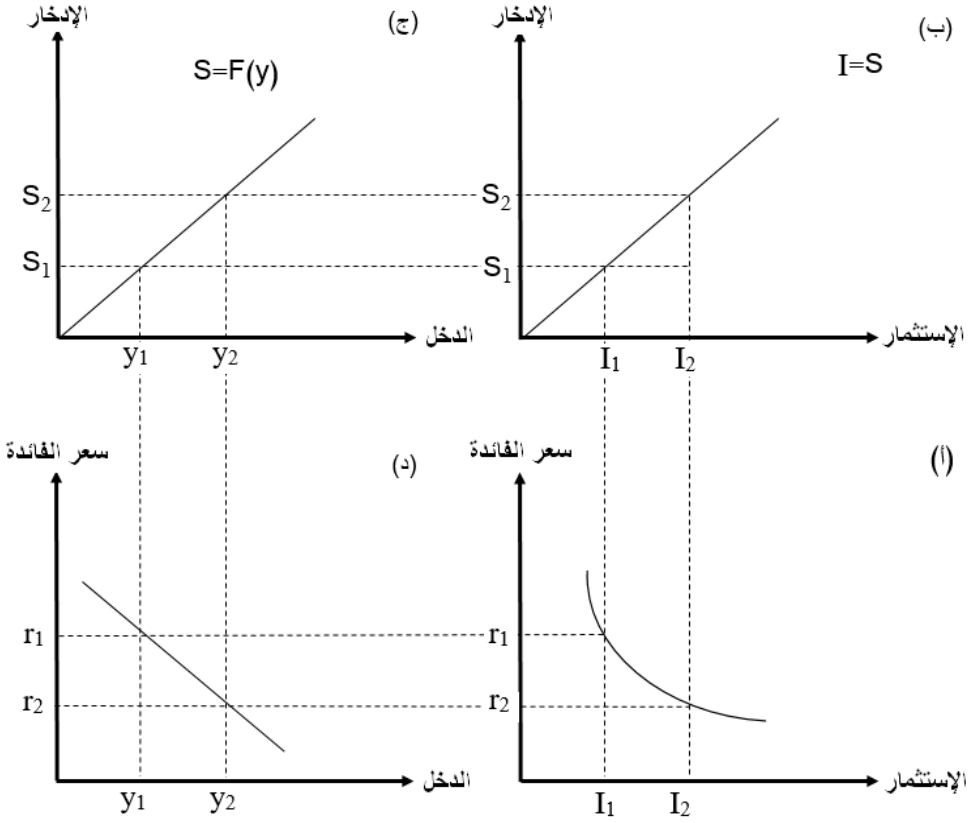

المصدر: ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم حالة الجزائر، ص128.

إن العوامل المؤثرة في منحى ISهي: حساسية الاستثمار لسعر الفائدة(g)، المعدل الحدي للاستهلاك (c) ومعدل الضريبة t، الميل الحدي الاستيراد m، فإن كانت (g)كبيرة، أي أن الاستثمار حساس جدا لسعر الفائدة فإن المنحى يكون أكثر انحدارا، أما إذا كانت قيمة المعدل الحدي للاستهلاك كبيرة يكون منحى IS أكثر انحدارا، أما إذا كان معدل الضريبة أو الميل الحدي للاستيراد مرتفعا فإن المنحى يكون أكثر سواء.

المطلب الثاني: التوازن في السوق النقدي

إن منحى LM يعطي كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود، أي تساوي عرض النقود مع الطلب عليها، ونعبر عن هذه السوق بثلاث معادلات، معادلة سلوك ومعادلة توازن (متطابقة) وهي:

1- عرض النقود: إن مستوى المعروض النقدي يتحدد من طرف البنك المركزي ولا يجوز لأي جهة إصدار النقود حيث أنه يحتكر هذه المصلحة إن المكونات الرئيسية للنقود هي العملة الورقية والمعدنية، والودائع تحت الطلب كما يمكن للبنوك أن تخلق النقود عن طريق منح القروض وعليه فإن عرض النقود هو متغير خارجي (معطى) ومنه

$$\overline{\mathrm{MO}} = MO.$$

تعني المعادلة أعلاه أن مقدار المعروض النقدي ثابت ولا يتأثر بسعر الفائدة ولابد أن نفرق بين عرض النقود الحقيقي وعرض النقود الاسمي حيث أن الأول يعكس القدرة الشرائية الحقيقية للأرصدة النقدية المعروضة ونحصل عليه بقسمة عرض النقود الاسمي على المستوى العام للأسعار $\frac{MO}{\mathrm{F}}$، أما الاسمي فهو مقدار النقود المعروضة بغض النظر عن تغير المستوى العام للأسعار.[1]

2- الطلب على النقود: يعمل كينز إلى التميز بين الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط والطلب على النقود من أجل المضاربة ويعتبر الأول دالة في مدى الدخل الاسمي والثاني دالة في معدل الفائدة.[2]

2-1 طلب النقود من أجل المعاملات والاحتياط: لكل فرد احتياجات يومية والتزامات يقوم بها، كالأكل، النوم، الذهاب إلى العمل وما إلى ذلك وكلها تتطلب نقودا إذن فهو يحتفظ بالنقود حتى لا يتخلى على هذه المعاملات الضرورية، إذن مقدار النقود المحتفظة من أجل المعاملات على المستوى الكلي تتوقف على الدخل الكلي، كما يحتفظ الأفراد بالنقود من أجل الاحتياط أي مواجهة الطوارئ المالية المؤقتة وهو كذلك يتوقف بدوره على الدخل، لكن هذا المقدار ضئيل إذا قرناه بمقدار الاحتفاظ بالنقود من أجل المعاملات وبالتالي يعامل كمعاملة طلب النقود بغرض المعاملات تصبح العلاقة كتالي.

$$M_1 = f_1(y) / \frac{df_1}{dy} > 0$$

[1] - محمد الشريف المان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية "نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن" الجزء الأول**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 234.

[2] - أحمد فريد مصطفى، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص 178.

إن العلاقة أعلاه تعني أن مقدار الطلب الحقيقي على النقود من أجل المعاملات والاحتياط هو دالة في الدخل وأن هذه العلاقة طردية، فإذا كان هذا الطلب متناسب مع الدخل فإن العلاقة أعلاه تصبح كالتالي: $M_T=kY$ حيث k عدد ثابت يدل على حساسة طلب النقود للتغير في الدخل ويطلق عليه الميل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط، ومن الناحية الاقتصادية فهو حصة الثروة أو الدخل يفضل الأعوان الاقتصاديون الاحتفاظ به في شكل نقود بدافع المعاملات والاحتياط أما إذا قارناه بمعادلة فيشر فهي تعني سرعة تحويل الدخل إلى تفرد ومعكوسة $\left(\frac{1}{k}\right)$ عبارة عن سرعة تداول النقود.

2-2 طلب النقود من أجل المضاربة: يتمثل في طلب الأفراد على النقود بغرض تحقيق مكاسب من وراء الاحتفاظ بالنقود وذلك نتيجة تطور سوق الأوراق المالية.[1]

عندما يكون هناك فيض في الطلب على النقود يرتفع معدل الفائدة والسبب في هذا أن الفيض في الطلب على النقود يتضمن فيضا في العرض من موجودات أخرى ولاسيما السندات والأسهم فعندما يحاول الأفراد الحصول على نقود إضافية يلجؤون إلى بيع الأوراق المالية التي يمتلكونها، ويؤدي ازدياد العرض من الأوراق المالية إلى انخفاض أسعارها، وبالتالي يرتفع عائدها لمن يشتريها ومنه ارتفاع معدل الفائدة.[2]

نستنتج أن الطلب على النقود من أجل المضاربة يتوقف على سعر الفائدة وتكون هذه العلاقة عكسية

$$Msp = f_2(i) / \frac{df_2}{di} < 0$$

إن العلاقة أعلاه تعني ان مقدار الطلب الحقيقي على النقود من أجل الضاربة هو دالة في سعر الفائدة وان هذه العلاقة عكسية، فإذا كانت هذه الدالة خطية فإنها تأخذ الصيغة التالية:

$$Msp=L_0-Si$$

إن المعامل S ثابت ويعبر عن شدة تفضيل السيولة ويطلق عليه حساسية الطلب على النقود من اجل المضاربة لسعر الفائدة، أما L_0 ($L_0 < M_o$) فيعبر عن الطلب على النقود من أجل المضاربة الذي يتأثر بالدخل ويطلق عليه مستوى تفضيل السيولة S ، أما المقدار Si هو عبارة مقدار النقود المطلوب والمخصص فقط للمضاربة.

[1]- السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 157.

[2]- أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 258.

2-3 الدالة الكلية للطلب على النقود:

يشمل الطلب على النقود بغرض المعاملات والاحتياط والطلب بغرض المضاربة وبالتالي تصبح دالة الطلب الكلي على النقود كما يلي:

$$Mp=M_t+Msp = kY+(l_0-si)$$

حيث: Mp = الطلب الكلي على النقود.

K= المعدل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات.

S= حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة.

l_0= الطلب على النقود من أجل المضاربة المستقل عن الدخل.

Y= الدخل الكلي أو الناتج الكلي.

I= سعر الفائدة.

3- معادلة التوازن واستنتاج منحى LM :يتحقق التوازن في السوق النقدي عندما تتساوي عرض النقود مع الطلب على النقود وذلك كما يلي:[1]

$$Mo=MD$$

$$\overline{Mo} = Ky + (L_0 - Si) \rightarrow y = \frac{\overline{Mo} - L_0}{K} + \frac{S}{K} i$$

$$Y = \frac{\overline{Mo} - L_0}{K} + \frac{S}{K} i$$

إن المعادلة هي معادلة (LM) وهي معادلة خط مستقيم والذي يعكس الأزواج (i.Y) من الدخل وسعر الفائدة في السوق التي تحقق التوازن في سوق النقود، إن ميل هذا المنحى هو $\left(\frac{dY}{di} = \frac{s}{k}\right)$ وإشارته موجبة دلالة على ان هذا المنحى متزايد و بالتالي العلاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة في السوق النقدي، إن هذا المنحى ينتقل جهة اليمين أو جهة الشمال إذا تغير ثابت المعادلة.[2]

في حين أن العوامل المحددة لانتقال منحى LM من وضعية لأخرى تعتمد على عرض النقود الحقيقي الذي يبين أثر $\overline{M}/P$.[3]

---

[1]- السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[2]- ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[3]- تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 274.

كما يمكن اشتقاق منحى LM بيانيا من خلال الأربع علاقات التالية:

أ: علاقة سعر الفائدة بالطلب على النقود بدافع المضاربة.

ب: علاقة الطلب على النقود بدافع المضاربة بالطلب على النقود بدافع الاحتياط والمعاملات.

ج: علاقة الطلب على النقود بدافع الاحتياط والمعاملات بالدخل.

د: علاقة الدخل بسعر الفائدة.

يمكن اشتقاق منحى LM بافتراض تغير مستوى الدخل، وبالتالي تغيير الطلب على النقود، فإذا زاد الدخل يزحف منحى الطلب على النقود إلى أعلى محددا توازن جديد للسوق النقدي عن طريق تحديد مستوى جديد لسعر الفائدة أعلى من سابقه، وبتوصيل النقطتين التوازنيين نحصل على المنحى والمبين للعلاقة الطردية الموجبة بين سعر الفائدة والدخل والشكل التالي يوضح لنا كيفية اشتقاق منحى بيانيا:[1]

الشكل رقم(06): اشتقاق منحنى LM من خلال العرض والطلب على النقود

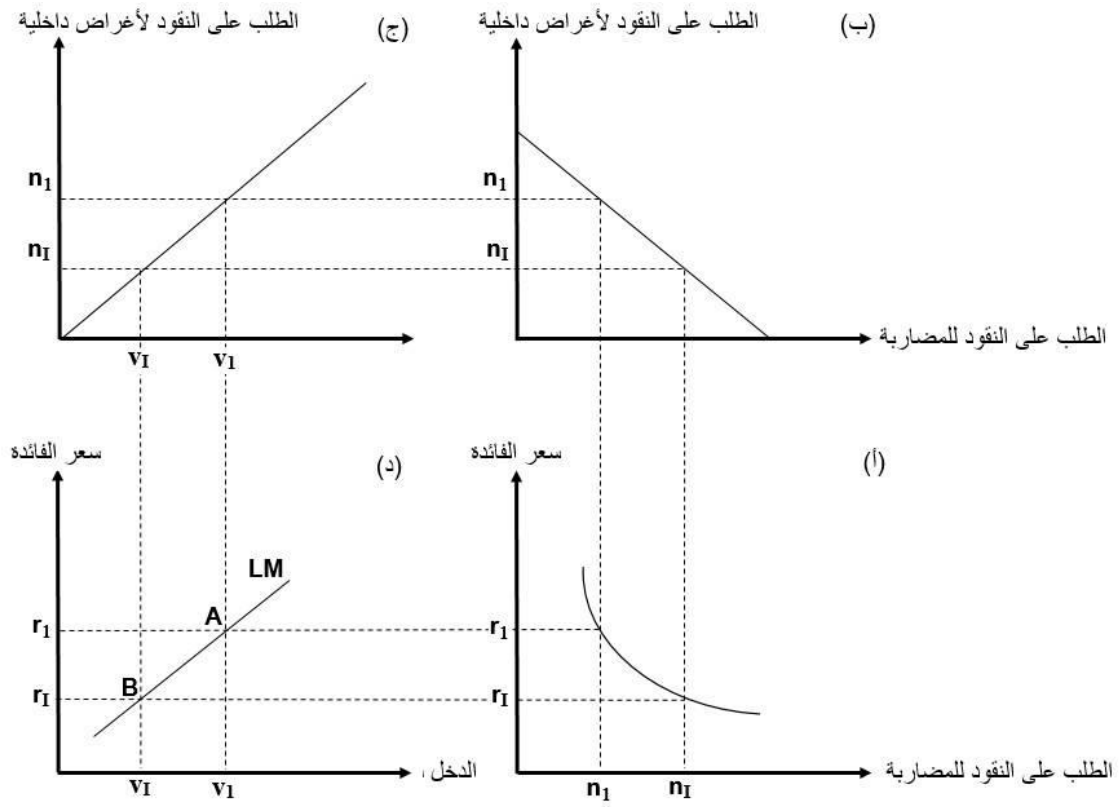

المصدر: ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[1]- ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 128

المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي العام

1- التوازن الاقتصادي العام بيانيا: يمكن التوصل إلى الحل الأدنى لتحديد كل من مستوى الدخل ومعدل الفائدة اللذان يتوازن عندهما السوق الحقيقي والنقدي بواسطة ما يعرف بنموذج "هيكس – هانس" أو ما يعرف كذلك بنموذج IS-LMويعتمد هذا النموذج على كل من النموذج الكلاسيكي –سوق السلع- والنموذج الكينزي –سوق النقود- للتوصل إلى التوازن العام، التوازن الاقتصادي الكلي طويل المدى يتحقق عندما ي تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي.[1]

المقصود بالتوازن العام هو تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات والتوازن في سوق النقود في نفس الوقت، ولما كانت كل النقاط على المنحى ISهي نقاط تعبر عن أوضاع توازن في سوق السلع والخدمات ولما كانت كذلك كل النقاط على المنحى LMهي نقاط تعبر عن أوضاع توازنيه في سوق النقود فهنا يتعين علينا اختيار النقطة التي تحقق التوازن في السوقين معا.[2]

– **تحديد نقطة التوازن:** إن الطلب يمثل رغبة المستهلكين والعرض يمثل رغبة البائعين وتفاعل هاتين الرغبتين معا ينتج عنهما تحديد الثمن الذي يتم تبادل به السلعة فعلا وكذلك الكمية التي يتم تبادلها فعلا.[3]

ويلاحظ أنه إذا كان سوق النقود في حالة توازن فإن سوق السندات لابد وأن يكون هو في حالة توازن لأنه إذا كان الطلب على الأرصدة الحقيقية فإن الطلب مساوي لعرض النقود الحقيقي على السندات الحقيقية يجب أن يساوي عرض السندات الحقيقية.[4]

وعليه فإن سعر الفائدة ومستوى الدخل عند نقاط تقاطع كل من منحى ISومنحى LM في الشكل والمشار إليهما ب i_0 وY_0هما قيمتان تتحققان في نفس الوقت" أي أن هذا الزوج يحقق التوازن في الأسواق الثلاثة، سوق النقود وسوق السلع وسوق السندات".

---

[1]- أوجست سوانينبيرج، الترجمة باعتماد خالد العامري، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، 2001، ص 108.

[2]- عبد الوهاب الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[3]- وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2010، ص 92.

[4]- تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 270.

الشكل رقم (07): التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود في ان واحد

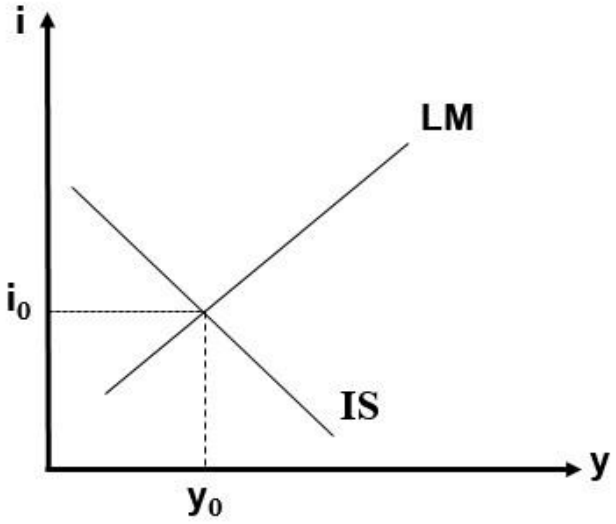

المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 276.

2- التوازن الاقتصادي العام جبريا: يحدث التوازن جبريا بحل جملة معادلتين (IS) و(LM) كما يلي:

$$\begin{cases} \boldsymbol{Y = \frac{(Co - cTo + c\overline{T}R + Io + \overline{G} + \overline{X} - M_0)}{1 - c + ct + m} - \frac{g}{1 - c + ct + m} i} \dots\dots\dots (\mathbf{IS}) \\ \boldsymbol{y = \frac{\overline{Mo} - L_0}{K} + \frac{S}{K} i} \dots\dots\dots (\mathbf{LM}) \end{cases}$$

وبذلك نحصل على:

$$\frac{(Co - cTo + c\overline{T}R + Io + \overline{G} + \overline{X} - M_0)}{1 - c + ct + m} - \frac{g}{1 - c + ct + m} i = \frac{\overline{Mo} - L_0}{K} + \frac{S}{K} i$$

إذن الحل الجبري للمعادلتين السابقتين يعطينا قيمة الدخل وسعر الفائدة اللذان يحققان التوازن الأني للسوقين:

سوق السلع والخدمات وسوق النقود يقوم بالتعبير عن i بدلالة Y في معادلة LM ثم نقوم بتعويضها في معادلة IS.

$$(LM) \rightarrow i = \frac{K}{S} y + \frac{L_0 - \overline{Mo}}{s} \rightarrow \frac{(Co - cTo + c\overline{T}R + Io + \overline{G} + \overline{X} - M_0)}{1 - c + ct + m} - \frac{g}{1 - c + ct + m}\left(\frac{k}{s} y + \frac{\overline{Mo} - L_0}{s}\right)$$

بعد النشر والاختصار نحصل على ما يلي:

$$Y = \frac{\mathrm{s}}{(1-\mathrm{c}+\mathrm{ct}+\mathrm{m})\mathrm{s}+\mathrm{gK}}\left(\mathrm{Co}-\mathrm{cTo}+\mathrm{c}\overline{\mathrm{T}}\mathrm{R}+\mathrm{Io}+\overline{\mathrm{G}}+\overline{\mathrm{X}}-M_0\right) + \frac{\mathrm{g}}{1-\mathrm{c}(1-\mathrm{c}+\mathrm{ct}+\mathrm{m})\mathrm{s}+\mathrm{gk}}(\overline{\mathrm{Mo}}-\mathrm{L}_0)$$

إن العلاقة أعلاه تبين أن هناك عاملان يؤديان إلى توسع الدخل:

أ- مضاعف الاستثمار (مضاعف الإنفاق المستقل: الذي يدفع الدخل للتوسع عند زيادة احد مكونات الإنفاق المستقل كالاستثمار المستقل أو النفقات العامة، إن قيمة هذا المضاعف تساوي:

$$K_G = \frac{\mathrm{s}}{(1-\mathrm{c}+\mathrm{ct}+\mathrm{m})\mathrm{s}+\mathrm{gK}} = \frac{1}{(1-\mathrm{c}+\mathrm{ct}+\mathrm{m})+\mathrm{g}\frac{k}{s}}$$

لو قارنا هذا المضاعف مع المضاعف الكينزي البسيط $\left(\frac{1}{1-\mathrm{c}+\mathrm{ct}+\mathrm{m}}\right)$

نجد إن تراجع المضاعف طرديا مع g و k و عكسيا مع s، إن مفعول الكابح النقدي يكون معدوما أو حساسة للطلب على النقود من أجل المضاربة s كبيرة جدا ويصل إلى نهايته العظمى إذا كان g كبيرا جدا أو s معدومة.

ب- المضاعف النقدي أو القوة الدافعة النقدية تدعم مضاعف الإنفاق والذي يساوي:

$$K_M = \frac{g}{(1-c+ct+m)s+gk} = \frac{1}{k+(1+c+ct+m)\frac{s}{g}}$$

إن هذا المضاعف يتناسب طرديا مع g و c وعكسيا مع k و s.

إن نموذج IS-LM يوضح من خلال المضاعفين السابقين ان السياسة النقدية يمكن أن تكون بديلة للسياسة المالية في دعم الإنعاش الاقتصادي كما يمكن مدعمة ومقومة.[1]

[1]- ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 130-131.

المبحث الثالث: مؤشرات التوازن الداخلي

لقياس التوازن الداخلي هناك ثلاث مؤشرات رئيسية وهي:

-البطالة -التضخم -النمو.

المطلب الأول: البطالة

1. مفهوم البطالة وفقا لأهم الأفكار الاقتصادية:

1-1 تفسير البطالة عند المدرسة الكينزية: يتحقق التوازن وفقا لهذه النظرية نتيجة التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في أن واحد، إذ أن الطلب على العمالة دالة متناقصة بدلالة الدخل، إن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي ولرفع مستوى الاستثمارات يرى كينز ضرورة تدخل الدولة من خلال سياسة استثمارية عامة لتعويض نقص الاستثمارات في القطاع الخاص.

1-2 النظريات النقدية في تفسير البطالة: يفسر هذا التيار البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية البحتة، وأن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية، إضافة إلى ذلك فإنهم يرون زيادة إعلانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل، وبالتالي فالبطالة عندهم اختيارية ولا مكانة للبطالة الإجبارية في تحليلهم ويرون أن مواجهة البطالة تكمن في عدم تدخل الدولة وتركها تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق،[1] واعتبروا أن كل بطالة بين العمال لا يمكن أن تكون إلا ظاهرة عابرة.[2]

1-3 التفسير التكنولوجي للبطالة: يشتمل هذا التفسير ان العامل التكنولوجي أصبح يلغي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف، وترفع من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة في الإنتاج.

2. مفهوم البطالة:

- تعرف حسب منظمة العمل الدولية كما يلي: العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده.[3]

---

[1]- درحمون هلال، تزير علي، **استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة**، الملتقى العلمي الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16، جامعة محمد بوضياف المسيلة، نوفمبر 2011.

[2]- مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، 2008، ص 126.

[3]- رحيم حسين، حاجي فطيمة، **إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر وإطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية بجامعة المسيلة، 2011، ص 4.

- **البطالة:** هي جميع الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين (18-60) عاما لديهم القدرة على العمل والرغبة في العمل، لكنهم لم يجدوا فرصة عمل حيث يمثل سن 18 سنة الحد الأدنى لدخول سوق العمل أي سن التقاعد للشخص العامل.[1]
- وتعرف الشخص العاطل عن العمل بأنه ذلك الفرد الذي يقدر من الناحية الجسمانية على العمل في نفس الوقت يبحث عنه إلا انه لا يجده.[2]
- كما تعرف البطالة: هي نسبة عدد العمال العاطلين عن العمل إلى قوة العمل المدنية الكلية والتي تتضمن كلا من العاملين والعاطلين.[3]
- تعرف البطالة بأنها عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملا ذهنيا أو عقليا أو غير ذلك من الأعمال وسواء كانت عدم ممارسة العمل ناتجة عن أسباب شخصية أو إدارية.[4]

3. أنواع البطالة.

3-1 البطالة الاحتكاكية: هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني، يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة، وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصعب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل.[5]

3-2 البطالة الهيكلية: تحدث عندما يجد العاطل ان مهاراته لم تعد تتناسب مع فرص العمل المتاحة فحتى الظروف الاقتصادية الجيدة قد لا يجد بعض الأشخاص عملا، هذا النوع من البطالة قد يطول أمده أكثر من عشرة أسابيع فهو يحتاج إلى اكتساب مهارات جديدة وإعادة تدريب تتناسب مع متطلبات السوق، ومن أسباب هذه البطالة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد كتطور التكنولوجيا.[6]

---

[1]- جلال شيخ العيد، عيسى بهدي، **قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأرض الفلسطينية للفترة 1996-2011**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد11، سنة2012، ص 24.

[2]- محمد بن عبد الله البكر، **البطالة والأثر النفسية**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 26، العدد 51، معهد الإدارة العامة الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 153.

[3]- ملاح محمد عبد الحميد، **أزمة البطالة**، دراسة مقارنة مصر-السعودية-الكويت، دار النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 7.

[4]- أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 255.

[5]- الأخضر عزي، **فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 26، جانفي 2006.

[6]- يوسفات علي، **البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر**، ملتقي حول مدى تبني عناصر المسؤولية الاجتماعية في شركة سونلغاز (ولاية أدرار) من وجهة نظر المستخدمين، محور البحث: الآثار الاقتصادية لظاهرة البطالة، جامعة أدرار، يومي 15-19 ماي، 2005، ص 13.

3-3 البطالة الدورية: إن كانت الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد القومي سواء كانت بشكل أزمة ركود أو تضخم اقتصادي لابد أن تقود إلى هذا النوع من البطالة، وهذا يعني ان هذا النوع يتأثر بحركة الاقتصاد القومي والتغيرات التي تحدث فيه، ففي حالة الرواج والازدهار قد يختفي هذا النوع من البطالة، بينما في ظل حالة الركود والتدهور الاقتصادي قد يعاني الاقتصاد من ظهور هذا النوع من البطالة.[1]

3-4 البطالة الموسمية: هي زيادة عرض العمل خلال مواسم معينة من السنة كفترات تخرج الطلبة من الجامعات وغيرها من مراكز التعليم والتدريب أو فترات إنتاج العمل في جني المحاصيل الزراعية.[2]

3-5 البطالة الجامدة: وهي تمثل العاطلين الدائمين الذين لا يسعون وراء العمل حتى لو كان موجودا رغم أنهم قادرون عن العمل.[3]

3-6 البطالة المقنعة: تحدث البطالة المقنعة عندما يكون هناك عدد كبير من العاملين في مرفق لا يتحمل العدد، وتعرف النظرية النيوكلاسيكية هذا النوع من البطالة بأنه الوضع الذي تنخفض فيه الإنتاجية الحدية إلى الصفر أو أقل (تصبح سالبة).[4]

4- قياس البطالة:

يقاس معدل البطالة باستخدام المعادلات التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد المتعطلين عن العمل}}{\text{القوى العاملة إجمالي}} \times 100$$

حيث أن إجمالي القوى العاملة عبارة عن مجموع عدد المشتغلين وعدد المتعطلين عن العمل.[5]

الشخص الذي لا يبحث عن العمل نظرا ليأسه أو مله فهو ليس بطالا حسب المفهوم السائد للبطالة.[6]

---

[1]- محمود حسن الوادي، أحمد عارف العساف، وليد احمد صافي، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، الأردن، 2004، ص 192.

[2]- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 331

[3]- حسام داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 259.

[4]- سميرة العابد، زهية عباز، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**، جامعة باتنة، مجلة الباحث، العدد11، 2012، ص 75

[5]- جهاد أحمد أبو سندس، عبد الناصر طلب نزال الزيود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار تنسيم للنشر والتوزيع، الأردن،2008، ص 202.

[6]- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، **أزمات الشباب والبطالة**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص 22.

5- أثار البطالة:

يترتب على ارتفاع معدلات البطالة ظهور مجموعة من الآثار تؤدي إلى تحمل المجتمع لتكاليف اقتصادية وأخرى اجتماعية.

5-1 الآثار الاقتصادية: يمكن حصر الآثار الاقتصادية للبطالة فيما يلي:

- تؤدي البطالة إلى خسارة البلد الناتج المحلي الإجمالي.
- تعطيل جزء من قوة العمل يكلف الدولة نفقات إضافية ففي الكثير من الدول تمنح إعانات للعاطلين.
- تثير البطالة العديد من المشكلات ومنها التأثير على الأجور بالشكل الذي يؤدي لانخفاضها.
- مقدرة العاطل عن العمل تكون ضئيلة أو معدومة وبالتالي ينخفض حجم الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي وما يصاحبه من آثار انكماشية في الاقتصاد.

5-2 الآثار الاجتماعية والسياسية:

لا شك أن التكلفة الاقتصادية للبطالة كبيرة لكن التكلفة الاجتماعية والسياسية أكبر بكثير نذكر منها:

- ارتفاع الجريمة بين العاطلين.
- البطالة التي تستغرق وقتا طويلا لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين وتكون عبئا على الموارد الاقتصادية وسببا في ارتكاب الجرائم.
- ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العاطلين عن العمل التي تؤدي إلى تفشي العنف.[1]
- تؤدي البطالة إلى اختلالات في فهم المواطنة والارتباط بالوطن، كما تؤثر في مدى إيمان الفرد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع.
- تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسن قدرتهم المعيشية.
- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها.[2]

[1]-سمية بلقاسمي، **إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باتنة1، غير منشورة، 2016-2017، ص ص 11-12.

[2]- نفس المرجع، ص 13.

– هناك أثر للبطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى أسرة الفرد العاطل عن العمل.[1]

6– أسباب البطالة في الجزائر:

6–1 العوامل الاقتصادية: هناك أسباب ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تفاقم مشكلة البطالة:

أ: سياسات التصحيح والتعديل الهيكلي والتي باشرتها الجزائر بداية التسعينيات تحت إشراف صندوق النقد الدولي وتنفيذا لوصاياه القاضية بفتح الباب أمام القطاع الخاص.

ب: تقاعس الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات حيث تسجل ضمن مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض في جذب الاستثمار المباشر.

6–2 نمط التعليم وعدم ربطه بسوق العمل:

أ: القصور في تخطيط القوى العاملة: يعتبر القصور في تخطيط القوى العاملة سبب جوهريا في زيادة معدلات البطالة

ب: القصور في سياسة التعليم: يعد نظام التعليم من الأسباب الرئيسية في الاختلال بين العرض والطلب على القوى العاملة في سوق العمل.

6–3 انعدام سياسة حقيقية للتشغيل.

6–4 نمط التفكير الجزائري المفضل للمواطنة الحكومية.[2]

[1]- فاتن علي منصور، **البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية**، رسالة أعدت لنيل شهادة الماجيستير في السكان والتنمية، كلية الاقتصاد جامعة تشرين، سوريا، 2014، ص 03.

[2]– زكرياء مسعودي، **واقع سياسة التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (1990–2010)**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، 2011–2012، ص ص 114–117.

المطلب الثاني: التضخم

1. مفهوم التضخم: هناك عدة تعاريف لظاهرة التضخم أهمها ما يلي:

- التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار.[1]
- التضخم هو التصاعد المستمر للأسعار نتيجة الطلب المتزايد على السلع والخدمات وقصور الإنتاج عن مقابل هذا الطلب.[2]
- التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار مصحوبا بالانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية.[3]
- التضخم هو ارتفاع عام في مستوى الأسعار ومن ثم ترتفع تكاليف شراء نفس مجموعة السلع والخدمات التي يختارها المستهلك.[4]

لكي يكون هناك تضخم في المجتمع لابد من توافر شرطين أساسين هما:

- ضرورة ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في المجتمع مما يعني ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- أن يتسم الارتفاع في المستوى العام للأسعار بصفة الاستمرارية أي يكون على المدى الزمني الطويل.[5]

2. أنواع التضخم:

- **التضخم الزاحف**: ويمكن تسميته بالتضخم المعتدل وذلك لأن تزايد الأسعار مستمر ولكن معدل الزيادة لا يصل إلى 10% خلال فترة زمنية معينة معقولة أي ليست قصيرة.[6]

- **التضخم المكبوت**: يظهر هذا النوع في الدول التي تتميز بالاقتصاد المركزي أين توجد رقابة مشددة على الأسعار والأجور، لكن غالبا ما يحدث انشقاق على مستوى هذه الرقابة لقوة توتر التضخم وبذلك يتحول من النوع المكبوت إلى النوع الصريح.[7]

---

[1]- عبو هدى، **الأزمات المالية الدولية**، مذكرة ماجيستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006-2007، ص 30.

[2]- بلجبليه سمية، **أثر التضخم على عوائد الأسهم**، مذكرة ماجيستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص 131.

[3]- محمد عبد الحليم عمر، **المعالجة المحاسبة لأثر التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية**، دراسة مقدمة إلى حلقة العمل الثالثة من ندوة "التضخم وأثره على المجتمعات -الحل الإسلامي-"، منظم من طرف منظمة المؤتمر الإسلامي مع مصرف فيصل الإسلامي بالبحرين. المنامة البحرين، خلال الفترة 29 أفريل -1ماي 1997.

[4]- بن عصمان محفوظ، **مدخل في الاقتصاد الحديث**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص 73.

[5]- السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي** مرجع سبق ذكره، ص 288.

[6]- حسام داود واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 247.

[7]- عباسي نصيرة، **تأثير التضخم في التحليل المالي للمؤسسة**، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 7.

– **التضخم الجامح**: هو أشد أنواع التضخم أثارا وضررا على الاقتصاد الوطني حيث تتولى ارتفاعات الأسعار دون توقف وبسرعة قد تصل إلى 50% سنويا أو أكثر فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها للتبادل ومخزن للقيم.[1]

– **التضخم المكشوف (المفتوح)**: يعني انطلاق الأسعار نحو الارتفاع دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد منه أو التأثير فيه، وإلى جانب إحجام الدولة وموقفها السلبي فقد تدخل عوامل أخرى في رفع المستويات العامة في الأسعار ومنها السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية.[2]

3. أسباب التضخم: يمكن إرجاع التضخم لأسباب كثيرة يمكن إجمالها في:

أ- زيادة الطلب الكلي

ب- انخفاض العرض الكلي.

ت- ارتفاع التكاليف الإنتاجية.

ث- استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج.

ج- تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي.[3]

4-قياس التضخم:

- الرقم القياس لتكاليف المعيشة (أسعار المستهلك) CPI:

يقاس باستعمال مؤشر "لاسبير" وفق العلاقة التالية:

$$PLA = \frac{\mathbf{i}\sum \mathbf{pi^t} \times qi^b}{\mathbf{i=1}^{n}\sum \mathbf{pi^t} \times qi^b} = \sum_i \frac{pi^t}{pi^b} \times wi$$

حيث أن: $wi = \frac{pi^t \mathbf{qi^b}}{\sum pi^b q^b}$

حيث: $\mathrm{Pi^b}$: سعر السلعة (i) عند الاستهلاك خلال سنة الأساس (b).

$\mathrm{Pi^T}$: سعر السلعة عند الاستهلاك خلال السنة(t).

$\mathrm{qi^b}$: كمية السلع المباعة خلال السنة الأساس (b).

---

[1]- منتدى التمويل الإسلامي، **التضخم بالجزائر**، الأربعاء 2008/07/16، المملكة العربية السعودية.

[2]- سعيد هتمات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005-2006، ص 37.

[3]- صلاح الدين كروش، **البحث عن مثلوية متغيرات لاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدورو**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015-2016، ص ص 15-16.

يعكس الرقم القياسي للأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية.

- الرقم القياسي الضمني: (PGDA):

يحتوي هذا المؤشر على جميع أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني من السلع الوسيطة إلى السلع الإنتاجية والاستهلاكية النهائية، ويتم حسابه بقسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية على الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة مضروبا في مائة:

$$GDP_{def} = \frac{NGDP}{BGDP} \times 100$$

حيث أن:

NGDP = الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية .Nominal GDP.

RGDP = الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة. Real GDP.

- معيار معامل الاستقرار النقدي:

ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية:

$$B = \frac{DM}{M} - \frac{DY}{Y}$$

حيث أن: DM: تمثل التغير في كمية النقود.

M: تمثل كمية النقود.

DY: تمثل التغير في الناتج القومي الحقيقي.

Y: تمثل الناتج القومي الحقيقي.

ويتحقق التوازن في الاقتصاد وفقا لهذه المعادلة عند تساوي نسبة التغير في كمية النقود مع نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي بحيث تكون قيمة المعامل B مساوية للصفر.[1]

4-أثار التضخم:

4-1 أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع المختلفة:

- هناك طائفة تتصف دخولها ببطيء التغير أو الجمود رغم ما يحدث من ارتفاع في الأسعار تتأثر سلبا بالتضخم.

- هناك طائفة أخرى تتغير دخولها بسرعة وفي اتجاه طردي مع التغير في المستوى العام للأسعار، ومن ثم فان نصيب هذه الطائفة في الدخل القومي الحقيقي سوف يزداد وذلك على حساب الطائفة الأولى.

[1]- صلاح الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص ص، 18-20.

– يؤدي التضخم إلى إحداث توزيع عشوائي للثروة، ذلك نتيجة تأثيره على قيمة الثروة المالية والمادية فبعض الثروات تتآكل قيمتها الحقيقية والبعض الآخر تزيد قيمته.

– الفئة التي تتجسد ثروتها في شكل أصول مالية ونقدية تتعرض لخسارة.

– الفئة التي تتجسد ثروتها في شكل أصول عينية معينة تستفيد من حدوث التضخم.

4-2 أثر التضخم على المديونية:

– يستفيد المدين من التضخم بينما يتضرر الدائن.

4-3 أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يتسبب التضخم في الارتفاع النسبي لأسعار السلع محل التصدير مما يقلل من قوتها التنافسية في الأسواق الدولية، وفي نفس الوقت يشجع التضخم في زيادة الواردات وذلك لانخفاض النسبي في أسعار محل الاستيراد بالمقارنة بنظيرتها من السلع المحلية، ويؤدي هذا إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وتدهور سعر صرف العملة.

4-4 أثر التضخم على النمو الاقتصادي:

اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي:

– يرى فريق من الاقتصاديين ان التضخم يخلق حالة من عدم اليقين حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها.[1]

– يرى فريق أخر ان التضخم قد يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاع الأسعار لفترة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتختفي البطالة.

5- علاج التضخم:

لعلاج التضخم يجب إتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية بهدف تقليل الطلب الكلي وتتمثل هذه السياسات باختصار وبشكل محدد فيما يلي:

- أدوات السياسة النقدية لعلاج التضخم:

– رفع سعر الفائدة.

– رفع نسبة الاحتياط القانوني.

أحمد سلامة شمعون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، جامعة الملك خالد،2012، ص 20 23.

- دخول البنك المركزي بائعا للسندات الحكومية.

- أدوات السياسة المالية لعلاج التضخم:

- رفع معدل الضريبة: وهذا يقلل من الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي.

- تقليل الإنفاق الحكومي: مما يسبب نقص مباشر وسريع في الطلب الكلي.

- السياستين السابقتين معا.[1]

ولجأت معظم الدول النامية التي عانت من بعض المشكلات الاقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين إلى مؤسسات النقد الدولي لإجراء إصلاحات هيكلية للحد من ارتفاع الأسعار.[2]

6-العلاقة بين التضخم والبطالة:

- حالة المعارضة بين التضخم والبطالة وفي هذه الحالة يكون هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة وهذا ما أثبته العالم الاقتصادي الإنجليزي فيليبس (A.W.Philps).

وقد تمثل العلاقة بمنحى سمي باسم فيليبس كما هو موضح في الشكل:

[1]- أحمد سلامة شمعون، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2]- بن علي زور، عبد العزيز طيبة، **تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم**، http/www.meevia.comتاريخ الاطلاع: 2018/04/17، 12:04.

الشكل رقم (08): منحنى فيلبس

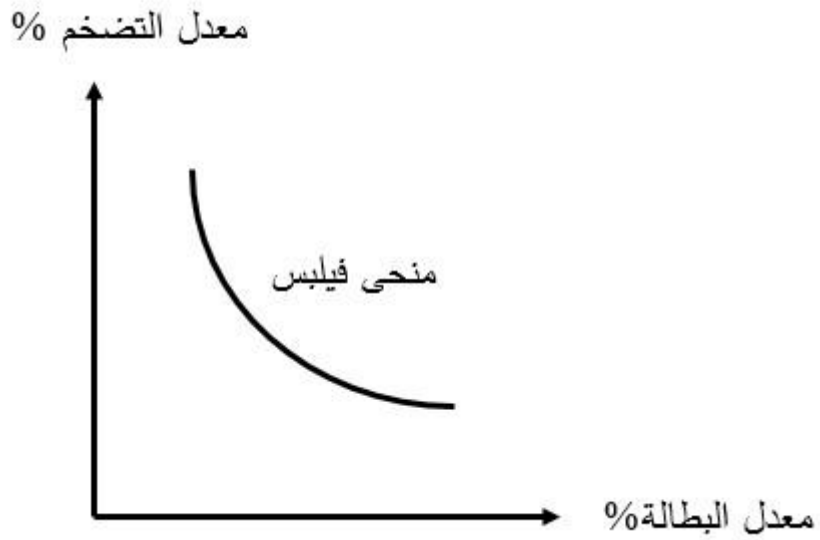

المصدر:هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص 149

- **حالة الركود التضخمي**:

في كثير من الحالات ظهرت مشكلة البطالة ومشكلة التضخم معا وبشكل كبير وملحوظ الأمر الذي خالف معه بحث العالم فيليبس، فمنذ ظهور معدلات كبيرة من البطالة والتضخم تدعى حالة التضخم الركودي أو الركود التضخمي.[1]

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي

إن مادة النمو أصبحت اليوم جذرا لأهم المصطلحات الاقتصادية التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون والسياسيون في مختلف المجتمعات.[2]

1- مفهوم النمو الاقتصادي: له عدة تعاريف ننذكر منها:

- يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى معدلات التزايد في الإنتاج والدخل القومي الحقيقي مما يحقق زيادة في متوسط الفرد منه عبر الزمن.[3]

---

[1]- هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **الاقتصاد الكلي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص ص 149 150.

[2]- بن حناية جلول، **أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2002)**، مذكرة ماجيستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2005، ص 27.

[3]- طالب محمد عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، نشر بدعم منى معهد الدراسات العلمية، الأردن، 2004، ص 169.

- حدوث زيادة مستمرة في الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد عبر الزمن.[1]
- يعتبر النمو الاقتصادي مفهوما أضيق بكثير من التنمية الاقتصادية، وهو يعني الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما والناجمة عن عوامل رئيسة أهمها التحسن في نوعية المواد المتاحة لزيادة هذا الناتج.[2]
- يعرف فرانسوا بيرو(François Perroux) النمو الاقتصادي بأنه عبارة عم سلسلة مستمرة في الزمن لتطور الملاحظ للناتج المحلي الحقيقي للبلد.[3]
- يقصد بالنمو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.[4]
- يقصد بالنمو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مما يحقق متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[5]

❖ **التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية:**

- النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، والمفهوم العكسي للنمو هو الركود أو الكساد. أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي أحد أهم عناصرها مقرونا بالتغيير في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.
- من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تبطئ في عملية التنمية لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية.[6]
- النمو يحصل في ظل الاستعمار أو الاحتلال أما التنمية فلا حدوث لها في ظل وجود احتلال أو استعمار.
- النمو عفوي تلقائي ولكن التنمية جهد اقتصادي فهو توجه وتدخل من قبل الدولة.

2- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي: هناك عدة عوامل نوجزها فيما يلي:

---

[1]- مصطفى أحمد رضوان، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 156

[2]- الشرفات علي، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع العوائق سبل النهوض، دار جليس الزمان، الأردن، 2014، ص 39.

[3]- بشرول فيصل، رملاوي عبد القادر، **الآثار الديناميكية للاستثمارات الأجنبية المباشر معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 5، العدد 3 (10)، 2016، ص 58.

[4]- بهاء الدين طويل، **دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو، دراسة حالة الجزائر(1990-2010)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015-2016، ص 89.

[5]- بومعزة خيرة، أمال بونيهي، **دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2008)**، حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء وللاقتصاد التطبيقي -ENSSE-، 2010-2011، ص21.

[6]- جمال رضا حلاوة، علي محمود صالح، **مدخل التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 30 31.

- كمية ونوعية العوامل البشرية:

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة معدل الدخل الفردي الحقيقي

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

- كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نمو اقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، ووفرة المعادن، المياه، الغابات...الخ.

- تراكم رأس المال:

لابد للمجتمع أن يضحي بجزء من الاستهلاك المادي لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل المكامن...الخ.[1]

3- فوائد النمو الاقتصادي:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة رفاهية الشعوب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع من معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.
- يساعد على القضاء على الفقر ويحسن المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
- التخفيض من مشكل البطالة.[2]

4- مقاييس النمو:

النمو في الأساس هو ظاهرة كمية،[3] ومن أهم مقاييسه ما يلي:

- الدخل الوطني الكلي: حيث اقتراح "Mead" استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- الدخل الوطني الكلي المتوقع: حيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تملك موارد كامنة معطلة.
- متوسط نصيب الفرد:

---

[1]- حربي محمد موسى عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 1997، ص ص 68 69.

[2]- هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية للفترة (1950-2014)** أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017، ص 55.

[3]- بلال ملاخمو، **دور التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1997-2010)**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص 6.

حيث:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t - \text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1}{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1}$$

- معادلة "Singer": حيث في سنة 1952 وضع "Singer" معادلة النمو الاقتصادي التالية: D=SP-R

حيث أن (D)هي معدل النمو السنوي للدخل الفرد، و(S) معدل لادخار الصافي، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال، في حين (R) معدل نمو السكان.[1]

5- أنواع النمو الاقتصادي:

أ- النمو الطبيعي: وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية.

ب- النمو العابر أو غير المستقر: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية وإنما يتصف بكونه ناتج عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية.

ت- النمو المخطط: وهو النمو الذي حصل نتيجة التخطيط الشامل لموارد المجتمع ومتطلباته.[2]

6- نظريات النمو الاقتصادي:

6-1 التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي:

اعتقد الكلاسيك بأن الإنتاج هو دالة لكل من لعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، فالنمو يحدث عندما تغير في هذه العوامل أو بعضها أو جميعها.[3]

يعتبر (solow) أن النمو يصبح متغيرا خارجيا لأن إنتاجه العوامل المتراكمة تنخفض مع زيادة تراكم رأس المال.[4]

يمكن عرض أهم الأفكار التي جاء بها الكلاسيك وفق ما يلي:

- **أدم سميث:** تمحورت أهم أفكاره فيما يلي:

- التراكم الرأسمالي شرط ضروري للنمو ويجب أن يسبق تقسيم العمل.

---

[1]- كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013، ص 22.

[2]- محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 8.

[3]- ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجيستير، جامعة وهران، 2014-2015، ص 33.

[4]- ناجب بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007، ص 22.

- تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين بتحقق الأرباح.
- تقسيم العمل يشكل النقطة الأساسية في نظرية النمو الاقتصادي.

- **د. ريكاردو**: أهم الأفكار التي جاء بها:

- ينطلق ريكاردو في تحليله للنمو من خلال تقسيمه للمجتمع إلى ثلاث فئات رئيسة: الرأسماليون، العمال، ملاك الأراضي.

- أكد ريكاردو على أهمية الرأسمالي في عملية النشاط الاقتصادي باعتباره يخدم أفضل الطرق الإنتاجية لتعظيم الربح.

- اعتبر أن الربح يشكل نسبة معتبرة من الدخل الوطني.

- **ت.ر.مالتوس**: يتوافق مالتوس مع باقي الكلاسيك في اعتبار الرأسمالي أساس التقدم والنمو الاقتصادي من حيث تخفيضه للتكاليف وتعظيمه للأرباح بما يمكن من توسيع الاستثمارات، تحقيق مداخيل إضافية فيه لاحقا. [1]

2-6 التحليل النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي:

- **نظرية روبر سولو:**

قدم سولو نموذج قاعدي والذي تمثل فرضياته فيما يلي:

أ- الأسر مكونة من منتجين ومستهلكين.

ب- التكنولوجيا خارجية.

ت- دالة الإنتاج تحقق شروط التأكد من أن المشتقة الأولى موجبة، والمشتقة الثانية سالبة: $F'(.) > 0, F''(.) < 0$

ث- تتميز دالة الإنتاج بأن عوامل الإنتاج ذات غلة ثابتة بمعنى إذا ضاعفنا العمل ورأس المال بنسبة معينة فإن تأثيرها على كمية الإنتاج سيكون بنفس النسبة.

$$my = f(mK.Mal)$$

ج- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل ورأس المال.

[1]- علام عثمان، **تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نمو**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، السنة 2013-2014، ص 78.

الشكل رقم (09): مخطط سولو:

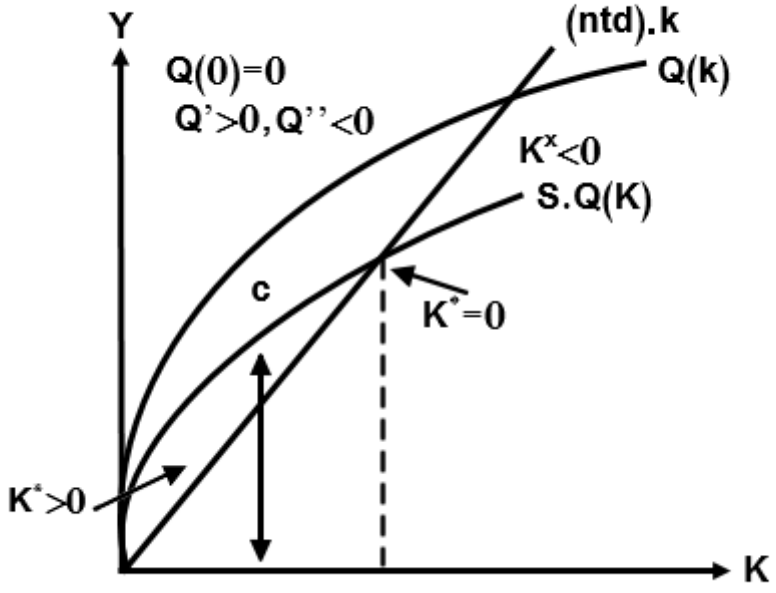

المصدر: عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير، جامعة وهران 2، السنة 2015-2016، ص 86.

يمثل هذا المنحى كل معطيات الاقتصاد بأسعار رأس المال الفردي حيث يعطي نسبة التغيير في K بالفرق بين المنحنين $\mathbf{S.Q(K)}$ و$\mathbf{(ntd).k}$ و عند تقاطع هذين المنحنيين نجد

$$\frac{K^*}{K} = 0 \rightarrow K^X = 0 \qquad , K^X = K$$

وفي الحالة المتوازنة خارج هذه الحالة يكون لدينا:

$$K_0 < K^X \ , \ K^X > 0$$

$$K_0 > K^X \ , \ K^X < 0$$

- **نظرية شومبيتر**: تتضمن هذه نظرية النمو لشومبيتر على ثلاث عناصر وهي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، وذلك لان الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس عن طريق الادخار، مما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين وبالتالي زيادة حصة الأرباح عن الأجور في الدخل بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار.[1]

[1]- عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير، جامعة وهران 2، السنة 2015-2016، ص ص 86 87.

3-6 التحليل الكنزي للنمو الاقتصادي:

- **نمزذج هارولد – دوهار-**: ينطلق هذا النموذج من مجموعة من النظريات:

- يفترض أن الاقتصاد مغلق.
- تكلم على مستوى معين من الناتج في ظل عمالة كاملة.
- تكلم عن نظام اقتصادي بأحكام وقرارات آلية وفورية.
- جميع مفاهيم الدخل والادخار والاستثمار ثابتة.
- يفترض أن متوسط الادخار والاستثمار ثابتة.
- يفترض أن علاقة الادخار والميل الحدي لرأس المال ثابتة.
- المستوى العام للأسعار ثابت.
- يشتمل النموذج على:

دالة الإنتاج ليس فيها مجال للإحلال بين رأس المال والعمل وتأخذ الشكل التالي:

$$Y=Min\ (VK.bl)$$

بافتراض معدل استهلاك رأس المال يساوي الصفر:

$$I = \frac{\mathrm{d}k}{\mathrm{qt}} = K^{x} = sy$$

وبتعويض Y من دالة الإنتاج يمكن التوصل إلى معدل نمو رصيد رأس المال:

$$G(k) = SV$$

وللحصول على معدل نمو الإنتاج يمكن القيام بمفاضلة دالة الإنتاج مع الزمن نتحصل على: $Y'=VK'$

وبتعويض تعريف الاستثمار من المعادلة رقم 03 تواصل إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

$$G(Y) = SV$$

وهذه تعني أن الناتج المحلي الإجمالي بنمو بنفس معدل نمو رصيد رأس المال.

ويلاحظ أنه إذا كان معدل نمو السكان يساوي n فان معدل نمو دخل الفرد كمؤشر للأداء التنموي يكون على النحو التالي:

$$G=(Y) = SV-n$$

وتعني هذه النتيجة ان مؤشر الأداء التنموي يعتمد على معطيات خارجية بما في ذلك معدل نمو السكان.[1]

6-4التحليل المعاصر للنمو الاقتصادي:

- **نظرية مراحل النمو لوالت روستو:**

الشكل رقم (10): المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن.

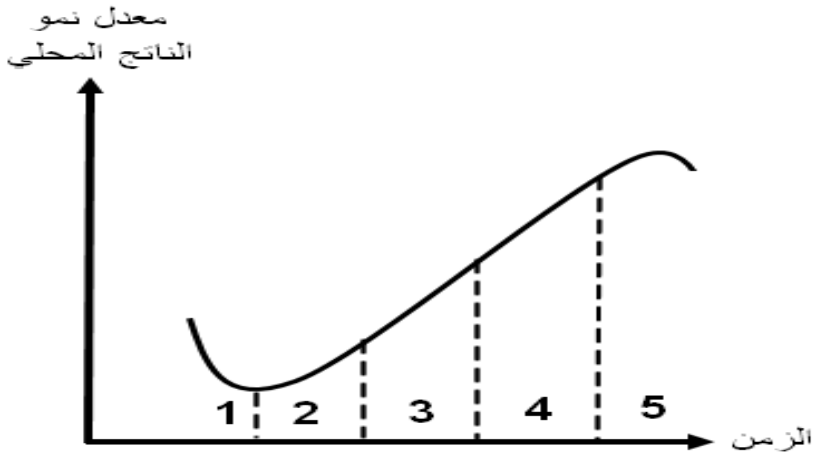

المصدر: بودوخ كريم، اثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ص 177.

1- مرحلة المجتمع التقليدي. 2- مرحلة التهيؤ للانطلاق.

3- مرحلة السير نحو النضوج. 4- مرحلة الاستهلاك العائلي.

- **نظريات ونماذج النمو الداخلي:**

أ- نموذج AK

يعتبر نموذج AK أحد أهم وأبسط النماذج المفسرة لملية النمو الداخلي والذي ينطلق من دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y=AK$$

حيث: Y= حجم الناتج. K = مخزون رأس المال.

A. = ثابت يرمز إلى أثر العامل التكنولوجي وهو الكمية المنتجة من طرف وحدة واحدة من رأس المال.[2]

خلاصة:

[1]- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة الجزائر- مصر- السعودية-**، دارسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص ص 27-29.

[2]- بودوخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي**، حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ص 119 120.

نخلص مما سبق إلى أن مفهوم التوازن قد تطور بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الكينزي وتعددت أشكاله كالتوازن الجزئي والتوازن الكلي، التوازن الناقص والتوازن الكامل...الخ بغض النظر عن مجالات التوازن الاقتصادي العام المتمثلة في التوازن الداخلي الذي يتمثل في التساوي بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات والتوازن الخارجي الذي يعتبر أنه ذلك المستوى من توازن ميزان المدفوعات.

يحدث التوازن الكلي للاقتصاد عند تلاقي رغبات وقدرات القطاعات الأربع لشراء كميات الناتج بحيث هناك سوقين، سوق السلع والخدمات الممثل بنموذج IS الذي يعطي توليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في هذا السوق أي تساوي الإنفاق مع الدخل، وكذا سوق النقد الممثل بنموذج LM الذي يعطي كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود أي تساوي عرض النقود مع الطلب عليها، ويحقق التوازن الاقتصادي العام عندما يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود في أن واحد.

للتوازن الداخلي مؤشرات والتي من أهمها النمو الاقتصادي الذي يشير مدلوله إلى معدلات التزايد في الإنتاج والدخل الحقيقي التي تتحقق عبر الزمن وكذلك البطالة والتضخم اللذان هما من أهم الاختلالات الاقتصادية العالمية.

الفصل الثالث

السياسة المالية وأثرها على التوازن الداخلي دراسة حالة الجزائر 2015-2000

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية أهم سياسة في الجزائر للتدخل في النشاط الاقتصادي ويعتمد على أدوات السياسة المالية للتأثير على التوازنات الداخلية للاقتصاد الوطني خاصة بعد الارتفاع الكبير للإيرادات العامة بفضل ازدهار أسعار البترول ما أدى إلى زيادة النفقات العامة، ونهدف في هذا الفصل إلى دراسة تطور المالية العامة ومؤشرات التوازن الداخلي للفترة 2000 -2015.

وعلى هذا ارتأينا تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كتالي:

المبحث الأول: الإيرادات العامة في الجزائر.

المبحث الثاني: النفقات العامة في الجزائر.

المبحث الثالث: أثر السياسة المالية على التوازنات الداخلية خلال الفترة 2000-2015.

المبحث الأول: الإيرادات العامة في الجزائر

لكي تقوم الدولة بتغطية نفقاتها يتوجب عليها تحصيل إيرادات متنوعة، كما أن نمو النفقات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة بنسبة كبيرة حتم على الدولة استحداث آليات مختلفة لسياستها الموازنة.

المطلب الأول: طبيعة الإيرادات العامة في الجزائر

الإيرادات العامة في الجزائر يمكن تصنيفها إلى:

1- الإيرادات الإجبارية: وهي كل الاقتطاعات التي تحصل جبرا ودون مقابل وتنقسم إلى:

أ- الإيرادات الجبائية: وتشمل:

- **الضرائب المباشرة:** كالضرائب على الدخول للشركات والضرائب على الأجور، حقوق التسجيل والطابع، وهي الضرائب المفروضة على العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والثنائية كحقوق تسجيل نقل الملكية. وطوابع الوثائق الإدارية المختلفة كرخص السياقة وبطاقة التعريف... الخ.
- **الضرائب غير المباشرة:** وتشمل الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تضم فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الاعمال كالذهب والكحول... الخ.
- **الضرائب على رقم الاعمال:** هي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية كالأرباح الناتجة عن نشاطات البترول المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل.
- الحقوق الجمركية: هي رسوم تفرض على جميع المواد المصدرة والمستوردة.
- **الجباية البترولية:** وتتكون من اقتطاعين هما: الضريبة على إنتاج البترول من جهة، وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترول المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات من جهة أخرى.

ب- الغرامات: وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة، مجلس المحاسبة أو هيئة إدارية مثل مفتشية الجمارك أو مراقبي الأسعار.

ت- صناديق المساهمة: وتتمثل في المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة والتي تعتبر مؤسسات عمومية اقتصادية تخضع للقانون التجاري وتعمل ائتمانيا للدولة.

2- الإيرادات الاختيارية: وهي الإيرادات التي تقبض من الافراد الذين يحصلون على خدمة ما مقابل ما يدفعونه، وتصنف بدورها إلى: [1]

[1]- حميد رسول، **تفعيل السياستين المالية والنقدية لمواجهة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، ص 189.

أ- مداخيل أملاك الدولة: وتشمل كل ما تحصل عليه الدولة مقابل تصفيتها لثرواتها الطبيعية كالمحاجر أو الغابات، أو استغلالها في شكل رخص، وتشمل هذه الأخيرة على مداخيل التصفية والتي تمثل الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة نقل ملكيتها لطرف أخر عن طريق التنازل كالأراضي والسكنات... الخ، وهنا أيضا مداخيل الاستغلال التي تشمل الايجار والرخص التي يستفيد منها أشخاص خواص أو عموميين مثل استغلال المناجم والمحاجر...الخ.

ب- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات والأتاوى: وتتمثل في:

- المكافئات المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية.
- المكافئات المحصلة من النشاطات المالية للدولة مثل ما تقدمه من نشاطات مصرفية.
- المكافئات المحصلة من النشاطات الإدارية.

ت- أموال المساهمات والهدايا والهبات: هذا النوع من الموارد يقدم إلى الدولة من دون مقابل لتمويل نفقة عمومية ما.[1]

[1]- رسول حميد، مرجع سبق ذكره، ص 190.

المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015:

كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

الوحدة: مليار دج

السنوات	الجباية البترولية	النسبة %	الجباية العادية	النسبة %	الإيرادات الأخرى	النسبة %	مجموع الإيرادات
2000	1213,2	76,87%	349,5	22,14%	15,4	0,97%	1578,1
2001	1001,4	66.25	398,2	26,45%	105,9	7,03%	1505,1
2002	1007,9	62,86%	482,9	30,11%	112,4	7,01%	1603,3
2003	1350	68,64%	519,9	26,43%	96,7	4,91%	1966,6
2004	1570,7	70,44%	580,4	26,03%	78,6	3,52%	2229,7
2005	2352,7	76,32%	640,4	20,77%	89,6	2,90%	3082,6
2006	2799	76,89%	720,8	19,80%	112	3,07%	3639,8
2007	2796,8	75,83%	766,7	20,79%	196,6	5,33%	3687,8
2008	4088,6	79,99%	895,4	17,51%	127	2,48%	5111
2009	2412,7	65,63%	1046,6	31,19%	116,7	3,17%	3676
2010	2905	66,12%	1298	29,54%	189,9	4,32%	4392,9
2011	3979,7	67,56%	1527,1	25,92%	283,3	4,80%	5890,1
2012	4184,3	66%	1908,6	30,10%	246,4	3,88%	6339,3
2013	3678,1	61,91%	2018,5	33,97%	244,4	4,11%	5940,9
2014	3388,3	59,24%	2078,7	36,34%	251,9	4,40%	5719
2015	1577	37,39%	2165	51,33%	475	10,83%	4217

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2015-2014-2013-2008-2003.

الشكل رقم (11): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

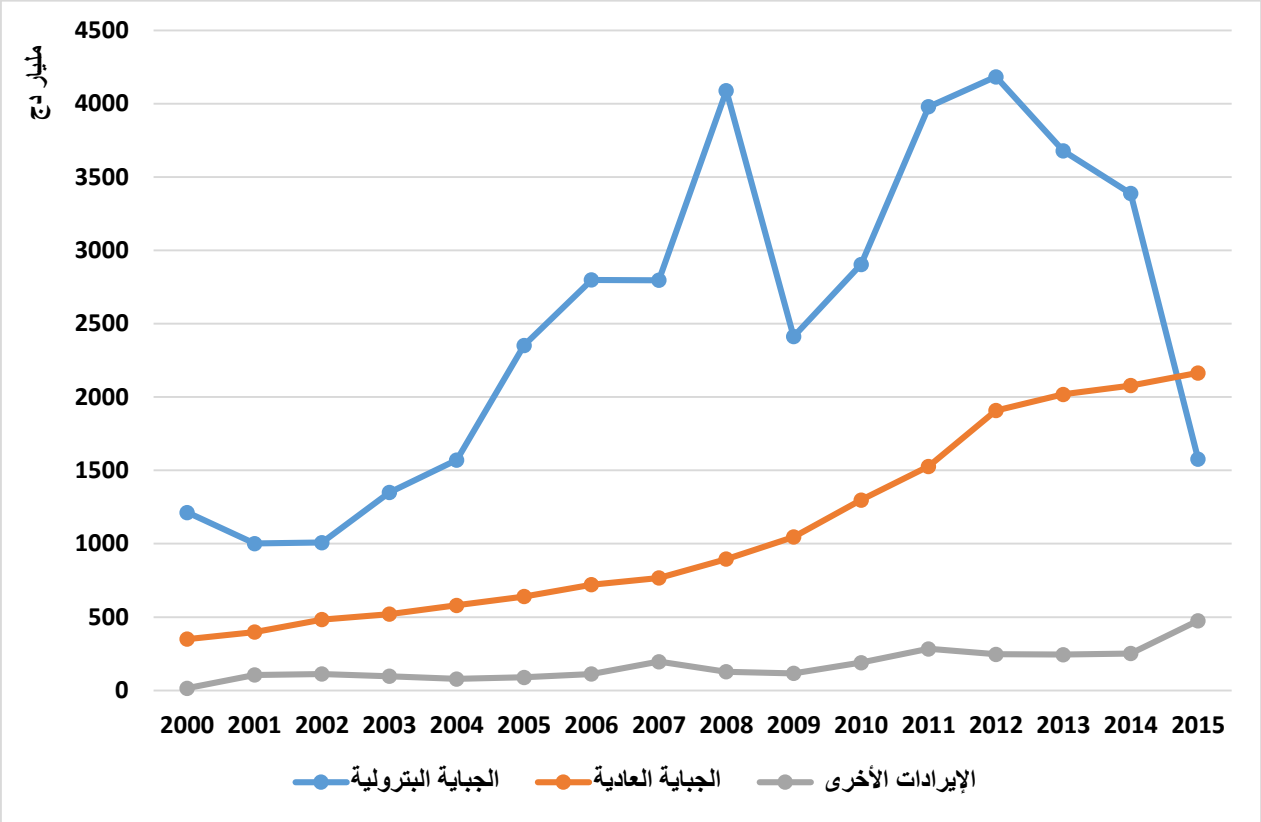

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (01).

من خلال الشكل البياني والجدول اللذين يبينان تطور الإيرادات العامة في الجزائر يمكن أن نحلل الإيرادات الكلية، بحيث عرفت تزايد مستمر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008. وانتقلت من 1578.1 مليار دج إلى 5111 مليار دج وهذا بفضل تزايد الجباية بكل أنواعها خاصة الجباية البترولية، ثم تراجعت قليلا في سنة 2008 وبلغت 3676 مليار دج متأثرة بالأزمة العالمية لسنة 2008 لكن سرعان ما عادت إلى الارتفاع مجددا وبلغت 4392.9 مليار دج في سنة 2010 وحققت أعلى مستوى لها خلال فترة الدراسة في سنة 2012 وبلغت 6339.3 مليار دج، وبعد الأزمة النفطية لسنة 2014 انخفضت واردات الجزائر بشكل كبير باعتبار أن نسبة الجباية البترولية تمثل حوالي 59.24% خلال سنة 2004، فقد بلغت الواردات 42.17 مليار دج، والجدول التالي يوضح تطور هيكل إيرادات الجزائر خلال 2012-2015:

الجدول رقم(02): هيكل تطور إيرادات الجزائر للفترة 2012-2015.

الوحدة: مليار دج

التعيين	2012	2013	2014	2015
▪ إيرادات جبائية	3427.6	3646.9	3669.2	4077.6
– ضرائب مباشرة ورسوم مماثلة.	862.3	823.1	881.3	1034.5
– جبائية على النفط.	1519.0	1615.9	1577.7	1722.9
– حقوق التسجيل والطابع.	56.1	62.5	70.8	84.7
– رسوم على رقم الاعمال.	653.2	734.4	765.3	829.1
– ضرائب غير مباشرة.	2.0	3.5	1.7	1.5
– منتوجات الجمارك.	383.2	403.8	370.9	411.2
– إيرادات أخرى غير موزعة.	-3.3	3.7	1.6	-6.3
▪ إيرادات أخرى.	376.4	248.4	258.6	475
المجموع	3804.0	3895.3	3927.8	4552.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2016، رقم 46، ص67، http://www.ons.dz.

نلاحظ من الجدول السابق ان الإيرادات الكلية لها مصادر متعددة لكن تبقى تابعة للجباية على النفط بنسبة تفوق 42%، ونلاحظ بأن نسبة الضرائب غير المباشرة أكبر من نسب الضرائب المباشرة وهذا ما يميز الأنظمة الضريبية في الدول النامية ذات الدخل المنخفض، فتشكل إيرادات الضريبة المباشرة في الجزائر أقل من نسبة 25% من إجمالي إيرادات الخزينة العامة من الضرائب ويفسر انخفاض الضرائب المباشرة إلى مجموع الضرائب بعدة أسباب أهمها:

– ضعف المداخيل سواء بالنسبة لمداخيل الأفراد أو مداخيل المؤسسات وذلك ما يؤدي إلى ضعف الضرائب المفروضة عليها، لأنها تكون كنسبة من الدخل.

– ضعف الإدارة الضريبية في عملية تحصيل الضرائب المباشرة وخاصة الضرائب المفروضة على أرباح الشركات، مقارنة بالضرائب غير المباشرة والتي تدرج مباشرة في أسعار السلع والخدمات.

- تفشي ظاهرة الغش والتهرب الضريبي وتوسع السوق الموازي مما يفوت على الإدارة الضريبية حصة لا يستهان بها من الضرائب المباشرة.

- ضعف حجم الاستثمار مما يضعف حجم المداخيل وبالتالي الضرائب المفروضة عليها.

وكنتيجة للتحليل السابق يمكن القول بأن النظام الضريبي في الجزائر يتجه إلى مزيد من العدالة الضريبية حسب هذه النسبة، وذلك لكون الضرائب المباشرة يتحملها أصحاب الدخول والضرائب غير المباشرة يتحملها كل أفراد المجتمع سواء الأغنياء أو الفقراء.

1- تحليل تطور الجباية البترولية: يمكن التحليل بالاعتماد على الشكل التالي:

الشكل رقم (12): تطور الجباية البترولية في الجزائر للفترة 2000-2015.

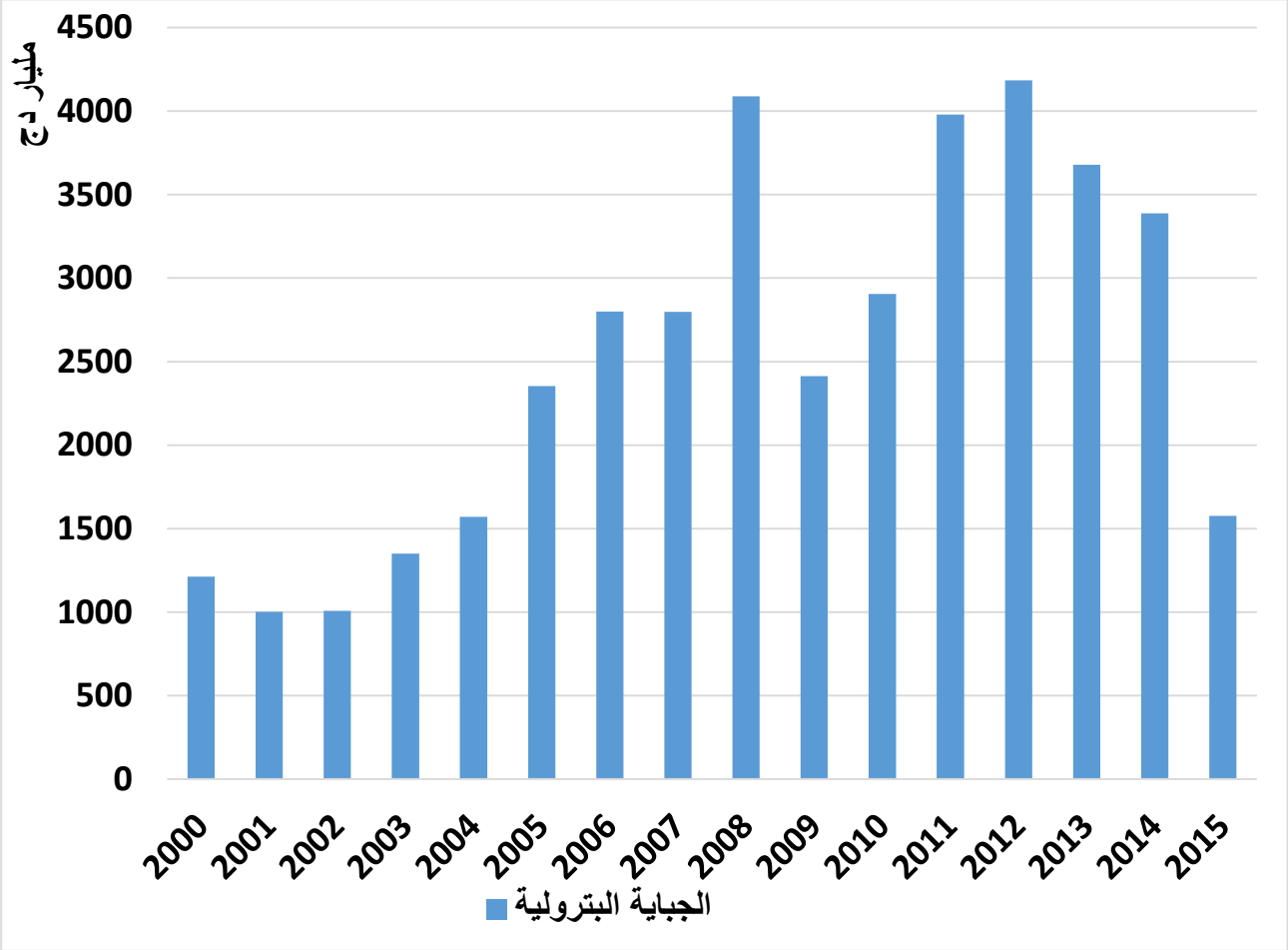

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (01)

نلاحظ من الشكل البياني أن الجباية البترولية في تزايد مستمر منذ سنة 2000 حيث كانت تبلغ 1213.2، ويمثل هذا المبلغ نسبة 76.87% من حجم الإيرادات الكلية، لكن شهد تراجع خلال سنتي 2001 و2002 بحيث بلغت النسبة 66.53% و62.86% على التوالي، بما انه تراجع مبلغ الإيرادات الجبائية البترولية خلال هذه الفترة.

واستمر ارتفاع مبلغ الجباية البترولية إلى غاية 2008 حيث بلغ 4088.6 مليار دج وهو أعلى مبلغ خلال فترة الدراسة وحقق أعلى نسبة من الإيرادات الكلية وقدرت هذه النسبة ب 79.99%.

بعد الأزمة المالية العالمية في سنة 2008 تراجعت أسعار البترول في السوق العالمية وهذا انعكس بشكل جلي على إيرادات الجباية البترولية في الجزائر، بحيث نخفض المبلغ ليصل إلى 2412.7، وانخفضت النسبة إلى 65.63%ومع خروج العالم من الأزمة المالية شهدت أسعار البترول ارتفاعا معتبرا خلال السنوات 2012،2011 و2013 وهذا انعكس إيجابيا على إيرادات الجباية البترولية. وتزايدت وبلغت 4184.3 مليار دج خلال سنة 2012، لكنها عادت وتراجعت خلال سنة 2015 وبلغت 1577 مليار دج متأثرة بالأزمة النفطية لسنة 2014 التي شهدتها السوق النفطية بحيث بلغت نسبتها من الإيرادات الكلية 37.39% وهي أدنى نسبة سجلت خلال فترة الدراسة.

وكنتيجة للتحليل السابق يمكن القول أن استمرار اعتماد الدولة على قطاع المحروقات في التأثير على التوازنات الداخلية يصبح من الصعب التحكم في أدوات السياسة المالية، وفي ظل هذه الحالة المعقدة يستوجب على أصحاب القرار اعتماد استراتيجية اقتصادية يكون هدفها ما يلي:

- الاستثمار في القطاعات الأخرى من أجل محاولة التنويع الاقتصادي.
- تقليص القيود الإدارية والبيروقراطية على المستثمرين الأجانب.
- تقليص الاعتماد على قطاع المحروقات بالتوجه نحو القطاعات البديلة حيث أن الجزائر تمتلك مخزون كبير من الطاقات المتجددة.[1]

2- تحليل تطور الجباية العادية والإيرادات الأخرى:

عرفت الجباية العادية والإيرادات الأخرى تزايد مستمر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015 والشكل البياني يوضح ذلك:

[1]- حمزة بن الزين، وليد قرونقة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال 2000-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد03، 2016، ص 91.

الشكل رقم (13): تطور الجباية العادية والإيرادات الأخرى للجزائر خلال 2000-2015.

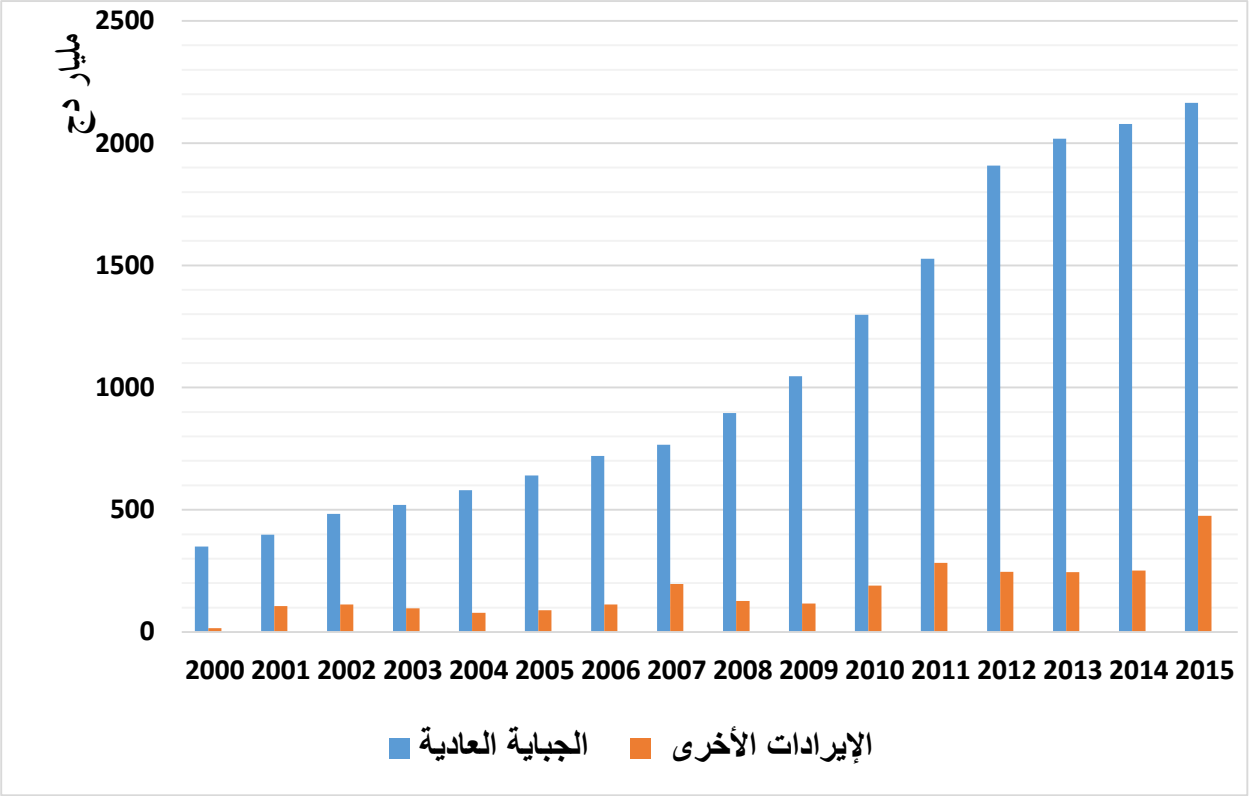

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (01)

نلاحظ من الشكل البياني أن الجباية العادية شهدت ارتفاعا مستمرا طوال فترة الدراسة حيث كانت في سنة 2000 تقدر ب 349.5 مليار دج، وفي سنة 2015 بلغت 2165 وهي أعلى مبلغ حققته أما نسبتها من الإيرادات الكلية تعتبر ضئيلة لكنها تميزت بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى إلا أنه في سنة 2007 حققت نسبة جد منخفضة وقدرت بـ 17.51%من الإيرادات الكلية وبقيت ما بين 22% و36%، لكن في سنة 2015 وبعد التراجع الكبير من الجباية البترولية بلغت 51.33% وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة.

أما الإيرادات الأخرى عرفت تزايدا بطيئا جدا ولم تتجاوز عتبة 500 مليار دج طيلة فترة الدراسة وكانت تمثل نسبة منخفضة من الإيرادات الكلية حيث انحصرت ما بين 1% و10%تقريبا.

المطلب الثالث: علاقة الجباية البترولية بالإيرادات العامة.

باعتبار أن الجباية البترولية هي المورد الرئيسي في تمويل الميزانية العامة في الجزائر وتطور الإيرادات العامة في الجزائر إيجابا أو سلبا مرتبط بتطور الإيرادات الجبائية البترولية والجدول الموالي يوضح العلاقة بين الجباية البترولية والإيرادات العامة.

الجدول رقم (03): العلاقة بين الجباية والإيرادات العامة.

السنوات	الإيرادات العامة	الجباية البترولية المدرجة في قانون المالية	الجباية البترولية المحصلة	الفرق بين الجباية المحصلة والمدرجة	نسبة مساهمة الجباية البترولية المحصلة في الايرادات
2000	1578.1	720	1213.2	493.2	76,87%
2001	1505.1	840.6	1001.4	160.8	66,53%
2002	1603.3	916.4	1007.9	91.5	62,86%
2003	1966.6	836.1	1350	513.9	68,64%
2004	2229.7	862.2	1570.7	708.5	70,44%
2005	3082.6	899	2352.7	1453.7	76,32%
2006	3639.8	916	2799	1883	76,89%
2007	3687.8	973	2796.8	1823.8	75,83%
2008	5111	1715.4	4088.6	2373.2	79,99%
2009	3676	1927	2412.7	485.7	65,63%
2010	4392.9	1501.7	2905	1403.3	66,12%
2011	5890.1	1529.4	3979.7	2450.3	67,56%
2012	6339.3	1519.4	4184.3	2664.9	66,00%
2013	5940.9	1615.9	3678.1	2062.2	61,91%
2014	5719	1577.7	3388.3	1810.6	59,24%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (01)

نلاحظ من الجدول السابق هناك تباين واضح بين الجباية البترولية المدرجة في قوانين المالية والجباية البترولية المحصلة، وهذا راجع في اعتماد الدولة في احتساب الجباية البترولية على أساس مرجعي يقدر ب 19 دولار للبرميل إلى غاية 2008 و37 دولار إلى غاية نهاية 2014 هذا حيث لا يعكس السعر المرجعي السعر الفعلي للبرميل في الأسواق

العالمية، ويظهر جليا من الجدول أعلاه أن الإيرادات العامة للدولة يتكون قسم كبير منها من الجباية البترولية المحصلة إلى الإيرادات العامة الممولة لميزانية الدولة عن 59.24% أي أنها تمثل 80 %سنة 2008، مما أعطاها مكانة هامة في ميزانية الدولة التي أضحت رهينة قيمة الجباية المحصلة كل سنة حيث مع ازدياد الفوائض المالية المتأتية من الجباية البترولية المحصلة قامت الدولة بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات لتسيير هذه الفوائض وهذا ما سنظهره جليا في العنصر التالي:

علاقة إيرادات الصندوق بالإيرادات العامة: في ظل ازدياد رصيد صندوق ضبط الإيرادات وجب على الدولة استغلال هذه الفوائض في تسديد الديون العمومية مع تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(04): رصيد الصندوق واستخداماته منذ تاريخ إنشائه إلى سنة 2014:

السنوات	رصيد الصندوق قبل الاستخدام	مجموع الدين العمومي (داخلي وخارجي)	تسديد تسبيقا بنك الجزائر	تمويل عجز الميزانية	الرصيد بعد الاستخدام
2000	453.2	221	00	00	232.1
2001	356	184.5	00	00	171.5
2002	198	170.1	00	00	28
2003	476.9	156	00	00	320.9
2004	944.4	222.7	00	00	721.7
2005	2090.5	247.8	00	00	1842.7
2006	3640.7	618.1	00	91.5	2931
2007	4669.9	314.6	608.0	531.9	3215.5
2008	5503.7	465.4	00	758.2	4280.1
2009	4680.7	00	00	364.3	4316.5
2010	5634.8	00	00	791.9	4842.8
2011	7142.7	00	00	1761.5	5381.7
2012	7917	00	00	2283.3	5633.8
2013	7696	00	00	2132.5	5563.5
2014	8056.7	00	00	2771.8	5284.8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير وزارة المالية لسنة 2015.

من خلال الجدول نلاحظ ان الحكومة الجزائرية استلمت إيرادات الصندوق أساسا لسداد الدين العمومي الذي وصل إلى 2400 مليار دينار جزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 – 2008 خاصة الفترة 2004-2006 التي سجلت أكبر اقتطاعات نظر لقيام الحكومة بالسداد المسبق للديون وقد قامت الحكومة باستعمال إيرادات الصندوق في تمويل عجز الميزانية حيث سجل ابتداء من سنة 2006، والملاحظ من خلال الجدول أن العجز الميزاني في تطور متزايد من سنة إلى أخرى إلى أن يصل سنة 2014 إلى 2771.8 مليار دينار كما استعملت إيرادات الصندوق في تسديد تسبيقات بنك الجزائر الممنوحة للحكومة في فترات سابقة حيث بلغت هذه التسبيقات 608.0 مليار دينار.

المبحث الثاني: النفقات العامة في الجزائر

نتيجة انتعاش أسعار البترول مطلع الألفية الثالثة قامت الحكومة الجزائرية بتطبيق إصلاحات ذاتية، مما أدى إلى تحسين في أداء العامة ودفع بالجزائر إلى إطلاق برامج تنموية ضخمة.

المطلب الأول: طبيعة النفقات العامة في الجزائر

تنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين رئيسين هما: نفقات التسيير ونفقات التجهيز وهذا يظهر من خلال النص التالي " الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار (ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأس المال)، وترخص بها:

1- **نفقات التسيير:** هي تلك النفقات الموجهة لتسيير مرافق الدولة كالمصالح العمومية، والإدارية، وتنقسم حسب المادة 24 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية إلى أربع أبواب وكل باب يتكون من سبع فقرات وكل فقرة تحتوي على تسعة وتسعين فصلا وكل فصل يشمل عدد من الأبواب هي:

أ- **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** وشمل هذا لباب خمسة أجزاء هي:

- الدين القابل للاستهلاك.
- الدين الداخلي كفوائد سندات الخزينة.
- الدين الخارجي.
- الضمانات.
- النفقات المحسومة من الإيرادات كالتعويضات على المنتوجات.[1]

ب: **تخصصات السلعة العمومية:** تتمثل في المخصصات المالية المعتمدة لتسيير المصالح العمومية كالوزارات والهيئات الرسمية.

ت: **النفقات الخاصة بالوسائل:** وهي تلك النفقات الموجهة لتسير مصالح الموظفين والمعدات وتتمثل في:

- رواتب الموظفين.
- المعاشات والمنح العائلية.
- المعاشات والأعباء الاجتماعية.

[1]- عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 179 180.

- المستخدمون المعدات وتسير المصالح.
- المستخدمون وأعمال الصيانة.
- المستخدمون وإعانة التسيير.

ث: **التدخلات العمومية:** وتشمل على الفقرات التالية:

- التدخلات العمومية والإدارية مثل إعانات الجماعات المحلية.
- الأنشطة الدولية مثل الإعانات التي تمنح للهيئات الدولية.
- المنح المقدمة للنشاطات التربوية والثقافية.
- النشاط الاقتصادي: التشجيعات والتدخلات مثل الإعانات الاقتصادية والمكافئات.
- النشاطات الاقتصادية وإعانات للمصالح العمومية الاقتصادية.
- الإعانات الاجتماعية (المساعدات والتضامن).
- مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة.

2- **نفقات التجهيز:** وهي تلك النفقات الموجهة للاستثمارات في المنشأة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية مضافا إليها إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية قصد إجراء بحوث ودراسات قبل القيام بعملية الاستثمار وتتميز هذه النفقات بالطابع الاستثماري الذي يؤدي إلى تنمية الثروة أي أنها تعطي قيمة مضافة. [1]

وتقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث أبواب هي:

الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي تخص الاستثمارات الخاصة وهي موزعة على تسعة قطاعات وهي: (الصناعة، الفلاحة، الري ودعم الخدمات المنتجة، المنشئات الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشئات القاعدية، دعم الحصول على السكن، مواضيع مختلفة، المخططات البلدية للتنمية PCD).

الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

الباب الثالث: النفقات الأخرى برأسمال وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي للنفقات غير المتوقعة وتسجل نفقات التجهيزات العمومية على شكل برامج واعتمادات الدفع.

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 181 182.

رخص البرامج: تمثل الحد الأعلى للنفقات الخاصة بتنفيذ الاستثمارات الطويلة الاجل المخطط لها وتبقى صالحة دون تحديد لمدتها، وهي تتعلق المشروعات التي يتطلب تنفيذها مدة طويلة تتجاوز السنة.

اعتمادات الدفع: هي عبارة عن تخصصات سنوية "مرتبطة بالسنة" صالحة لمدة سنة واحدة ترتبط بالنفقات السنوية.[1]

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2015)

أدى ارتفاع الإيرادات العامة في الجزائر إلى ضرورة ترشيد الإنفاق العام والنهوض بالنشاط الاقتصادي، لذا عرفت النفقات العامة في الجزائر تزايد خلال الألفية الجديدة يمكن التوضيح في الجدول الثاني:

الجدول رقم (05): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

الوحدة: مليار دج.

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهز		مجموع النفقات العامة	نسبة نمو النفقات العامة
	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %		
2000	856,2	72,67%	321,9	27,32%	1178,1	22,99%
2001	798,6	60,45%	522,4	39,55%	1321	12,32%
2002	975,6	62,92%	575	37,08%	1550,6	17,38%
2003	1122,8	66,43%	567,4	33,57%	1690,2	9,08%
2004	1251,1	66,13%	640,7	33,87%	1891,8	11,85%
2005	1245,1	60,68%	806,9	39,32%	2052	8,47%
2006	1437,9	58,62%	1015,1	41,18%	2453	19,53%
2007	1673,9	53,85%	1434,6	46,15%	3108,5	26,74%
2008	2217,8	52,92%	1973,3	47,08%	4191	33,31%
2009	2300	54,16%	1946,3	45,84%	4246,3	1,95%
2010	2659	59,53%	1807,9	40,47%	4466,9	6,82%
2011	3879,2	66,27%	1974,4	33,73%	5853,6	83,30%
2012	4782,6	67,76%	2275,5	32,24%	7058,1	-10,26%
2013	4204,3	69,01%	1878,8	30,99%	6092,1	-14,06%
2014	4486,3	64,24%	2493,9	35,72%	6980,2	16,10%
2015	4714	63,20%	2744	36,79%	7458	9,40%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2015-2014-2013-2008-2003.

الشكل رقم(14): تطور النفقات العامة في الجزائر بشقيها للفترة 2000-2015.

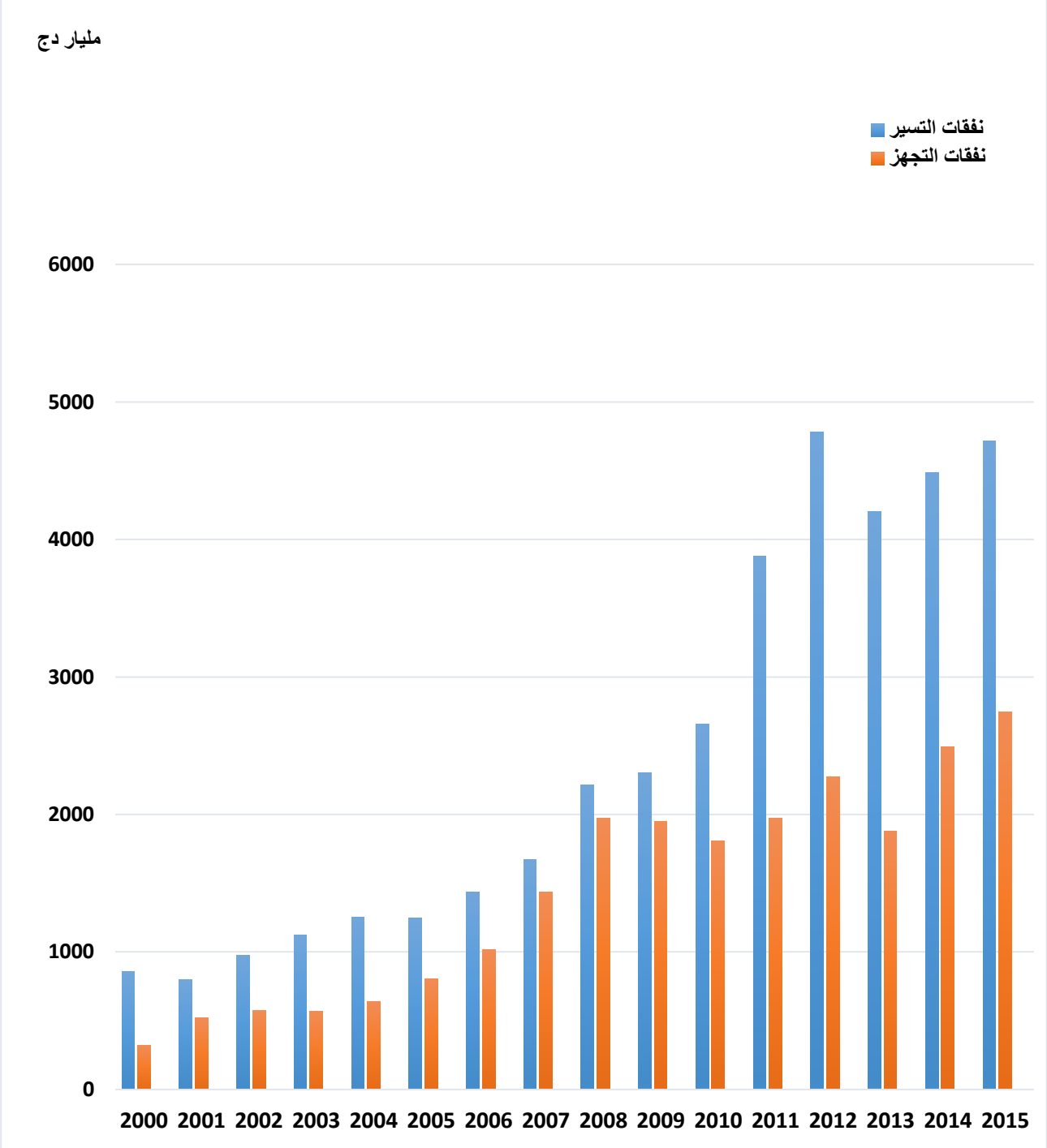

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (01).

الشكل رقم (15): يوضح تطور النفقات العامة الكلية في الجزائر للفترة 2000-2015

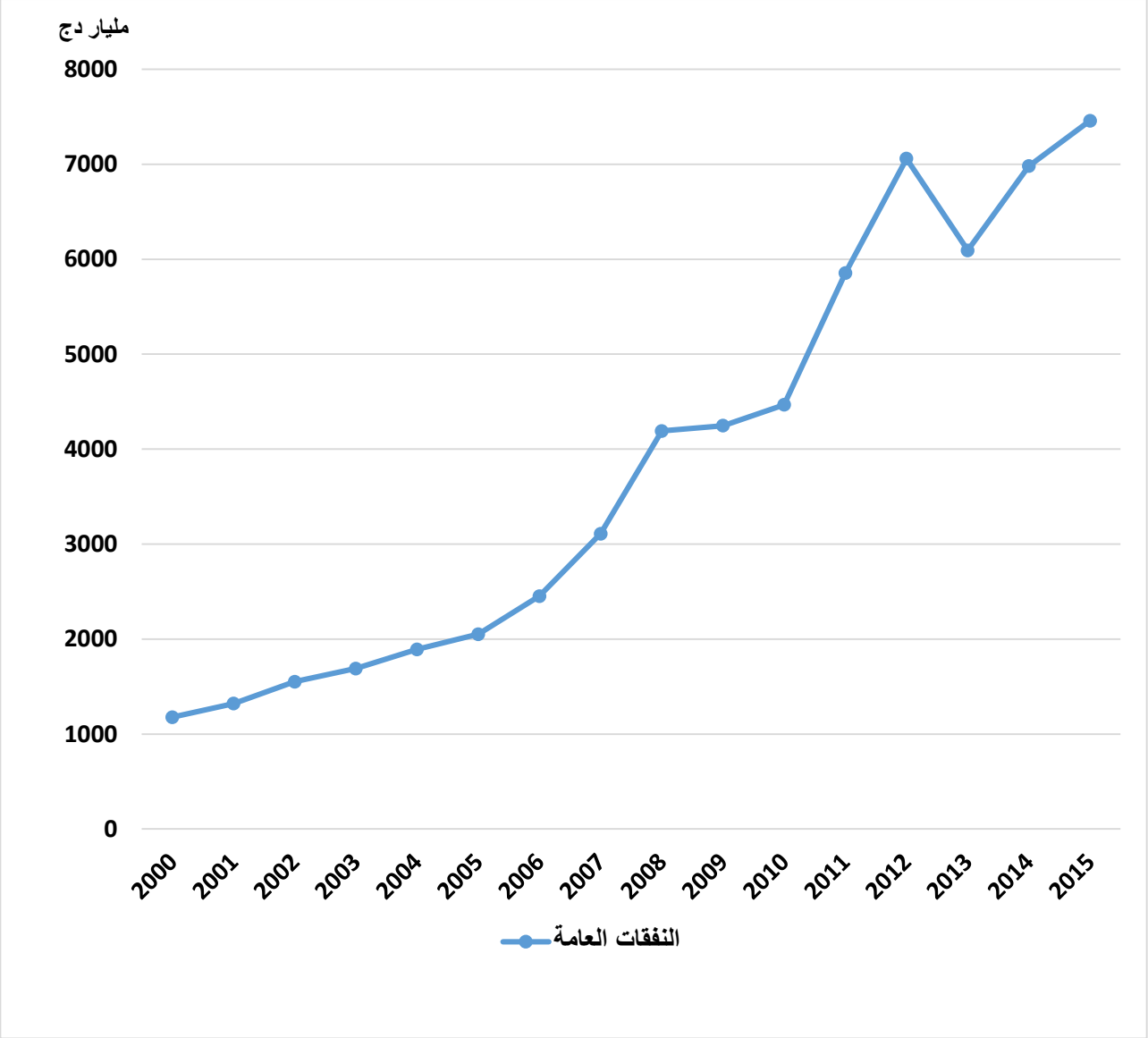

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (05)

من خلال الشكلين اللذين يبينان تطور النفقات العامة يمكن التحليل بالقول أن النفقات الكلية في تزايد مستمر وهذا تماشيا مع تنفيذ البرامج الإنمائية بحيث قدرت بـ 1178.8 مليار دج سنة 2000 ثم بدأت بالتزايد مباشرة مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث قدرت بـ 1321 في سنة 2001 وهذا مع الانطلاق في تنفيذ هذا البرنامج واستمر تزايدها في سنتي 2002 و2003 وبلغت 1550.2 و1690.2 مليار دج على التوالي، ومن ناحية ترقية الموارد البشرية للانتفاع من قدراتهم في تنشيط الاقتصاد الوطني زاد الاهتمام بالتعليم والصحة ورصدت لهم مبالغ ضخمة في إطار مجانتيهما لكل المواطنين الجزائريين، وتواصل تزايد النفقات العامة خاصة بعد سنة 2005 أين باشرت الحكومة في تطبيق وتنفيذ برنامج دعم النمو وكانت سنة 2005 تقدر بـ 2052 مليار دج واستمر هذا الارتفاع في سنتي 2008 و2009 وبلغ 4191 و4246.3 مليار دج على التوالي.

أما ثالث مرحلة وهي 2009-2014 التي تمثل فترة برنامج التنمية الخماسي، فقدرت النفقات ب 4466.9 مليار دج سنة 2010ن استمرت بالتزايد حتى بلغت 6980.2 مليار دج خلال سنة 2014 ووصلت إلى 7858 مليار دج في سنة 2015.

1- تحليل تطور نفقات التسيير:

يتضح من الجدول أن نفقات التسيير تزايدت أكبر من نفقات التجهيز ففي سنة 2000 بلغت نفقات التسيير 856.2 مليار دج لتصل إلى 1251.1 مليار دج سنة 2004 وهذا ما يمثل نسبة 66.13%من مجموع النفقات رغم تراجعها مقارنة بسنة 2000 والتي كانت نسبتها 72.67% إلا أنها تبقى مرتفعة بالنسبة لنفقات التجهيز وتعود هذه الزيادة بالأساس إلى زيادة أجور موظفي القطاع العمومي، وبلغت في سنة 2010 نسبة 59.53% هنا نلاحظ تراجع نسبة نفقات التسيير لصالح نفقات التجهيز وهذا راجع كما ذكرنا سابقا إلى تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014).[1]وسجلت نسبة 66.27% خلال سنة 2011 ما يكافئ 3879.2 مليار دج واستمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2013 حيث بلغت 67.76% لكن حجم نفقات التسيير تراجع وقدرت بـ 4204.3 مليار دج مقارنة بسنة 2012 حيث كان 4782.6 مليار دج، وبلغت هذه النفقات ذروتها وقدرت بـ 4714 مليار دج وهذا يمثل نسبة 63.20% من حجم النفقات الإجمالية.

نلاحظ ان نفقات التسيير تطورت بشكل سريع نتيجة البحوحة المالية التي شهدتها الجزائر وتضاعفت من سنة 20000 إلى غاية سنة 2015 بخمس مرات ولهذا عدت أسباب كزيادة عدد الموظفين وارتفاع الأجور، زيادة عدد

[1]- محمد الحسن علاوي، كريم بوروشة، **أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة 1999-**2012، مجلة رؤى اقتصادية، الوادي، العدد 9ن2015، ص 42.

الهياكل القاعدية للصحة والتعليم ومختلف الإدارات وتنفيذ البرامج التنموية، وكل هذا يحتاج إلى نفقات تسيير مختلف هذه المؤسسات.

الجدول التالي يوضح توزيع نفقات التسيير حسب الأبواب لبعض السنوات:

الجدول رقم (06): توزيع نفقات التسيير حسب الأبواب للفترة 2012-2015

الوحدة: مليار دج

التعين	2012	2013	2014	2015
مرتبات ونفقات الموظفين	1988.4	1855.3	2007.3	2170.9
عتاد وتجهيزات وصيانة	135.2	149.1	161.9	179.7
إعانات التسيير	786.7	709.4	736	730.2
نشاط اقتصادي واجتماعي	1645	1147.1	1333	1270.6
نفقات أخرى للتسيير	227.4	270.7	256.2	265.6
المجموع	4782.6	4131.5	4494.3	4617.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2016، رقم 64 الصفحة 67 http://www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن مرتبات ونفقات الموظفين تأخذ نسبة كبيرة من نفقات التسيير مقارنة بباقي النفقات وهذا راجع إلى:

- خلق مناصب شغل جديدة والتقدم في المسار المهني.
- الأخذ بعين الاعتبار الجور الأخرى لاسيما الخاصة بالمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات الاستشفائية حيث قدر هذا المبلغ بـ 2170.9 مليار دج سنة 2015.
- دعم التقاعد بمبلغ 2263 مليار دج لتغطية منح تقاعد المجاهدين.
- منح لصالح التلاميذ المحتاجين بمبلغ 4 مليار دج.
- تخصيص مبلغ 1 مليار دج للنساء المطلقات.[1]

[1]- رياش مبروك، **تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق حالة الجزائر 2000-2015**، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015-2016، ص ص 139-140.

تحليل تطور نفقات التجهيز:

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات حيث كانت 27.32% خلال سنة 2000 وارتفعت النفقات خلال سنة واحدة إلى 39.55% وبلغ مبلغها 522.4 مليار دج، واستمرت هذه النسبة في التزايد تزامننا مع تنفيذ البرامج التنموية الضخمة حيث وصلت إلى نسبة 47.08 سنة 2008 وهي أعلى نسبة حققتها خلال فترة الدراسة وكذلك بالنسبة لمبلغ نفقات التجهيز تواصل تطوره ليبلغ 2275.5 مليار دج في سنة 2012 ثم تراجع قليلا سنة 2013 ليبلغ 1887.8 مليار دج وفي سنة 2015 حقق أعلى نسبة منذ سنة 2000 بحيث بلغ 2744 مليار دج.*

المطلب الثالث: تحليل مدى رشادة النفقات العامة.

1- من حيث هيكل النفقات:

يعتمد تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة للجزائر حسب الوزارات والقطاعات ويقابل كل وزارة الاعتمادات المخصصة لها ولسير نشاطها خلال السنة المقبلة وهذا التصنيف يوافق ميزانية البنود والاعتمادات وما تتميز به من سلبيات رغم تعدد المناهج الحديثة في مجال الميزانية العامة (ميزانية البرامج والأداء، ميزانية التخطيط والبرمجة، ميزانية الأساس الصغرى، الميزانية التعاقدية) بحيث تعتبر مدونة الميزانية العامة للجزائر والنفقات العامة بصفة خاصة مدونة قديمة تستجيب بصعوبة للاحتياجات الجدية لتسير الاقتصاد العام فهي تعتمد على إطار قانوني لم يعد يساير التطور الحاصل في مجال تسيير المجال المالي للدولة من خلال تشريعين قانونيين هما:

- القانون رقم 17/84 المؤرخ في 08شوال 1404هـ الموافق ل 07 جويلية 1984م المتعلق بالقوانين المالية المعدل والمتمم.

- القانون رقم 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411هـ الموافق ل 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

*قامت الجزائر بتنفيذ عدة برامج تنموية ضخمة أولها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وهو مخطط مالي اقر سنة 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول 2001-2004 بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار وهو برنامج قياسيا باحتياطي الصرف المقدر ب 19 مليار دولار سنة 2000، وهذا في إطار السياسة المالية المتوسعة التي انتهجتها الجزائر مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

وثانيهما هو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009: جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرنامج والمشاريع التي سبق تنفيذها وذلك بعد ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى حدود 38.5 دولار في سنة 2004 مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 1.43مليار دينار في السنة ذاتها وبلغت قيمته 4202.7 مليار دج.

وأخيرا برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014): خصصت الجزائر خلال هذه الفترة غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الأن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيه من 10 سنوات في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وتتميز مدونة النفقات العامة بعدة نقائص تؤثر بدرجة كبيرة في أداء النفقة العامة لدورها على أكمل وجه وبرشادة عالية وذلك من خلال:

- عدم التجانس في التصنيف بحيث يشير الباب الواحد على عدة نفقات بطبيعة مختلفة.
- الوثائق المقدمة لا تبين تصنيفا بحسب طبيعة النفقات في ميزانية التجهيز.
- صعوبة معرفة تكلفة وظيفة معينة من الوظائف التي تقوم بها الدولة من خلال التصنيف الحالي.

2- من حيث ترحيل الاعتمادات ورخص البرامج:

يعتبر ترحيل الاعتمادات أحد المخارج المعتمدة لتجاوز قاعدة سنوية الميزانية وهو إجراء يسمح للحكومة بترحيل النفقات غير المستعملة في السنة المالية الحالية لاستعمالها في السنة المقبلة، ولكن المشرع الجزائري يرخص باستعمال هذه التقنية إلا في حالة أبواب الميزانية الخاصة بالدعم الاقتصادي والاجتماعي واعتمادات صيانة المباني والعتاد، كما لا تغفل الإعانات التخصيصات الممنوحة للمؤسسات لعمومية ذات الطابع الإداري حسب إجراءات حسب إجراءات الميزانية المعمول بها ما لم تتفق بمجملها وترحل لتستعمل في السنة المقبلة لكن هناك إشكال معين يتمثل في كون هذه الرخصة المهمة في مجال حماية الأموال غير المستعملة في سنة مالية معينة أن ترحل إلى سنة مقبلة لا تطبق في الجزائر على كل أنواع نفقات التسيير، مما أدى إلى ظهور ممارسات غير شرعية في هذا المجال، وذلك عند قرب انتهاء السنة المالية تتسارع كل هيئة في استعمال الأموال المتبقية بأي صورة من الصور، مما ينتج عنه كثير من التبذير للموارد العامة فضلا عن سوء استخدامها لكن الآمر يختلف في حالة ميزانية التجهيز، فان عنصر ترحيل الاعتمادات يعتبر آمر ألي ومعمول به حيث يتم ترحيل كل الاعتمادات المتبقية إلى السنة المقبلة من طرف مصالح معينة ومصالح التخطيط.

أما فيما يخص رخص البرامج فهي متعلقة بنفقات التجهيز والاستثمار ونفقات برأس المال لميزانية الدولة الملحقة والمؤسسات الإدارية تجزأ إلى حصص سنوية تسمى اعتمادات الدفع، من أجل تسريع إنجاز المشاريع الاستثمارية، ومن خلال تعديل رخص البرامج الموجهة لهذه الإدارة أو تلك تستطيع الدولة في السنوات المقبلة تحديد مستوى النفقات العامة المنجزة في هذا القطاع وبالتالي يمكن للحكومة أن تقرر الزيادة في الاعتمادات أو التقليل منها حسب مقدار الإنجاز، ولكن هذا الأمر غير مسير في حالة نفقات التسيير لأنها غير مرنة وتتكون من 70% إلى 80% من الأجور والمنح.

3- من حيث الشفافية في تقديم المعلومات عن النفقات العامة:

- **الوثائق المسندة للميزانية:**

ينص الميثاق الذي أصدره صندوق النقد الدولي FMI على ضرورة أن يخضع كل التزام أو إنفاق من الأموال العامة لمجموعة من قوانين الميزانية والقواعد إدارية معلنة وأن يتاح للجمهور المعلومات الكاملة عن الأنشطة الحكومية

السابقة والحالية والمتوقعة في مجال المالية العامة وذلك من خلال تقديم الوثائق اللازمة: وثائق الميزانية، الحسابات الختامية، سائر الوثائق والتقارير التي توضح أنشطة الحكومة في الميزانية العامة.

في الجزائر توجد صعوبات في الحصول على الوثائق المعلنة والمرافقة للميزانية العامة خاصة فيما يتعلق بالملحقات التفسيرية فيما عدا الجداول التالية التي تظهر في قانون المالية السنوي: تشير المادة 68 من قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية "يرفق قانون المالية.... لسنة بما يلي:"...قائمة الحسابات الخاصة للخزينة تبين مبلغ الإيرادات المقررة لهذه الحسابات " إلا أنه لا تتوفر أي معلومات حول الحسابات الخاصة بالخزينة ما عدا مبالغ الاعتمادات المخصصة من طرف الميزانية العامة لفائدة حسابات التخصيص.

4- من حيث المشكل الحاصل في تطبيق قانون ضبط الميزانية وباعتباره معيار لتقيم الأداء:

تنص المادة 160 من دستور 1996 أنه تقدم الحكومة لكل غرفة من البرلمان استعمال الاعتمادات المالية التي أقرتها لكل سنة مالية، وذكر في فقراتها الثانية: " تختتم السنة المالية بالتصويت على قانون يتضمن تسوية ميزانية السنة المالية المعنية من قبل غرفتي البرلمان، فإذا كانت الدورة تفتتح بقانون المالية الذي تحمل الأرقام التقديرية المنتظرة تحقيقها فإن هذه الدورة تختتم بقانون يضبط الميزانية (المواد 05. 76. 77. 78 من قانون 17/84) وهو الذي يضبط نهائيا الميزانية العامة للدولة المنفذة حيث يحدد المبالغ النهائية للنفقات والإيرادات.[1]

[1]- المواد 05 68 76 77 78، من قانون المحاسبة العمومية 17/84.

المبحث الثالث: أثر السياسة المالية على التوازنات الداخلية خلال الفترة (2000-2015)

عرفت الجزائر خلال الفترة (2000-2015) تطور وتوسع كبير في الإيرادات والنفقات وهذا بسبب ازدهار أسعار البترول في الأسواق العالمية مما جعل الحكومة الجزائرية تضخ أموال ضخمة لتحقيق توازن داخلي والتأثير على مؤشراته (النمو الاقتصادي، التضخم، الموازنة العامة، البطالة) وسنرى من خلال ثلاث مطالب دراسة أثر السياسة المالية على كل مؤشر.

المطلب الأول: تطور معدلات التضخم

تختلف نظرة المدارس للتضخم فالمدرسة النقدية ترى أنه ظاهرة نقدية دائما أما المدرسة المالية ترى بأنه نتيجة لأسباب أدت بالعرض إلى الانخفاض أو بالطلب إلى الازدياد وفي الجزائر يعتبر التضخم ذو طبيعة مالية ونقدية، والجدول التالي يوضح تطور معدلاته:

الجدول رقم (07): تطور معدلات التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون (%سنويا) للفترة 2000-2015.

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	0.339	4.225	1.418	4.268	3.961	1.382	2.314	3.673
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	4.862	5.734	3.913	4.521	8.894	3.253	2.916	4.784

المصدر: بيانات البنك الدولي: http//www.worldbank.org

الشكل رقم (17): يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2015.

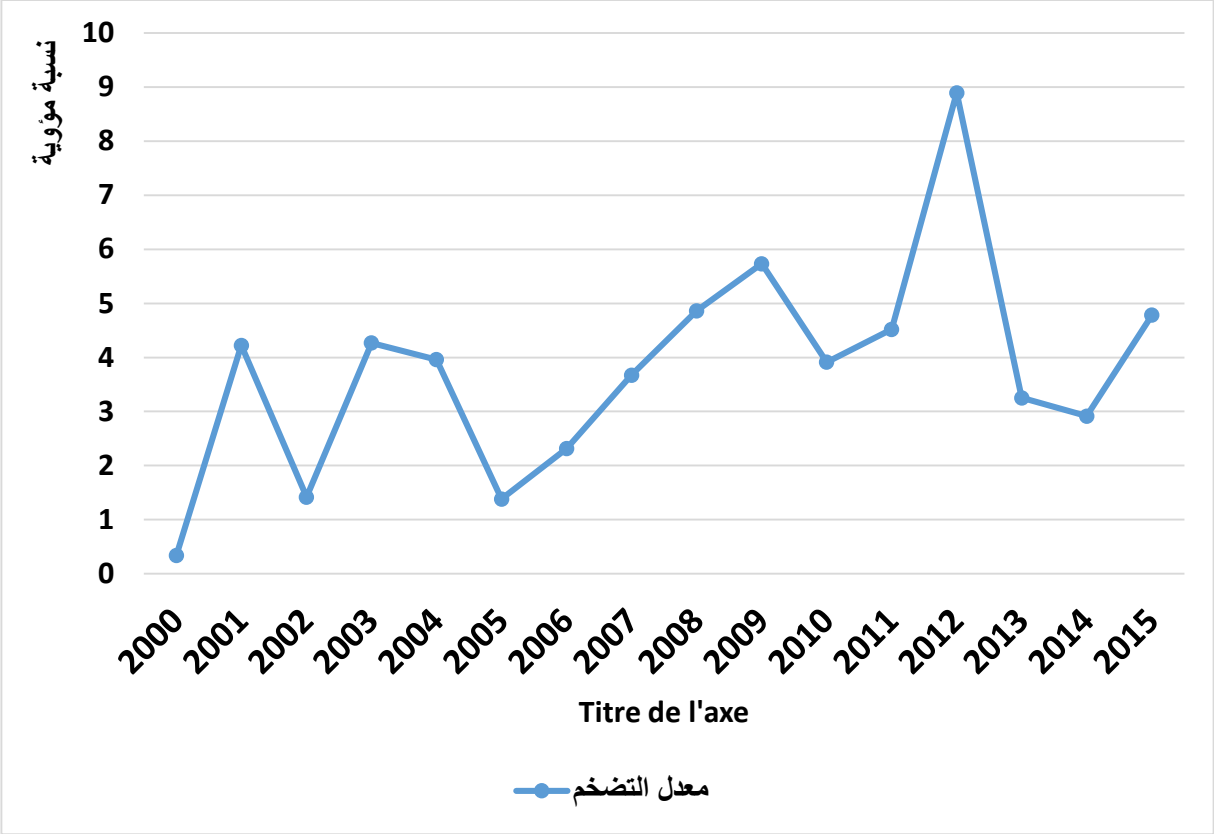

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (07)

نلاحظ من خلال إحصائيات هذه الفترة التي تتميز بالسياسة التوسعية المطبقة في ظل انتعاش أسعار النفط خاصة خلال الفترة 2000-2011 أن معدل التضخم لم يتجاوز معدل 8.89 كحد أقصى وذلك في عام 2012 لكن من الواضح أيضا انه لم ينخفض ليصل إلى الحد الذي بلغه سنة 2000 والمقدر ب 0.34%ويمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

إن الانخفاض في معدل التضخم لسنة 2000 لم يستمر طويلا حيث سرعان ما عاد للارتفاع وبلغ 4.22% وتجاوز بذلك معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد ب 3 ويرجع ذلك إلى نمو المجتمع النقدي بنسبة 22.30% جراء نمو احتياطات الصرف والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع الحد الأدنى من الأجر الوطني المضمون من 6000 إلى 8000 دج خلال نفس الفترة وكذلك رسمة البنوك التي أدت إلى وجود سيولة زائدة في الأسواق.[1]

[1]- فيصل رايس، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 62،61/شتاء، ربيع، 2013، ص 204.

ثم انخفض قليلا في سنة 2002 بحيث بلغ 1.41 %، وشهدت سنة 2003 عودة معدل التضخم للارتفاع وبلغ 4.26 % ويلاحظ أنه تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية لعام 2003.

وفي سنة 2005 عاد للارتفاع تدريجيا ليصل في سنة 2009 إلى 5.73 % بسبب حدوث تضخم قوي في أسعار المواد الغذائية الطازجة.

وشهدت سنة 2012 أعلى معدل خلال فترة الدراسة حيث بلغ 8.89% وهذا للأسباب التي ذكرناها سابقا. وبعدما عرف التضخم ارتفاعا قويا، سجل سنة 2013 تراجعا واسعا وسريعا وهو أدنى تضخم سجل منذ 7سنوات قدر بـ 3.25% وقد ساهم بقوة في احتواء التضخم الكلي تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية الذي بلغت وتيرته 3.18% وهي أضعف وتيرة لهذه الفترة من السلع منذ 2006.[1]

أما سنة 2015، فانخفاض متوسط سعر البرميل من 109.55 دولار في السداسي الأول من 2014 إلى 58.23 دولار في السداسي الأول من 2015 (أي انخفاض ب 47.02%) واستمر هذا الانخفاض ليصل في نهاية 2015 إلى 35 دولار للبرميل أي أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية 2016 وهو37 دولار للبرميل، سيعرض الجزائر لضرر بسب انخفاض سعر النفط أقل من السعر المرجعي، لهاذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتباط وثيق بقيمة العملة الوطنية خاصة. وأن الحكومة عمدت لتخفيض هذه القيمة اكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر هذا الانخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم فحسب الإحصائيات السابقة الذكر قدر معدل التضخم لسنة 2015 .و4.78%.[2]

[1]- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي**، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص 41.

[2]- بنك الجزائر، **التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وأخر التوجهات لسنة 2015**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015،، ص 16.

المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة والنمو الاقتصادي

بعد أن تطرقنا في المطلب السابق إلى ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري سنحاول في هذا المطلب تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري و النمو الاقتصادي.

أولا: تطور معدلات البطالة

تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه أي اقتصاد سواء كان متقدما أم ناميا، وبما أن الاقتصاد الجزائري يتخبط في العديد من المشاكل فان مشكلة البطالة تشكل هاجسا كبيرا أمام الحكومات والمواطنين على حد سواء وسنحاول دراسة تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 في الجدول التالي:

جدول رقم (8): تطورات معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2015.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل البطالة	%29.79	%27.30	%25.70	%23.70	%17.70	%15.30
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل البطالة	%12.30	%13.80	%11.30	%10.20	%10	%10
السنوات	2012	2013	2014	2015		
معدل البطالة	%10	%9.80	%10.6	%10.8		

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصائيات "حوصلة إحصائية 1962-2011"، التقرير السنوي لبنك الجزائر من الموقع www.bank-of-algeria.dz، تقارير الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2013 و2014.

الشكل رقم (18): يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2015.

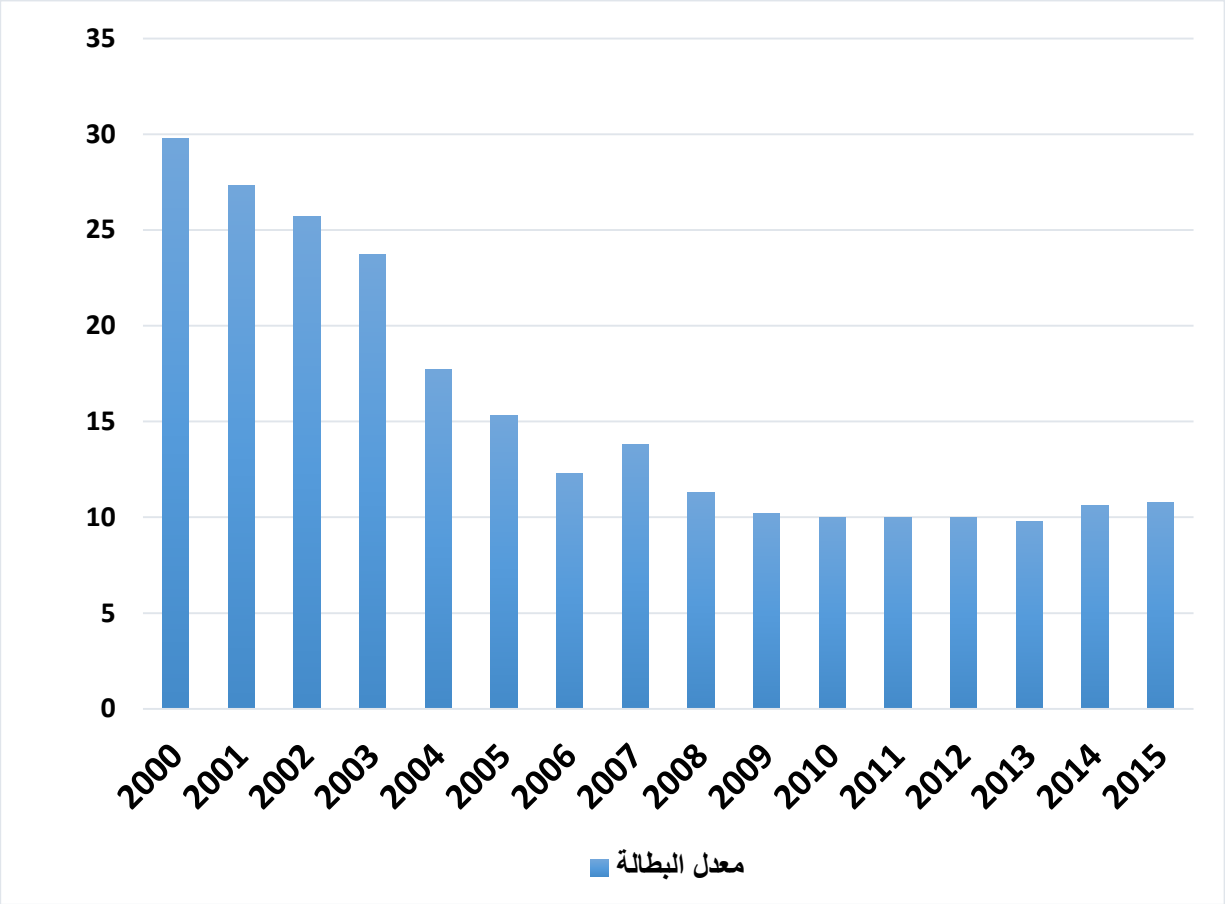

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (8).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أهم الملامح التي ميزت هذه الفترة هو انخفاض معدلات البطالة حيث كانت في سنة 2000 في أعلى نسبة لها وقدرت ب 29.79%، لكن بعد سنة 2001 وبعد الشروع في تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي وخلق مناصب شغل جديدة وساهم ارتفاع أسعار البترول في التحسين من الوضعية الاجتماعية المتردية للجزائريين بعد القيام بالإصلاحات الاقتصادية.

تراجعت معدلات البطالة بشكل سريع حيث بلغت في سنة 2004 نسبة 17.70% .وفي سنة 2006 بلغت 12.30% .واستمر هذا الانخفاض إلى غاية 2011 حيث بلغ 10% لكن في سنة 2012 ارتفع قليلا ليصل إلى 11% على المستوى لوطني مع تسجيل تباينات معتبرة حسب المنحى .والفئة العمرية وتمس ظاهرة البطالة فئة الشباب أكثر، حيث تقدر النسبة لدى الفئة العمرية المحصورة بين 18و24 سنة بنسبة 27.5% بينما تبلغ هذه النسبة 7.5%

لدى البالغين أكثر من 25 سنة فأكثر، وقد سجلت نسبة البطالة لدى الإناث تراجعا ملحوظا حيث انخفضت من 19.2% سنة 201 إلى 17.2% سنة 2011 إلى 17% خلال 2012 بينما ارتفعت نسبة البطالة لدى الذكور.

وخلال سبتمبر 2013 بلغ عدد البطالين 1175000 فرد، بمعدل بطالة قدره 9.8%لتنخفض بـ 1.2 نقطة مئوية سنة 2012، وهي أخفض نسبة منذ سنة 2000، وقد سجلت البطالة النسوية انخفاضا ملحوظ حيث انتقلت من 17.0% سنة 2012 إلى 16.3% سنة 2003،[1] وفي سنة 2014 بلغت نسبة البطالة 10.6% بارتفاع قدره 0.8% ويعود ارتفاع معدل البطالة أساسا إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا.

على الرغم من التراجع الملحوظ الذي شهدته معدلات البطالة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي حيث انتقلت من حدود 27.3% سنة 2001 إلى ما يقارب 10% خلال فترة البرنامج الخماسي الثاني لتوطين النمو(2010-2014)، لكن ما يثير التساؤلات هو ظانه وبالرغم من ارتفاع حجم المخصصات الاستثمارية إلى ما يتجاوز 286 مليار دولار خلال الفترة الأخيرة (البرنامج الخماسي الثاني) واستمرار نم. والفئة النشيطة في حدود لا يتجاوز 2.5% تقريبا إلى أن معدلات البطالة لم يتقلص بالشكل المطلوب حيث بقي يراوح نسبة 10% المحققة سنة 2009.[2]

إن تفسير هذه الوضعية يتطلب النظر في توزيع العمالة على مختلف القطاعات وذلك من خلال الجدول التالي:

[1]- بلقاسمي سمية، مرجع سبق ذكره، 250.

[2]- مهيوب مسعود، مرجع سابق، ص 171.

الجدول رقم (9): توزيع العمالة على مختلف القطاعات في الجزائر للفترة 2000-2014.

الوحدة: ألف عامل

البيان	قطاع الفلاحة		قطاع الصناعة		قطاع البناء والأشغال العمومية		قطاع الخدمات (الإدارة، النقل، الاتصالات، التجارة، خدمات أخرى)	
	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة
2001	1328	25,54%	503	9,67%	803	15,45%	2565	49,34%
2002	1438	26,33%	504	9,23%	860	15,75%	2660	48,70%
2003	1565	27,26%	510	8,88%	907	15,80%	2759	48,06%
2004	1617	27,06%	523	8,75%	977	16,35%	2859	47,84%
2005	1683	27,05%	527	8,47%	1039	16,70%	2973	47,78%
2006	1780	27,31%	525	8,06%	1160	17,80%	3052	46,83%
2007	1842	27,12%	522	7,69%	1261	18,57%	3166	46,62%
2008	1841	26,29%	530	7,57%	1371	19,58%	3260	46,56%
2009	1242	13,11%	1194	12,06%	1718	18,14%	5318	56,14%
2010	1136	11,69%	1337	13,08%	1866	19,21%	5377	55,34%
2011	1034	10,77%	1367	14,02%	1595	16,62%	5603	58,37%
2012	912	8,96%	1335	13,01%	1663	16,35%	6260	61,55%
2013	1141	10,58%	1407	13,00%	1791	16,60%	6449	59,78%
2014	889	8,69%	1290	12,60%	1826	17,85%	6224	60,85%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2005-2010-2014.

نلاحظ من الجدول أن قطاع الخدمات يمتص أكبر نسبة من العمالة منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 بحيث أعلى نسبة وصل إليها هي 61.55 وذلك سنة 2012 وأخفض نسبة 46.66 وهذا سنة 2008 أي انه ساهم بشكل كبير في امتصاص معدلات البطالة.

أما قطاع الفلاحة فقد كان يمتص أكبر نسبة من العمالة في بداية الألفية الثالثة حيث بلغ في سنة 2001 نسبة 25.54% وحقق أعلى نسبة سنة 2006، وبلغت 27.31% لكن بعدها تقلصت بشكل رهيب لتصل إلى 8.89% سنة 2014 وبالنسبة لقطاع الصناعة عرف تطور بطيء جدا حيث كان محصورا بين سنة 2001 و2014 بين نسبتي 9.67 %.و12.6% أي خلال هذه الفترة ارتفع فقط بنسبة لا تزيد عن 2.9%.

أما قطاع الأشغال العمومية والبناء فهو يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات بحيث استمر تطوره بوتيرة شبه ثابتة وكان محصورا بين نسبتي 15%.و19% خلال فترة الدراسة.

وبشكل عام نقول أن انخفاض معدلات البطالة ساهم فيه إلى حد كبير قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات بشكل أكبر، هذه القطاعات التي استفادت من سياسة تطبيق الإنعاش الاقتصادي.

ثانيا: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015:

معدل النمو الاقتصادي هو من بين المؤشرات الأساسية التي تدل على الاستقرار الاقتصادي وفيما يخص الجزائر فقد حققت معدلات نمو اقتصادي إيجابية في بداية الألفية الجديدة.

الجدول رقم (10): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

الوحدة: نسبة مؤوئه

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو الاقتصادي	3.8%	4.6%	4.7%	6.9%	5.2%	5.1%
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل النمو الاقتصادي	2%	3%	2.4%	1.6%	3.6%	2.9%
السنوات	2012	2013	2014	2015		
معدل النمو الاقتصادي	3.4%	2.8%	3.8%	3.8%		

المصدر: التقرير السنوي لتطوير الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر.

الشكل رقم (19): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2000-2015.

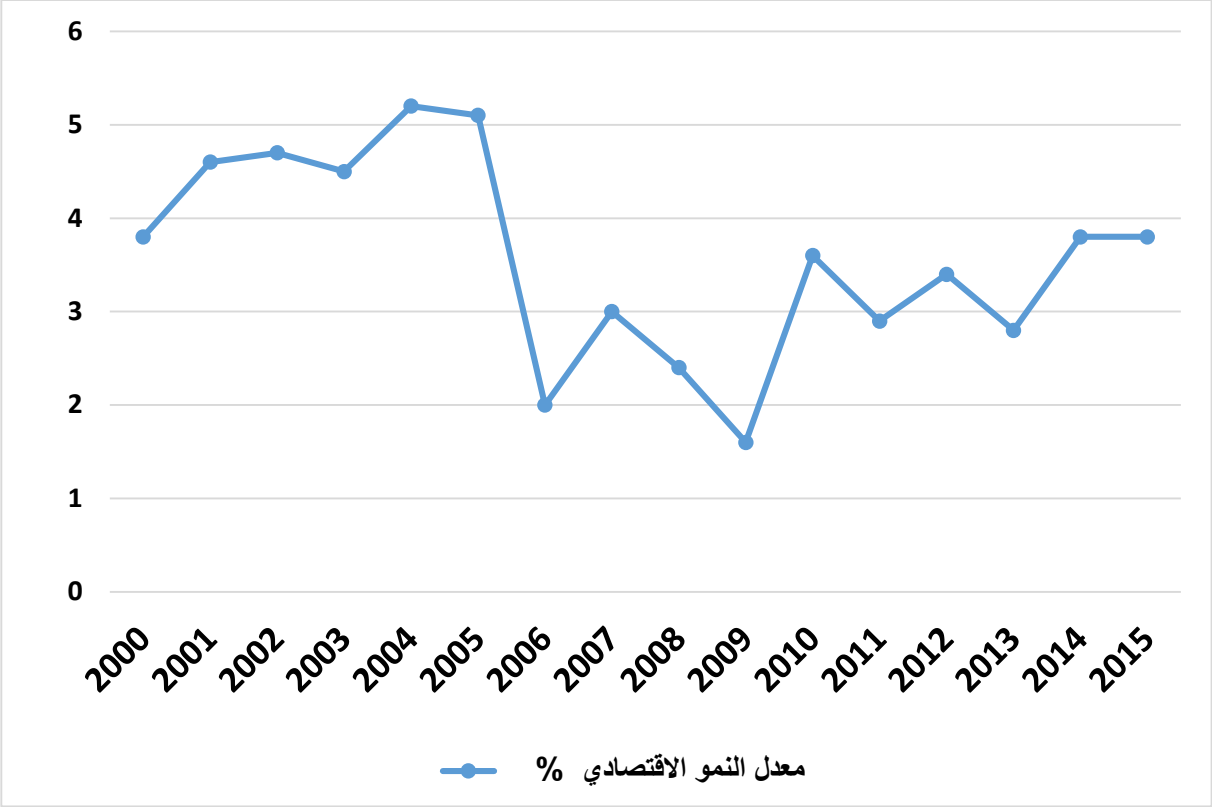

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (19)

يتضح من الشكل السابق أن معدل النمو الاقتصادي عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض بحيث سجل نسبة 3.8% سنة 2000 ليصل إلى 6.9% سنة 2003 ثم انخفض إلى 5.2% سنة 2004 .واستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2009 بحيث حقق أدنى نسبة له وبلغ 1.6% .وارتفع في سنة 2010 إلى نسبة 3.6% لكن عاد للانخفاض مجددا .وبلغ 2.9% سنة 2011، .واثر انخفاض نشاط القطاع الاقتصادي في سنة 2013، في حين أن القطاعات الهامة مثل الفلاحة والسكن والأشغال العمومية .والخدمات قد سجلت نموا معتبرا بلغ على التوالي 8.8% و6.6% .و7.8% في ظرف تميز بتراجع في التضخم الذي وصل إلى 3.25% في 2013 مقابل 8.89% في 2012.[1]

[1]- وزارة المالية، دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2015، الموقع: www.mf.gov.dz

وارتفع إجمالي الناتج الداخلي خلال سنة 2015 بـ 3.8%، أي بنفس وتيرة سنة 2014، دفع هذا النمو من طرف قطاع الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري وكذا الخدمات المسوقة، من جهته عرف قطاع المحروقات لأول مرة منذ 2006 نموا موجبا بلغت نسبته 0.4% مكتسبا بذلك نقطة مئوية مقارنة بنسبة نموه في السنة السابقة 0.6.[1]

المطلب الثالث: تطور الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2015

أولا: تعريف الموازنة العامة للجزائر:

حسب النصوص القانونية خاصة القانون 17/84 يمكن إعطاء تعريفين لها:

- تتشكل الموازنة العامة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام الشرعية والتنظيمية المعمول بها.
- الموازنة هي "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات برأسمال وترخص بها".

هناك مبادئ وقواعد تحكم الموازنة العامة في الجزائر وتختلف من بلد لآخر حسب النصوص التشريعية.

ثانيا: مبادئ الموازنة العامة في الجزائر.

1- **مبدأ السنوية:** معناه أن الموازنة مرخص لها لسنة واحدة مقبلة فقط، إلا بعض الحالات الاستثنائية وهي: الاعتبارات الفنية والتطبيقية المتعلقة بتصحيح أثار مبدأ سنوية بميزانية العامة للدولة.

- اعتبارات سياسية واقتصادية متعلقة بمشاكل الاستثمارات المخططة والبرامج.

2- **مبدأ الوحدة:** يقصد بها إدراج جميع النفقات والإيرادات في وثيقة واحدة هي الموازنة العامة ويصوت عليها من طرف البرلمان بغرفتيه مرة واحدة وبشكل عام هناك استثناءات على هذا المبدأ هما:

- **الميزانية الملحقة:** تنص المواد 44-55 في القانون 84-17 أن هناك بعض المؤسسات العمومية لا تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة، فتعتمد هذه الأخيرة على موازنة تلحق بالموازنة العامة مثل الموازنة الخاصة بالبريد والمواصلات.[2]

- **الحسابات الخاصة بالخزينة:** وقد صنفها القانون 84-17 إلى الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص، حسابات المسبقات، حسابات القروض، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية كمساعدات الدول.

---

[1]- بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015، توجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، 5 أفريل 2017.

[2]- رسول حميد، مرجع سبق ذكره، ص 194.

3- **مبدأ الشمولية:** وهذا معناه أن تظهر في وثيقة الموازنة كافة تقديرات النفقات دون أي مقاصة بينهما، وهذا المبدأ يكمل مبدأ وحدة الميزانية الذي يهدف إلى إعداد وثيقة واحدة.

4- **مبدأ عدم التخصيص:** ومضمونه أنه لا يمكن تخصيص أي إيراد لأي نفقات خاصة وتستعمل موارد الدولة لتغطية الموازنة العامة للدولة.

5- **مبدأ توازن الموازنة:** إذا كان المفهوم التقليدي لهذا المبدأ هو أن تساوي مجموع إيرادات الدولة مع نفقاتها، فان الموازنة العامة في الجزائر تتماشى والنظرية الحديثة في المالية العامة، فالعجز الموازني يعتبر أمرا عاديا، أي يمكن تحقيق توازن اقتصادي على حساب عجز مالي، ومن هنا ظهر في الاقتصاد الجزائري ما يعرف بالتمويل بالعجز.[1]

ملاحظة: السنة المالية تختلف من دولة إلى أخرى فمثلا الجزائر وسوريا وفرنسا تبدأ السنة المالية من 01جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر، إنجلترا وألمانيا والعراق تبدأ في 01 أفريل وتنتهي في 31 مارس من السنة المقبلة، بتركيا 01 مارس والولايات المتحدة 01 جويلية.[2]

ثالثا: هياكل الموازنة العامة في التشريع الجزائري:

يبرز هيكل الموازنة العامة في الجزائر من خلال طرق تبويب الإيرادات والنفقات ويمكن تلخيصها كما يلي:

1- تبويب النفقات العامة:

1-1 ويتم وفق أسلوبين هما:

- التبويب حسب الوزارات وهذا فيما يتعلق بنفقات التسيير.
- التبويب حسب طبيعة الاعتمادات ويتم حسب حالات الفصول أو القطاعات.

1-2 **التبويب الوظيفي:** وحسب هذا المعيار يتم تقسيم الوظائف إلى:

- الخدمات العامة كالإدارة.
- الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم.
- الخدمات الاقتصادية والصناعة والفلاحة.
- النفقات غير القابلة للتخصيص مثل فوائد الدين العام.

1-3 **التبويب الاقتصادي:** ويتم من خلاله تقسيم النفقات العامة إلى:

- نفقات التسيير ونفقات التجهيز.
- نفقات المصالح الإدارية ونفقات التحويل.

---

[1]- رسول حميد، مرجع سبق ذكره، ص 195.

[2]- الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد: http//www.onfed.edy.dz تاريخ الاطلاع، 2018/05/02.

4-1 **التبويب المالي**: يتم حسبه تقسيم النفقات العامة إلى:

- النفقات النهائية: مثل رواتب الموظفين أو النفقات الناتجة عن أشغال عمومية.
- النفقات المؤقتة: وتشمل جزء من حركة الأموال الخارجة من الصناديق بصفة مؤقتة وهذه النفقات تتعلق بالخزينة.

2- تبويب الإيرادات العامة:

2-1 **التبويب القانوني**: يستند هذا النوع على أساس استخدام القوة العمومية لتحصيل الإيرادات العامة وفق الإجراءات المحولة قانونيا.

2-2 **التبويب الاقتصادي**: يعتمد هذا التبويب على طبيعة الثروات التي يتم الاقتطاع منها فهو يعتمد على الضرائب المباشرة وحقوق التسجيل والطوابع والرسوم المختلفة على الأعمال والضرائب غير المباشرة.[1]

[1]- رسول حميد، مرجع سبق ذكره، ص 195.

رابعا: تطور الموازنة العامة للفترة 2000-2015.

يمكن تتبع تطور النفقات العامة خلال الفترة المحددة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): تطور رصيد الموازنة العامة في لجزائر خلال الفترة 2000-2015.

الوحدة مليار دج

السنوات	النفقات	الإيرادات	رصيد الموازنة	الحالة
2000	1178,1	1578,1	400	فائض
2001	1321	1505,5	184,5	فائض
2002	1550,6	1603,5	52,9	فائض
2003	1690,2	1974,5	284,3	فائض
2004	1891,8	2229,7	337,9	فائض
2005	2052	3082,6	1030,6	فائض
2006	2453	3639,8	1186,8	فائض
2007	3108,5	3687,8	579,3	فائض
2008	4191,1	5190,5	999,4	فائض
2009	4246,3	3676	-570,3	عجز
2010	4466,9	4392,9	-74	عجز
2011	5853,6	5790,1	-63,5	عجز
2012	7058,1	6339,3	-718,8	عجز
2013	6092,1	5940,9	-151,2	عجز
2014	6980,2	5718,3	-1261,9	عجز
2015	7458	4217	-3241	عجز

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين (01) و(05)

الشكل رقم (20): تطور الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2015

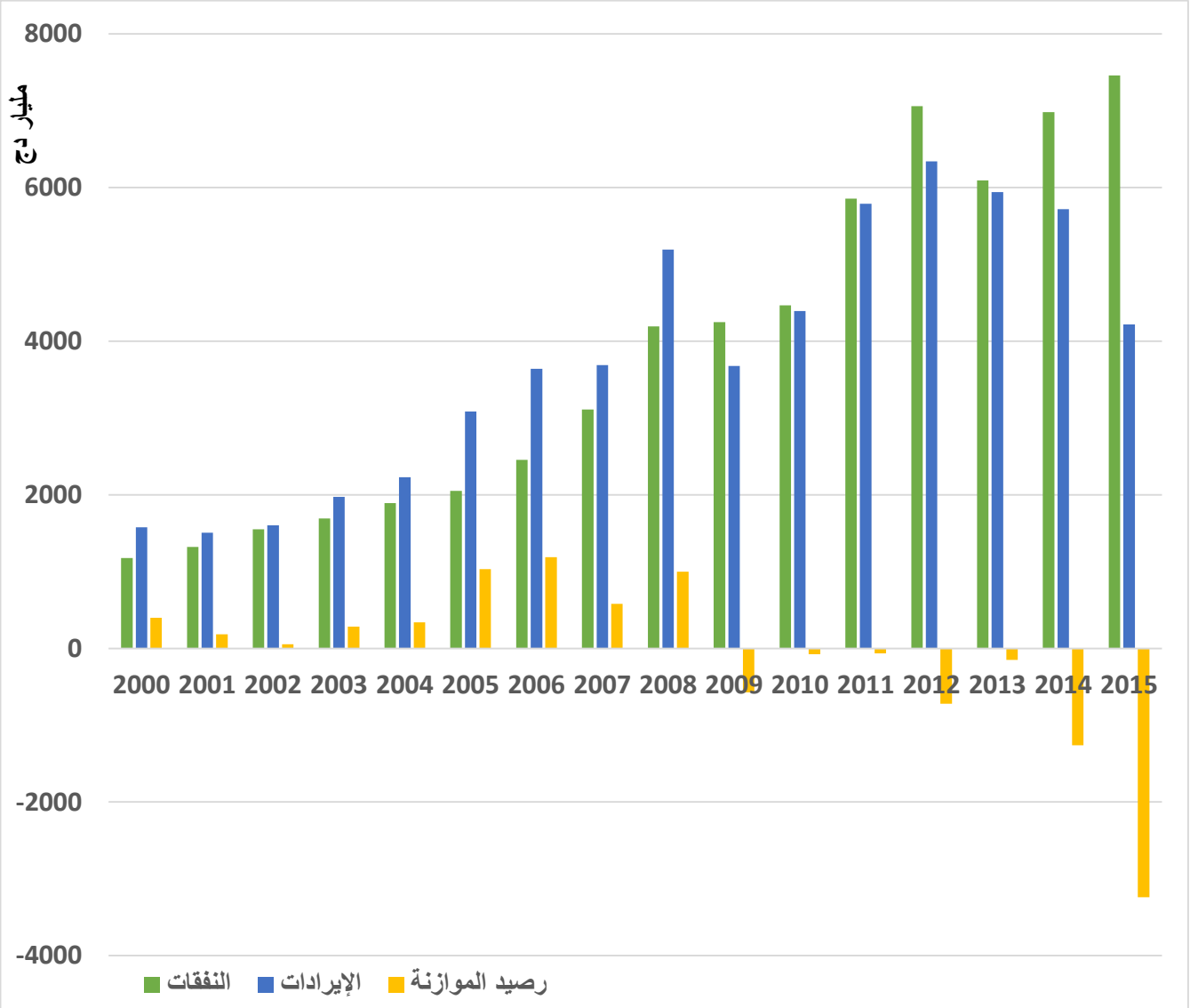

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن الموازنة العامة حققت فائضا في معظم السنوات من 2000 إلى غاية 2008 ويعود سبب هذا الفائض إلى زيادة الإيرادات من الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية، وهذا على الرغم من الارتفاع الجوهري في نفقات التسيير والتجهيز، ولكن مع التزايد المستمر للنفقات العامة وانخفاض حصيلة الجباية البترولية الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 أدى ذلك إلى تسجيل عجز موازني سنة 2009 قدر بـ 5.72%. واستمر هذا العجز إلى غاية 2015 حيث بلغ ذروته أين بلغ 3241 مليار دج هذا على الصعيد الخارجي أما على الصعيد الداخلي فقد ارتفعت نفقات التسيير بشكل ملحوظ نتيجة الزيادة المعتبرة في المصاريف الجارية للميزانية خاصة الأجور.

تميزت السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 بأنها سياسة مالية توسعية ونلاحظ هذا جليا من خلال نمو الإنفاق العام إذ أن نفقات التجهيز كانت لا تتجاوز نسبتها ثلث مجموع النفقات العامة بينما نفقات التسيير كانت تأخذ حصة الأسد وفاقت نسبتها في بعض السنوات ثلثي النفقات العامة وهذا هلال الفترة 2000-2015 وما يلاحظ بعدها أن نفقات التجهيز أصبحت نسبتها تتزايد شيئا فشيئا، بعد تبني الجزائر البرامج التنموية الثلاثة (برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي) حيث رصدت الحكومة لها مبالغ ضخمة وتم الشروع فيها ابتداء من 2001.

أما الإيرادات العامة فهي تابعت بصفة كبيرة لأسعار البترول، لان الجباية البترولية كانت تتراوح نسبتها بين 60% إلى 80% وبما أن هذه الجباية هي خارجة عن سيطرة الحكومة استمر تواصل العجز للموازنة العامة منذ سنة 2009 إلى نهاية فترة الدراسة.

خلاصة:

إن السياسة المالية في الجزائر لها ارتباط وثيق بأسعار البترول العالمية وهذا ظهر جليا منذ سنة 2000 بانتهاجها سياسة مالية توسعية بحيث تضاعفت النفقات الحكومية وخاصة نفقات البنية التحتية ونفقات تحسن الظروف المعيشية للسكان وخصصت لها ملايير الدولارات بهدف التأثير على توازن المؤشرات الاقتصادية الداخلية مما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة وتحقيق معدلات نمو موجبة لكنها غير مستقرة، أما التضخم والموازنة العامة فقد شهدا تذبذبات وعلى الرغم من البحبوحة المالية التي شهدتها الجزائر طوال خمسة عشر سنة لم تؤدي إلى تطور الاقتصاد الوطني وتحريك الالة الإنتاجية للخروج من الاقتصاد الريعي.

خاتمة عامة

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتعقلة بالسياسة المالية وأثرها على التوازن الداخلي، تبين لنا الأهمية الكبيرة التي تتمتع ها السياسة المالية والتي تميزها عن باقي السياسات الأخرى.

والجزائر كغيرها من الدول تعتمد بشكل كبير على السياسة المالية وهذا لسهولة استخدام أدواتها المتمثلة في الإيرادات والنفقات، وكذا التأثير المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن خلال تتبع تطور ادواتها في الجزائر يلاحظ بشكل واضح توجه هذه السياسة في السنوات الأخيرة إلى التوسع الكبير في الانفاق العام بهدف التأثير على مختلف التوازنات الداخلية ومحاولة استدامة توازنها في الأجل الطويل، وذلك بقصد التخلص من التبعية لاقتصاد الريع.

ساهمت السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) في تقليل معدلات البطالة ابتداء من سنة 2000، لكن دون المساهمة في تحريك الالة الإنتاجية وتطوير القطاع الخاص بحيث يمتص القطاع العام أغلب الفئات العاملة وجزء كبير من الاعمال التجارية و الصناعية مرتبط بالقطاع العام كقطاع البناء والاشغال العمومية، وأدى التوسع الكبير في الانفاق العام نتيجة ازدياد الإيرادات بفضل انتعاش أسعار البترول إلى ظهور التضخم ما أضعف القدرة الشرائية للفرد، وبدراسة تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تبين انه تم تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة لكن متذبذبة، بحيث يتغير من سنة لأخرى تبعا لقطاع المحروقات.

1. نتائج اختبار الفرضيات:

بعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في فصوله الثلاثة توصلنا إلى نتائج خاصة باختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: للتوازن الاقتصادي الداخلي مؤشرات تتمثل في: النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة فهي صحيحة كل الاقتصاديات الحديثة ترغب في تحقيق توازن داخلي للاقتصاد من خلال استهداف معدل نمو اقتصادي مرتفع ومعدلات بطالة وتضخم منخفضه.

الفرضية الثانية: ساهمت السياسة المالية في الجزائر بتطوير القطاعات الإنتاجية لتحريك الالة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني فهي خاطئة لايزال الإنتاج المحلي بعيد عن الاكتفاء الذاتي ولا يوجد قاعدة إنتاجية تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتلبية حاجاته لتمكنه من التخلص من التبعية النفطية.

الفرضية الثالثة: تتميز السياسة المالية في الجزائر بتوفر إيرادات متعددة وغير محدودة فهي خاطئة الإيرادات في الجزائر جد محدودة وتابعة بنسبة كبيرة إلى الجباية البترولية فقد اهملت الجباية العادية، ولا توجد إيرادات أخرى متنوعة تمكنها من تقليل الاعتماد على الجباية البترولية.

الفرضية الرابعة: أدت زيادة النفقات العامة والايرادات العامة في الجزائر إلى التقليل من معدلات البطالة والتضخم وتحقيق معدل نمو مستقر فهي خاطئة فعلا تم انخفاض معدل البطالة بشكل ملحوظ بفضل اتساع حجم المشاريع التنموية لكن هذا أثر على معدلات التضخم وعرفت ارتفاعا وبالتالي تراجع القدرة الشرائية للفرد، اما معدل النمو الاقتصادي فقد كان متذبذبا من سنة لأخرى.

النتائج العامة:

بعد دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بكل من السياسة المالية والتوازن الداخلي، وكذا دراسة التطور لكل من المالية العامة في الجزائر ومؤشرات التوازن الداخلي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- تتميز السياسة المالية بسهولة التطبيق من خلال أدواتها المتمثلة في الإيرادات والنفقات والموازنة العامة.
- تعتبر الية عمل السياسة المالية عامل مهم للتأثير على مختلف الاختلالات الاقتصادية.
- تندرج اهداف السياسة المالية ضمن أهداف السياسة الاقتصادية
- للتوازن الداخلي مؤشرات تتمثل في النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة، تبين مدى استقرار الوضع الاقتصادي الداخلي.
- يختلف مفهوم التوازن باختلاف المدارس الاقتصادية المفسرة له، فالكلاسيكيون يرون بإمكانية حدوثه على نطاق واسع، وهذا ما فنده الكينزيون واعتبروا ان التوازن في الحالة العادية يكون توازن ناقص.
- تحقيق التوازن الاقتصادي العام يتطلب تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في ان واحد.
- تميزت فترة الدراسة بتطبيق سياسة مالية توسعية.
- ارتفاع إيرادات الجباية البترولية بنسبة أكبر من إيرادات الجباية العادية.
- حققت الموازنة فائضا منذ سنة 2000 إلى غاية 2009 وبعدها تم تسجيل عجز مقصود إلى غاية 2015.
- تراجعت معدلات البطالة من عتبة 29.78 سنة 2000 إلى 9.80 سنة 2012، بفضل المشاريع التنموية التي خلقت فرص عمل.
- تزايد معدلات التضخم وقاربت 8.9 نتيجة التوسع الكبير في الانفاق دون تحسين على الإنتاج المحلي.
- تم تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة لكنها متذبذبة من سنة الأخرى.

الاقتراحات:

من خلال النتائج التي توصلنا اليها من هذا البحث يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة الاستغلال الأمثل للمورد النفطية بتطبيق سياسة مالية فعالة تزيد من الأنشطة الاقتصادية.

- تنويع الاقتصاد خارج المحروقات.
- ضرورة ترشيد الانفاق الحكومي خاصة الاستهلاكي منه، باعتباره غير منتج، ولما له من أثار سلبية على الاقتصاد كونه يؤدي إلى حدوث تضخم.
- الاهتمام أكثر بالجباية العادية وإصلاح النظام الضريبي لرفع الجباية العادية.
- محاربة الغش والتهرب الضريبي من أجل رفع الحصيلة الضريبية.
- الاهتمام بتطوير رأس المال البشري برفع مستوى التعليم وتحسين الظروف المعيشية.
- محاربة الفساد السياسي والإداري باعتبار ان أغلب الاختلاسات يقوم بها المسؤولون والاداريون.
- تعاضد السياسة المالية مع باقي السياسات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية.

أفاق البحث في الموضوع:

بعد عرض أهم النتائج التي توصلنا اليها والاقتراحات وبرغم المحاولة للإلمام بموضوع السياسة المالية وأثرها على التوازن الداخلي الا انني مدرك لحدود قدرتي على الالمام بجميع جوانبه إضافة إلى ذلك هذا البحث كغيره من البحوث لا يخلو من القصور أو النقص، لذلك يمكنان تكون انطلاقة لبحوث جديدة نورد بعضها فيما يلي:

- أثر السياسة المالية على التوازن الخارجي.
- التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية.
- السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي.
- السياسة الإنفاقية و أثارها على البطالة.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
2. أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية**، مصر، 2012.
3. أحمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، **المالية العامة**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص 145.
4. أحمد فريد مصطفى، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ،2008.
5. أوجست سوانينبيرج، الترجمة باعتماد خالد العامري، **الاقتصاد الكلي**، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، 2001.
6. أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**، دار الفكر الجامعي، مصر 2008.
7. أحمد سلامة شمعون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، جامعة الملك خالد،2012، ص 20 23.
8. السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008.
9. السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2013.
10. الفارس عبد الرزاق، **الحكومة والفقراء والانفاق العام**، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997.
11. الشرفات علي، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي–الواقع العوائق سبل النهوض–**، دار جليس الزمان، الأردن، 2014.
12. الرويلي صالح، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
13. بن عصمان محفوظ، **مدخل في الاقتصاد الحديث**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.
14. بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، عنابة، الجزائر، 2007
15. تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
16. جمال رضا حلاوة، علي محمود صالح، **مدخل التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
17. جهاد أحمد أبو سندس، عبد الناصر طلب نزال الزيود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار تنسيم للنشر والتوزيع، الأردن ،2008.

18. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، 2003،
19. حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، الأردن، 2005.
20. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد–التحليل الكلي**–، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
21. حربي محمد موسى عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار وائل للنشر والتويع، الطبعة الثانية، الأردن، 1997.
22. حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، **أزمات الشباب والبطالة**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015.
23. خبالة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
24. رفعت المحجوب، **الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الاخذة بالنمو**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.
25. سامي خليل، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**، وكالة الاهرام للتوزيع، الكويت، 1994.
26. سامي خليل، **اقتصاديات النقود والبنوك**، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، 1982.
27. سلام عبد الكريم مهدي ال سيسم، **التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوطني والنظام الاقتصادي الإسلامي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة.
28. سلام عبد الكريم ال سميسم، **السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الّإسلامي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
29. صقر أحمد صقر، **النظرية الاقتصادية الكلية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1988.
30. طالب محمد عوض، **مدخل الى الاقتصاد الكلي**، نشر بدعم منى معهد الدراسات العلمية، الأردن، 2004.
31. طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
32. عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
33. عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية، مصر، 1986.
34. عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الاوراق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

35. عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
36. عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2006.
37. علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
38. عطية عبد الواحد، **الموازنة العامة للدولة**، دار النهضة العربية، لبنان، 1996.
39. عبد الوهاب الأمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار حافظ للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
40. فليح حسين خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث والتوزيع وجدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
41. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
42. محمد فوزي أبو السعود، **الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2004.
43. محمد جمال ذنيبات، **المالية العامة والتشريع المالي**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
44. محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة، الأردن، 2007.
45. محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2008.
46. محمد الشريف المان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية "نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"** الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
47. محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، مصر، 1977.
48. مصطفى أحمد رضوان، **التنافسية كألية من اليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، الدار الجامعية، مصر، 2004.
49. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
50. محمود حسن الوادي، أحمد عارف العساف، وليد احمد صافي، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، الأردن، 2004.
51. مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، 2008.

52. ملاح محمد عبد الحميد، **أزمة البطالة دراسة مقارنة مصر–السعودية–الكويت**، دار النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2012.
53. نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطن، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
54. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية –التحليل الاقتصادي الكلي–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
55. وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2010.
56. هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **الاقتصاد الكلي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
57. واصف الوزني خالد، حسين الرفاعي أحمد، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق**، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
58. وجدي حسين، **المالية الحكومية والاقتصاد العام**، مصر، 1988.

المذكرات:

59. بلال ملاخمو، **دور التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1997–2010)**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وافاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012.
60. بلجبليه سمية، **أثر التضخم على عوائد الأسهم**، مذكرة ماجيستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2009.
61. بن حناية جلول، **أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970–2002)**، مذكرة ماجيستير في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، 2005.
62. بهاء الدين طويل، **دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو**، دراسة حالة الجزائر(1990-2010)، اطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015-2016.
63. بودوخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي**، حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.

64. بومعزة خيرة، أمال بونيهي، **دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970–2008)**، حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء وللاقتصاد التطبيقي -ENSSE- ،2010-2011.

65. حميد رسول، **تفعيل السياستين المالية والنقدية لمواجهة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.

66. دراوسي مسعود، **الساسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2004.

67. لعزازي حسيبة، **دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي**، رسالة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011-2012.

68. رياش مبروك، **تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق حالة الجزائر 2000–2015**، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.

69. زكرياء مسعودي، **واقع سياسة التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (1990–2010)**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، 2011-2012.

70. سعيد هتمات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005-2006.

71. سمية بلقاسمي، **إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باتنة1، غير منشورة، 2016-2017.

72. صلاح الدين كروش، **البحث عن مثلوية متغيرات لاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدورو**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015-2016..

73. ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.

74. عبو هدى، **الازمات المالية الدولية**، مذكرة ماجيستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006-2007.

75. عباسي نصيرة، **تأثير التضخم في التحليل المالي للمؤسسة**، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

76. علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نمو، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، السنة 2013-2014.

77. عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير، جامعة وهران 2، السنة 2015-2016.

78. فاتن علي منصور، **البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية**، رسالة أعدت لنيل شهادة الماجيستير في السكان والتنمية، كلية الاقتصاد جامعة تشرين، سوريا، 2014.

79. كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013.

80. كمال قويدري، **السياسة المالية وأثرها على الاستثمار**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، سبتمبر 2006، ص 23.

81. لطفي فاروق زلاسي، **دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية، دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي**، مذكرة ماجستير، جامعة حمة لخضر الوادي، 2014-2015.

82. محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 8.

83. ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجيستير، جامعة وهران، 2014-2015.

84. ناجب بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007.

85. هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية للفترة (1950-2014)**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017.

86. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها**، حالة الجزائر- مصر- السعودية-، دارسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

الدوريات والمقالات:

87. الأخضر عزي، **فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة علوم إنسانية**، السنة الثالثة، العدد 26، جانفي 2006.

88. بشرول فيصل، رملاوي عبد القادر، **الاثار الديناميكية للاستثمارات الأجنبية المباشر معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 5، العدد 3 (10)، 2016.

89. جلال شيخ العيد، عيسى بهدي، **قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأرض الفلسطينية للفترة 1996-2011**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد11، 2012.

90. حمزة بن الزين، وليد قرونقة، **أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال 2000-2015**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد03، 2016.

91. درحمون هلال، تريرعلي ، **استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة**، الملتقى العلمي الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

92. رحيم حسين، حاجي فطيمة، **إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر وإطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية بجامعة المسيلة، 2011.

93. سميرة العابد، زهية عباز، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**، جامعة باتنة، مجلة الباحث، العدد11، 2012.

94. فيصل رايس، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 62،61/شتاء، ربيع، 2013.

95. محمد الحسن علاوي كريم بوروشة، **أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة 1999-2012**، مجلة رؤى اقتصادية، الوادي، العدد 9، 2015.

96. محمد بن عبد الله البكر، **البطالة والاثر النفسية**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 26، العدد 51، معهد الإدارة العامة الرياض، المملكة العربية السعودية.

97. محمد عبد الحليم عمر، **المعالجة المحاسبة لأثر التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية**، دراسة مقدمة الى حلقة العمل الثالثة من ندوة "التضخم وأثره على المجتمعات – الحل الإسلامي-"، منظم من طرف منظمة المؤتمر الإسلامي مع مصرف فيصل الإسلامي بالبحرين خلال الفترة 29 أفريل -1ماي 1997، المنامة البحرين.

98. منتدى التمويل الإسلامي، **التضخم بالجزائر**، الأربعاء 2008/07/16، المملكة العربية السعودية.
99. نعيمي أحمد، السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على بنية الميزانية، مجلة علوم الاقتصاد وعلوم التسيير والتجارة، العدد 12، 2005.
100. يوسفات علي، **البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر**، ملتقي حول مدى تبني عناصر المسؤولية الاجتماعية في شركة سونلغاز (ولاية أدرار) من وجهة نظر المستخدمين، يومي 15-19 ماي، 2005، محور البحث: الاثار الاقتصادية لظاهرة البطالة، جامعة أدرار.

القوانين والمراسيم والتقارير:

101. القانون 17/84 الخاص بالمحاسبة العمومية.
102. بنك الجزائر، **التطورات المالية والنقدية لسنة 2015، توجهات السنة المالية 2016 في ضرف استمرار الصدمة الخارجية**، تدخل محافظ بنك الجزائر امام مجلس الامة، 5 أفريل 2017.
103. بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2013**، نوفمبر 2014.
104. بنك الجزائر، **التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وأخر التوجهات لسنة 2015**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015.
105. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011.
106. الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2016، رقم 46.
107. وزارة المالية، دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2015.

مواقع الأنترانت:

108. بن علي زور، عبد العزيز طيبة، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم،
http/www.meevia.com تاريخ الاطلاع : 2018/04/17، 12:04
109. الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد: http//www.onfed.edy.dz تاريخ الاطلاع، 2018/05/02.
110. بيانات البنك الدولي: http//www.worldbank.org.
111. http: www.mf.gov.dz